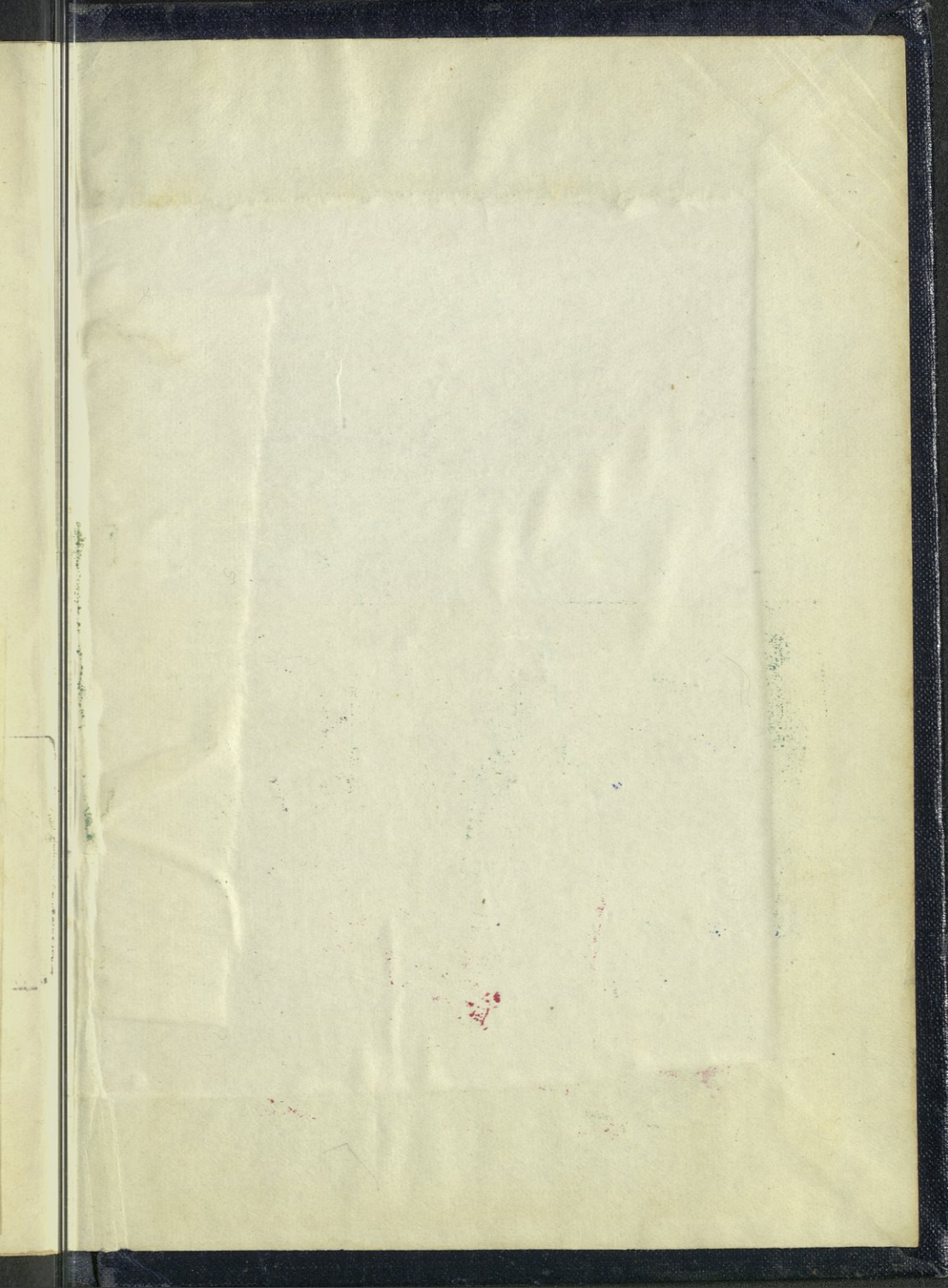


كار

العلاقات الدولية في عشرين سنة

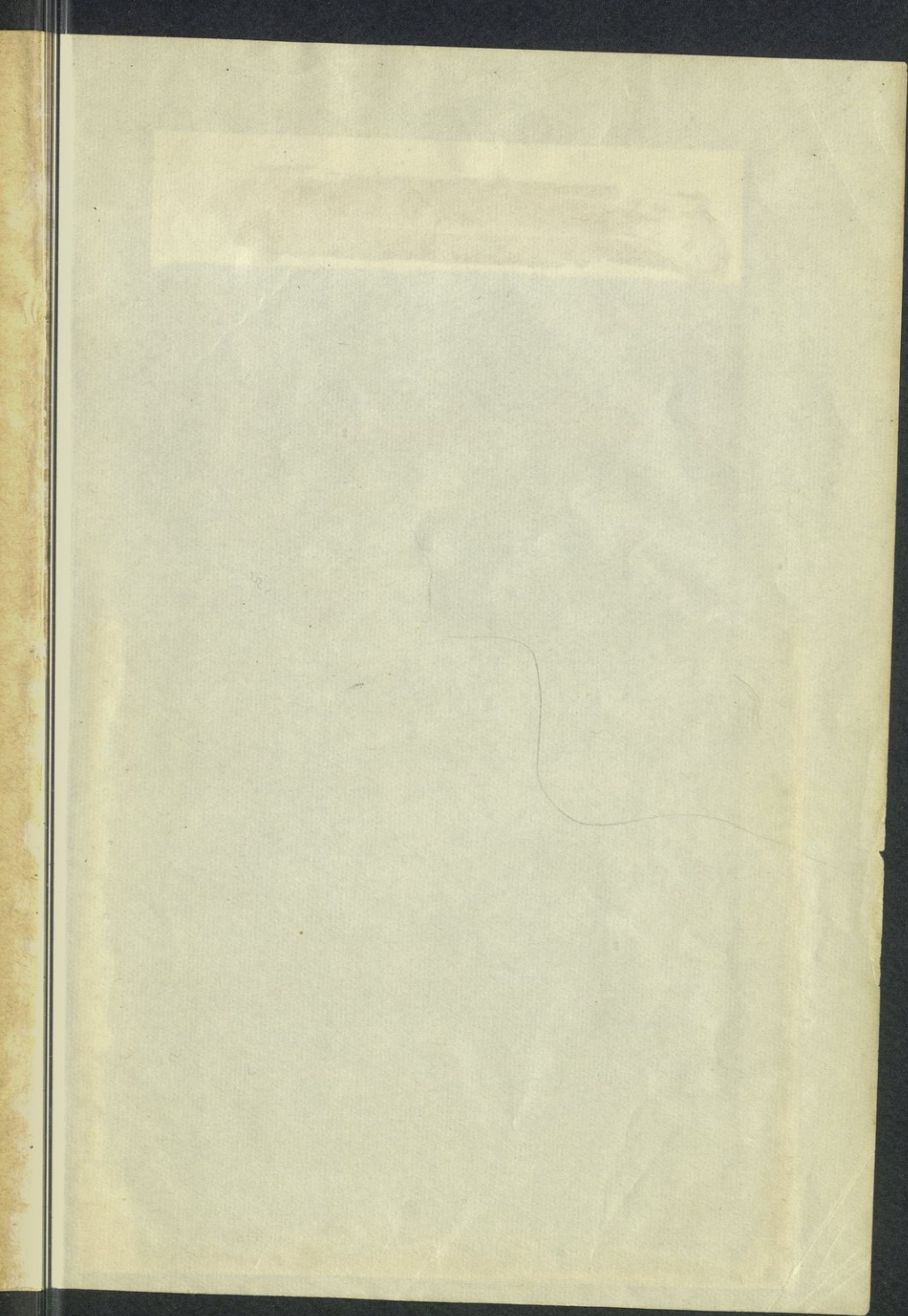
١

١٩٣٩-١٩١٩



DATE DUE

17



١٩٥٦
 محمد بن محمد
 ولاد و تقدي
 الكية الزا
 الجافة
 حتى
 حرم
 غرد

1904/4/103

منشورات
مكتب توزيع الطبعات
بيروت

بنية العازارية I - A شارع الامير بشير
الطابق الثاني - الغرفة رقم ١ ☒ ٢٦٤٦

327

C309t2A-

V.1

C.1

ادوارد كار

أستاذ السياسة الدولية في جامعة ويلز في إنكلترا

العلاقات الدولية في عشرين سنة

١٩١٩ — ١٩٣٩

تقديم

سمير شيخاني

بكلوريوس علوم من جامعة بيروت الأميركية

الجزء الأول

Cat. 169m.53

للمعرب

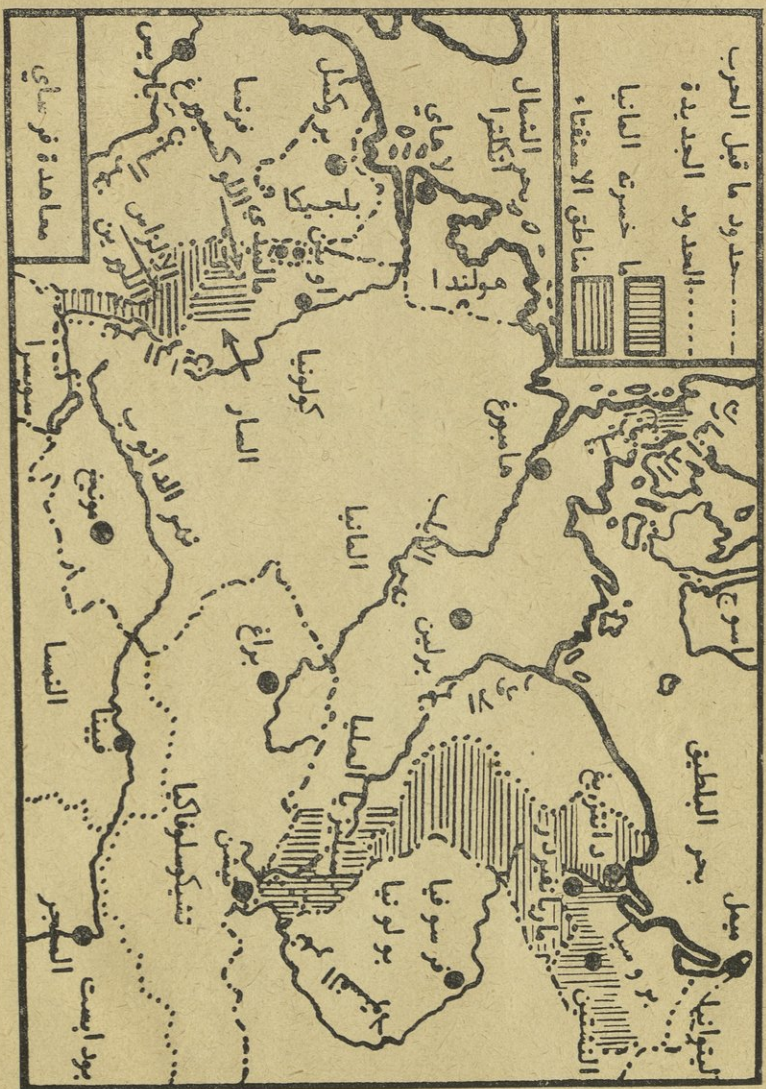
كتب مطبوعة :

- أشهر رسائل الغرام
- حطام قلب
- (تعريب)
- مجموعة قصص موضوعية

تحت الطبع :

- منجم الفضة
- قصص مختارة من الادب السكندينيافي
- أشهر الفنانين عند العرب ونواذرهم
- مسرحية لاوسكار وايلد
- مسرحية لغبي دوموباسان
- ليلة الزفاف
- أشهر الاوبرات العالمية
- حقائق مجهولة عن مشاهير العالم
- صدق ... لا تصدق !
- لدايل كارنيجي
- لروبرت ريبلي

ستویة قرسّای



تمهيد

اندلعت نيران النزاع العالمي الاول في الثامن والعشرين من تموز ١٩١٤ عندما أعلنت الامبراطورية النمساوية - المجرية الحرب على صربيا، وانتهى في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩١٨ عندما وافقت دول الحلفاء على الهدنة بناء على طلب المانيا وحليفاتها (الممالك الوسطى). وعلى هذا تكون الحرب العظمى قد استمرت اكثر قليلاً من أربع سنوات وثلاثة اشهر. وقد استغرقت تسوية الصلح العامة خمس سنوات كاملة. ففي ٢٨ حزيران ١٩١٩ عقدت دول الحلفاء المنتصرة معاهدة فرساي مع المانيا، ومعاهدة سان جرمان مع النمسا (١٠ أيلول)، ومعاهدة نوي مع بلغاريا (٢٧ تشرين الثاني)، وفي ٤ حزيران ١٩٢٠ عقدت معاهدة تريانون مع المجر. أما معاهدة لوزان بين الحلفاء وتركيا فلم تعقد إلا في ٢٣ تموز ١٩٢٣. وبعقد هذه المعاهدة التي سرى مفعولها في ٦ آب ١٩٢٤ خيم السلام رسمياً فوق مختلف أنحاء المعمور.

وفي هذه الأثناء اجتمعت الدول التي تهتم بشؤون المحيط الهادىء في واشنطن في شتاء ١٩٢١ - ١٩٢٢ ووقع مندوبوها على سلسلة معاهدات واتفاقات الغاية منها تدعيم اسس الوضع الراهن

في الشرق الاقصى . وقد عُرِفَت هذه المعاهدات والاتفاقات
الرئيسية والفرعية بالتسوية السلمية . وبما لا ريب فيه ان كل
حدث سياسي ذي صبغة دولية وقع في أي بقعة من بقاع الأرض
بعد التسوية المذكورة كان النتيجة المباشرة أو غير المباشرة لها .
وستتناول بالبحث المفصل هذه الاحداث الدولية بعد إلقاء نظرة
عجلى على بعض ظواهر التسوية البارزة .

التسوية الأوروبية

لمعاهدة فرساي خصائص معينة كان لها أعظم الأثر في الحوادث التي وقعت بعد وضعها وبسببها . فهي في الدرجة الاولى « صلح مفروض فرضاً » كما حلا للدعاية الالمانية أن 'تدخل في روع المملأ ، لأنه صلح فرضته الدول المنتصرة على الدول المغلوبة على أمرها ، ولم يكن صلحاً جاء نتيجة مفاوضات اتخذت شكل أخذ ورد بين الدول الغالبة والمغلوبة . ولكن الواقع هو ان كل معاهدة تضع حداً لحرب من الحروب هي صلح مفروض فرضاً لا اكثر ولا أقل ، لأن الدولة المقهورة قلما تعترف بهزيمتها وبن نتائجها القاسية .

وفي الحقيقة أن صلح فرساي يظهر فيه عنصر الاكراه بوضوح تام ، مما يميزه من بقية معاهدات الصلح التي عقدت في العصر الحديث . وقد سُمح للوفد الألماني الذي نيّط به مهمة « المفاوضة » مع الحلفاء في قصر فرساي ان يبدي بعض الملاحظات المكتوبة بصدد بنود معاهدة الصلح . وأبدت ملاحظات لم يؤخذ بعين الاعتبار إلا القليل منها . ومن ثم سَلّم الحلفاء أفراد الوفد الألماني الصيغة النهائية للمعاهدة مرفقة بالتهديد بمواصلة الحرب إذا لم يوقع عليها في غضون خمسة أيام . والمعروف ان واحداً من افراد هذا الوفد لم يقابل مندوبي الحلفاء وجهاً لوجه إلا في مناسبتين رسميتين

اثنين وذلك حين تسلمهم صيغة المعاهدة ، وحين مهرهم إياها بتواقيعهم . وحتى في هاتين المناسبتين لم تراعى المجاملات التقليدية . فلم يُسمح للمندوبين الالمان الذين وقّعوا على صلح فرساي في أثناء حفلة التوقيع بالجلوس إلى المائدة التي جلس اليها مندوبو الحلفاء في قاعة المرايا ، إنما دخلا القاعة وخرجوا منها بحرسها بعض الأشخاص كأنها مجرمان لا ينتقلان إلا مخفوفين . وقد كان لهذا التحقير المقصود الذي لا مبرر له أسوأ الأثر ، فأزكى نيران الحقد في صدر الشعب الالمانى ، وساعد على تكوين فكرة « الصلح المفروض فرضاً » في نفوس الالمان ، وخلق الاعتقاد الذي اعتنقه اكثرية الرأي العام الالمانى وهو أن صلحاً يفرض فرضاً ويوقع عليه ويُقبل تحت الضغط ليس صلحاً يلزم ألمانياً شرعياً وأدبياً .

وتختلف معاهدة فرساي كذلك عن سائر المعاهدات التي سبقتها بانها تستند الى طائفة من المبادئ العامة أعلنت في أثناء الحرب ، ومن أهمها نقاط الرئيس ويلسون الاميركي الاربعة عشرة . وهي النقاط التي قبل الالمان ، قبيل الهدنة ، ان تكون أساساً للتسوية . وبفضل استمساك وودرو ويلسون بهذه المبادئ جاء صلح فرساي مرتكزاً على دعائم من المثالية الخالصة . وقد نصّت هذه النقاط الأربع عشرة على انشاء :

- ١ - جمعية أمم مهمتها الرئيسية حفظ السلام وتأمينه .
 - ٢ - منظمة العمل الدولية لمراقبة أحوال العمال وتنظيمها .
 - ٣ - نظام الانتداب تحكم بموجبه المستعمرات التي كانت لألمانيا والتي اضطرت للتخلي عنها للحلفاء بعد خسارتها الحرب .
- ولم تكد شمس العام ١٩١٩ تبرز على الدنيا حتى كانت هذه

المؤسسات الرئيسية جزءاً لا يتجزأ من النظام العالمي الجديد .
وحاول « صانعو المعاهدة » المزج بين المثالية البحث وبين مطالب
الدول المنتصرة فكانت النتائج غير ما أمّلوا ، ولم يحالفهم التوفيق .
وقد درس بعض النقاد السياسيين مقررات السلام على ضوء نقاط
ويلسون فوجد فيها إجحافاً بحق الألمان وحلفائهم الذين طلبوا
الهدنة على أساسها فلم يبرّ الحلفاء بالتعهدات التي قطعوها على أنفسهم .
ولا جدال في أن ثمة مشاكل عدة نجمت عن التسوية الأوروبية
فكانت مثار خلاف شديد استحكم بين الدول ذات العلاقة مدة غير
قصيرة من الزمن ، فسممت العلاقات فيما بينها ، وتلبدت سماء
أوروبا بغيوم قاتمة . من ذلك مشكلة الأراضي التي تُزعت من
ألمانيا وُضمت إلى بولونيا . فقد كان من الصعوبة بمكان عظيم ، إن
لم يكن من المستحيل ، إقامة الدليل على أن سكان الأراضي التي
ضمت إلى بولونيا جُلهم من البولونيين ، أو ان انتزاع مستعمرات
ألمانيا وممتلكاتها فيما وراء البحار هو عمل حسن وحل عادل لمشكلة
المستعمرات لا تحيز فيه ولا إجحاف . كذلك مسألة الوقوف بين
ألمانيا والنمسا ومنع اتحادهما مسألة فيها نظر ، مع العلم أن الرئيس
ويلسون وسائر زعماء الدول المتحالفة والمؤتلفة كانوا يتغنون بمبدأ
حق الشعوب ، كبيرها وصغيرها على السواء ، في تقرير مصيرها
بنفسها دون أي ضغط ، أو إكراه ، أو اعتراض .
وهكذا اتخذ بعض الذين انتقدوا صلح فرساي هذه الأمور
التي تعارض فيها المبدأ والواقع حجة للتدليل على أن الحلفاء فرضوه
فرضاً ، وأن شروط الهدنة لم تتقَ ذلك كما كان ينتظر الألمان ، لأن
المنتصرين تجاهلوا كلاً أو بعضاً .

هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان معظم العقوبات التي فرضتها معاهدة فرساي على ألمانيا يُطرح جانباً إما بموجب اتفاقات بين ألمانيا ودول الحلفاء، أو بمرور الزمن، أو بعدم اعتراف ألمانيا بها والتقيّد بنصوصها. وأهم هذه العقوبات التعويضات الحربية، والاقليم المنزوع سلاحه (الراين)، ونزع السلاح، وستحدث عنها جميعاً ببعض التفصيل في فصول آتية. ونكتفي هنا بعرض إجمالي لنصوص الصلح المتعلقة بالأراضي وتسويتها.

ففي الغرب اضطرت ألمانيا للتنازل عن مقاطعتي «اللزاس» و«اللورين» لفرنسا، وبلجيكا عن بقعتين من الأرض صغيرتين هما «اوبين» و«ماليدي»، كما اضطرت للتخلي عن الاتحاد الجمركي الذي كان قائماً بينها وبين اللكسمبورغ. ووضعت منطقة السار الغنية بالفحم الحجري تحت إشراف لجنة من جان عصبة الأمم لمدة خمسة عشر عاماً، يصار في نهايتها إلى الاستفتاء لتقرير مصير المنطقة. وقد حوّلت مناجم السار وانتاجها إلى فرنسا تعويضاً لما خسرتها من المناجم التي دمرت خلال الحرب.

وفي الجنوب انتزعت من ألمانيا بقعة من الارض أُلحقت بالدولة التشيكوسلوفاكية الجديدة، وقضي عليها بأن لا تتحد مع النمسا إلا بموافقة مجلس عصبة الأمم الاجماعية. أما في الشمال فقد تقرر إجراء استفتاء بشأن جزء من دوقية «شليزفيغ» الكبيرة، هذه المقاطعة التي استولت عليها بروسيا العام ١٨٦٤ منتزعة إياها من الدانمرك. وقد أُجري الاستفتاء في شباط وآذار من العام ١٩٢٠ فكانت النتيجة حاسمة. ففي القطاع الشمالي صوّت خمسة وسبعون في المئة من السكان للانضمام إلى الدانمرك. أما في القطاع الجنوبي

فان أكثر من ثلاثة أرباع السكان اقترحوا للانضمام إلى ألمانيا .
وفي الشرق تنازلت ألمانيا للدول الكبرى المتحالفة والمؤتلفة
عن ميناء «ميسل» والارض الواقعة وراءه ليجري التنازل عنه فيما بعد
للتوانيا ، كما تنازلت لبولونيا عن مقاطعة « بوزن » والقسم الاكبر
من بروسيا الغربية ، وعن الساحل الممتد على أربعين ميلاً والمعروف
بالممر البولوني ، وهو يفصل ما بين بروسيا الشرقية وألمانيا . أما
ميناء دانتريغ الألماني - وهو المنفذ الوحيد لبولونيا إلى البحر -
فقد جعل حراً وفقاً لمبادئ ويلسون الأربعة عشر ، تربطه ببولونيا
اتفاقات تجعله ضمن نطاق الحدود الجرمانية البولونية ، كما تضع
شؤونه الخارجية بيدها على أن يجري استفتاء لتقرير مصير كل من
إقليم « ماريانفردر » من أعمال بروسيا الشرقية ، وإقليم « أليينشتاين »
من أعمال بروسيا الشرقية ، وسيليزيا العليا . وقد جرى الاستفتاء
في الإقليمين في تموز ١٩٢٠ فأُسفر عن أكثرية ألمانية ساحقة باستثناء
بعض القرى حيث كانت الاكثرية ترغب في الانضمام إلى بولونيا .
وقد كان ، وضمت هذه القرى القليلة إلى بولونيا .

أما الاستفتاء الثالث الذي كان مقرراً أن يجري في سيليزيا العليا
في السنة نفسها فانه أرجىء إلى السنة التالية . وقد رافقته اضطرابات
عنيفة كادت تؤدي إلى نزاع مسلح بين بولونيا وألمانيا . وتختلف
منطقة سيليزيا العليا عن سائر الأقاليم التي قرر الاستفتاء مصيرها
بانها غنية بمناجم الفحم الحجري والحديد ، وتضم طبقة كبيرة من
السكان الصناعيين . ولم يكن التصويت حاسماً . فقد نالت ألمانيا
ستين في المئة من الأصوات ، بينما نالت بولونيا أربعين في المئة منها .
وبدلت اللجنة الحليفة المؤلفة من ثلاثة أعضاء - إنكليزي وإيطالي

وفرنسي - قصارى جهدها لكي تصل إلى نتائج ومقررات حاسمة في هذا الصدد ، ولكن دون جدوى . فكان من الصعب جداً الحصول على نتيجة نهائية إلا في الأرياف . وعلى هذا رُفعت القضية إلى مجلس العصبة في جنيف ، فقرر المجلس ، بعد أخذ وردّ ومباحثات طويلة ، التوفيق بين خطيّ الحدود اللذين وضع أحدهما عضو اللجنة الفرنسي ، ووضع الآخر عضواً للجنة الإيطالي والبريطاني . وكان الخط الانكليزي - الإيطالي محاولة لرسم نتيجة الاستفتاء بأقصى ما يمكن من الدقة والحقيقة ومطابقة الواقع ، بينما أظهر الخط الذي رسمه الفرنسي في أماكن عدة ميلاً إلى بولونيا . ولم ترَضَ ألمانيا عن قرار مجلس العصبة ، وقامت قيامتها على الأثر . وكان هذا القرار بمثابة الحرك لشعور الألمان المعادي ضد عصبة الأمم في سنيها الأولى . وكان أن خسرت ألمانيا بموجب بنود معاهدة فرساي المتعلقة بتسوية الأراضي أكثر من خمسة وعشرين ألف ميل مربع من الأرض ، وما يقرب من سبعة ملايين نسمة . أما بقية معاهدات الصلح الأوروبية فإن بالامكان إيجازها بما يلي : وجدت النمسا نفسها بعد سقوط المملكة النمساوية - المجرية في تشرين الثاني من العام ١٩١٨ بلاداً منفردة لا تعرف أجزاءها التناسق والانسجام . ففي عاصمتها فيينا يجتشد مليوناً نسمة ، ولا يزيد عدد سكان النمسا كلها على السبعة ملايين . وقد انتزعت منها بوهيميا ومورافيا وسيليزيا النمساوية لكي تؤلف جميعاً نواة الدولة التشيكوسلوفاكية الجديدة . أما سلوفينيا فقد ضُمت إلى صربيا وكرواتيا لتؤلف جميعاً دولة يوغوسلافيا . واحتلت إيطاليا تريستا والأراضي التي تليها مباشرة .

كل هذه التسويات نصّت عليها معاهدة سان جرمان . أما ما خالفت فيه المعاهدة مبدأ حرية تقرير المصير فهو في ما يختص بعدم السماح للنمسا والمانيا بالاتحاد أو الانضمام إحداهما إلى الأخرى (الانشلاوس) ، والتنازل لـ إيطاليا عن التيرول الجنوبي ، هذا الاقليم الألماني الصرف من حيث اللغة . ذلك لان إيطاليا طالبت بالحاح أن يكون لها حدود استراتيجية على « البرينو » . غير أن هذه التسوية السياسية القاسية التي خضعت لها النمسا لم يشعر بها السكان لتفانم الازمة الاقتصادية في البلاد . فقد ظلت العاصمة النمسوية على شفا الجوع طيلة عدة أشهر ، وخشي الحلفاء ان يؤدي تطبيقهم للنصوص الباقية من معاهدة سان جرمان إلى انضمام النمسا لـ ألمانيا . لذلك صرفوا النظر عن ذلك مؤقتاً ، وتحوّلت اللجنة النمسوية للتعويضات الحربية إلى منظمة إنعاش وتعمير .

ولم يكن حظ المجر ، شقيقة النمسا الكبرى ، بأحسن من ذلك . فقد تفسخت هذه البلاد التاسعة التي تضم سبعة عشر مليون نسمة (نصفهم تقريباً مجريون) لتتألف منها ولايات على أساس عنصري . فنصّت معاهدة تريانون على اقتطاع سلوفاكيا من جسم المملكة الهرمية وضماها إلى تشيكوسلوفاكيا ، واقتطاع كرواتيا وضماها إلى يوغوسلافيا ، وضم ترانسلفانيا إلى رومانيا . ومهما تضاربت الآراء بشأن هذه التسوية فان الرأي الذي أجمع عليه معظم الساسة هو انها تسوية عادلة لا غبن فيها ولا إجحاف . غير أن تحوّم المجر تظهر بوضوح مطامع صانعي المعاهدة ورغبتهم في مد حدود الدول الجديدة التي تمخضت عنها الحرب الكونية الأولى على حسابها وحساب غيرها من الدول المغلوبة على أمرها . كذلك حدود المانيا

الشرقية دليل ساطع على نزعة الحلفاء هذه . إلا ان الدعاة المجرين استثمروا هذا الاجحاف متخذين منه ذريعة للاحتجاج المتواصل ، مطالبين برفع الغبن لمناسبة ولغير مناسبة . وكانت خسارة بلغاريا تعادل بحسامتها خسارة المجر . بيد أن أكثر هذه الخسائر يرجع عهده إلى ما قبل العام ١٩١٩ ، إلى الحرب البلقانية الثانية التي وضعت اوزارها العام ١٩١٢ . ففي الحرب البلقانية الاولى اتحدت كل من بلغاريا وصربيا واليونان ورومانيا لطرد تركيا من البلقان وردّها مسافة خمسين ميلاً إلى الوراء . وتنازع هؤلاء الحلفاء الاربعة المنتصرون الغنائم والاسلاب ، مما دفع حلفاء بلغاريا في الحرب البلقانية الثانية إلى مهاجمتها جنباً إلى جنب مع تركيا ، العدو المشترك للدود . ووضعت الحرب بينها اوزارها وعقدت معاهدة الصلح التي قضت على بلغاريا المقهورة بالتخلي عن بقاع عدة لكل من « الحلفاء الاربعة » . وقد جاءت معاهدة نوي تكرس خسائر بلغاريا في الحرب البلقانية الثانية ، وتقوّم الحدود على حسابها بينها وبين كل من صربيا واليونان ، تاركة الحدود البلغارية - الرومانية (١٩١٣) غير العادلة على حالها . ولم تتأثر بلغاريا بشيء تأثرها لضياح مقدونيا من يديها ، هذه المقاطعة التي وُعدت بها نظير اشتراكها في الحرب البلقانية الاولى ، وهذه مشكلة لم يُعرف لها مثيل من قبل . ففي مقدونيا مثلت المسألة العنصرية دورها وكانت مشار جدل عنيف وطويل . فالمقدونيون شعب من اصل سلافي ، كان وعيهم القومي مفقوداً أو على الاقل خامداً راقداً ، غير ان لغتهم كانت مزيجاً من الصربية والبلغارية . وقد أعطيت مقدونيا بموجب معاهدة الصلح في العامين ١٩١٣ و ١٩١٩

الى صربيا (القسم الاكبر منها) واليونان . والمعروف عن المقدونيين انهم شعب لا يزال على الفطرة نزاع الى الثورة والشغب يحملها محلاً لا ثقاً بين تقاليد . فكان ان هرب اكثر هذه العناصر الى بلغاريا حيث نـَظَّمُوا لجنة مقدونية ثورية اتخذت على عاتقها مهمة شن إغارات شعواء على الاراضي اليوغوسلافية واليونانية ، ملقبة الرعب في نفوس السكان ، عاملة على تسميم جو العلاقات بين بلغاريا وجيرانها مدة عشر سنين بعد نهاية الحرب .

وجدير بالذكر ان الحلفاء تعهدوا في معاهدة نويي بـ « تأمين منافذ اقتصادية لبلغاريا الى بحر ايجه » . وقد فهم البلغاريون ذلك بأنه ممر بلغاري لا يختلف في قليل او كثير عن الممر البولوني . ولكن الحلفاء قدّموا لبلغاريا ميناء يونانياً أطلقوا عليه اسم « المنطقة الحرة » ، فرفضت بلغاريا ذلك لأنها فضلت ان تبقى دون خبز على ان ترضى بنصف رغيف . وقد بقيت هذه المشكلة على حالها ، وبقي تعهد الحلفاء جبراً على ورق .

وبما تجدر الاشارة اليه كذلك ان الدول الجديدة التي نشأت بعد الحرب كبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ، والدول التي أصابت حصّة من الغنيمة كيوغوسلافيا ، ورومانيا ، واليونان كان عليها جميعاً ان تعقد مع الدول الكبرى المتحالفة والمؤتلفة موثيق تعهد فيها بحماية « الاقليات العنصرية ، والدينية ، واللغوية » القاطنة داخل حدودها ، وبتأمين الحريات والحقوق السياسية ، وحرية المعتقد ، والتعليم ، والاعتراف لها بحق استعمال لغتها في المرافعات امام المحاكم الاهلية وفي معاملاتها مع السلطات المدنية والعسكرية . وقد تضمنت معاهدات الصلح المعقودة بين دول الحلفاء والنمسا ،

والجزر ، وبلغاريا ، وتركيا نصوباً صريحة بهذا الصدد . وعلى هذا
تكون ألمانيا وحدها غير مرتبطة بتعهدات نحو أي أقلية . وقد
شاءت الصدفة ان يعترف الحلفاء المنتصرون ، صانعو صلح
فرساي ، بالمساواة بين وضع ألمانيا ووضع سائر الدول الكبرى .
فيضعونها هكذا في مصافهم .

الشرق الأدنى وإفريقيا

عُقدت معاهدة لوزان بين الحلفاء وتركيا في تموز ١٩٢٣ ، وظلت زهاء ثلاث عشرة سنة نافذة ، لم تنقضها واحدة من الدول الموقعة عليها . وقد عُدلت في حزيران ١٩٣٦ برضى الفريقين واتفاقها التام ، وانصبَّ التعديل على قضية الدردنيل والبوسفور وتسليحهما . وعرف الاتفاق الذي عقد عامئذ باسم عهدة مونترو . تختلف معاهدة لوزان عن سائر معاهدات الصلح بكونها عقدت بعد وقف القتال بخمس سنوات ، أي بعد تهديّة الاعصاب وركود النزاع الثأرية ، وبكونها لم تُفرض فرضاً على الدولة المقهورة بل جاءت نتيجة مفاوضات طويلة وأخذ وردّ بين ذوي العلاقة . وقد عقدت في لوزان ، في أرض حيادية ، وليس في عاصمة من عواصم الحلفاء المظفرين . ويجمل بنا هنا أن نفصّل الأحداث التي سبقت عقد هذه المعاهدة .

ففي أيار من العام ١٩١٩ ، وبينما كان الحلفاء يتداولون بشأن المانيا في مؤتمر الصلح ، وكانوا من آن إلى آخر يتباحثون في مستقبل تركيا ، نجح فنيزيلوس ، رئيس الوزارة اليونانية وقتئذ ، في إقناع الحلفاء بالسماح للجيش اليونانية بأن تحتل أزمير في آسيا الصغرى . فثارت ثائرة الاتراك وأغضبهم صدور هذا العمل

العسكري عن اليونانيين ، ألد أعدائهم وبعد عقد الهدنة بزمن قصير . فتولّد على الأثر في نفوس الأتراك شعور قومي قوي ما لبث أن انفجر في ثورة وجدت في الغازي مصطفى كمال قائدها الفذ . ولم تمض سنة حتى كان الكماليون قد احتلوا البلاد كلها وسيطروا عليها بالرغم من وجود حكومة وهمية في الاستانة (القسطنطينية) ترعاها حامية حليفة . وخشي الحلفاء مغبة أعمالهم فوافقوا على عقد معاهدة سيفر في آب ١٩٢٠ مع حكومة الاستانة . ولم تختلف هذه المعاهدة في شيء عن معاهدة فرساي ، فقد قضت ببقاء ازميز في أيدي اليونانيين لخمس سنوات تنتهي باستفتاء عام لتقرير مصيرها .

وجاءت الحوادث في اليونان ضربة قاضية على معاهدة سيفر والامل في تنفيذ بنودها إذا كان ثمة أمل في تنفيذ هذه البنود . فقد توفي في تشرين الاول ١٩٢٠ الملك الكسندر اليوناني على أثر عضة قرد أليف . وأجريت الانتخابات النيابية فلم ينل حزب فنيزيلوس الاكثرية ، فاضطر للتخلي عن رئاسة الحكومة . ومن ثم دعي الملك قسطنطين - الملك السابق الذي أبعد عن اليونان بسبب ميوله الألمانية في أثناء الحرب - لتولي العرش . وكان لهذه الخطوة أسوأ الأثر لأن الحلفاء لم يكونوا راضين عن الملك الجديد . وهكذا فقد اليونانيون بسقوط فنيزيلوس عطف الحلفاء .

وفي العام ١٩٢١ عقد الفرنسيون مع حكومة أنقرة الكمالية اتفاقات ثنائية ، وتبعهم في هذا الطريق الايطاليون . أما في بريطانيا العظمى فان سياسة لويد جورج اليونانية كانت هدف انتقادات مرّة لاذعة . وبالرغم من توغل القوات اليونانية داخل

آسيا الصغرى فقد اتضح لأتينا أنها لا تستطيع الاعتماد طويلاً على معونة الحلفاء الفعالة ومساندتهم لها... وما عم الامر حتى تخرج موقف اليونانيين وأيقنوا أنهم لا بدّ مرتدّون على أعقابهم. وقد كان، وتراجع اليونانيون تحت الضغط التركي. وما انصرم آب ١٩٢٢ حتى كان آخر جندي يوناني قد غادر الارض التركية والآسيوية بعد معارك طاحنة استبسلت فيها جيوش كمال أتاتورك. وانتشى الكماليون نجمة الظفر فحوّلوا وجوههم شطر الاستانة، فسارع الفرنسيون والايطاليون إلى سحب قواتهم القليلة منها، وتخرّج الموقف، وخشي معه أن تعود حالة الحرب بين انكلترا وتركيا بين الفينة والفينة. غير أن مصطفى كمال، وكان جد حكيم، توقف في الوقت المناسب. وعقدت هدنة، وأخذت الدبلوماسية تمهد السبيل لعقد مؤتمر لوزان المعروف حيث أمضيت المعاهدة في صيف السنة التالية.

كانت الامبراطورية العثمانية عند عقد هدنة العام ١٩١٨ متفسخة، ضعيفة، لا تختلف في كثير او قليل عن امبراطورية النمسا والمجر. فقد استولى البريطانيون والفرنسيون على ممتلكاتها العربية الواسعة واحتلوها بالقوة العسكرية. ولكن الكماليين كانوا قد أهملوا الاساس الاسلامي القديم الذي كانت ترتكز عليه الامبراطورية العثمانية منذ البدء، وأعلنوا قيام دولتهم على المبدأ القومي المعروف في تقرير المصير. وليس هذا فحسب بل ان الدولة التركية الجديدة تنازلت عن جميع حقوقها في البلدان التي تضم اكثرية عربية. وعلى هذا باتت السبيل لعقد الصلح مهددة لا تعترضها عقبات تذكر.

وفي أوروبا مدّت الحدود التركية الى امام ، والى ما وراء
أدرنة ، وعلى حساب اليونان ، وطويت قضية الاستفتاء في ازمير الى
الأبد ، كما اختفت بنود معاهدة سيفر المتعلقة بالعقوبات المفروضة
على تركيا كالتعويضات الحربية ونزع السلاح وغير ذلك . إلا ان
الحكومة التركية رضيت بقيام منطقتين تركيتين غير محصنتين في
تراقيا وحول المضائق .

بعد كل هذه الأحداث التأم المجلس الوطني التركي في انقره
وأعلن قيام الجمهورية وعلى رأسها مصطفى كمال . وبدأ أتاتورك
إصلاحاته الفذة ومنها إلغاء الخلافة في ربيع ١٩٢٤ بعد مرور اربعة
قرون ونصف القرن كانت الاستانة خلالها مهد الخلافة
الاسلامية .

أما الدول العربية التي كانت جزءاً من امبراطورية بني عثمان
فقد أخضعت لنظام جديد هو الانتداب . فقد نص ميثاق عصبة
الأمم على ان الأراضي التي تخلى عنها المغلوبون على امرهم والتي
«تقطنها شعوب» «قاصرة» ليس في استطاعتها الوقوف بمفردها في مثل
هذه الظروف العسيرة التي يتميز بها العالم الحديث « ستوضع تحت
انتداب دول أرقى منها ، وأقوى ، واكثر تحضراً بناء على رغبة
عصبة الأمم لكي يتسنى للدول الضعيفة القاصرة والمتأخرة ان
تصبح فيما بعد قادرة على تسلّم مقدراتها ، وإدارة شؤونها بنفسها .
وفي المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة نص صريح وغامض
في آن معاً بشأن السلطة التي ستكون للدول المنتدبة على الدولة
المنتدب عليها . اما الاراضي التي يطبق عليها نظام الانتداب فهي
تلك التي تخلّت عنها تركيا وألمانيا للدول الكبرى المتحالفة

والمؤتلفة ، تختار من تشاء من الدول الكبرى لكي تكون استاذتها في فترة التعليم هذه غير المحدودة .

ويذكر الميثاق ثلاثة أنواع من الانتداب هي : الانتدابات «أ» و «ب» و «ج» مرتبة او مقسمة هكذا تبعاً لدرجة الحضارة والتقدم التي وصل اليها الشعب المراد تطبيق النظام الجديد عليه . وقد وضعت الممتلكات التركبية السابقة تحت النوع الأول من الانتداب ، ووصف الدور الذي على الدولة المنتدبة تمثيله فيها بأنه « مجرد معاونة ونصائح إدارية ... الى اليوم الذي تستطيع فيه هذه البقاع الوقوف على أقدامها وحدها » ، وأن اختيار الدولة المنتدبة من حق الشعب الذي يراد تطبيق نظام الانتداب عليه .

فرغبات الشعب يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في مثل هذه الامور . ومن المؤسف حقاً القول ان هذا البند الصغير لم يؤخذ بعين الاعتبار . فقد صُفِّيت مشا كل الاراضي العربية وقرّر مصيرها في اثناء الحرب بمعاهدات واتفاقات سرية عديدة عقدتها بريطانيا العظمى وفرنسا . وبالرغم من ان الاتفاق السري الذي عقد إبان الحرب بين انكلترا وفرنسا كان مثار جدل حامي الوطيس بعد أن وضعت الحرب أوزارها فان ذلك لم يبدّل شيئاً في الحالة . وتمّ الاتفاق في النهاية دون أن تؤخذ رغبات الشعوب العربية بعين العطف والاعتبار . فقد انتدبت عصبة الامم فرنسا على سوريا ، ووضعت كلاً من العراق وفلسطين وشرق الاردن تحت الانتداب البريطاني . وتضمنت وثيقة الانتداب على فلسطين وعد الحكومة البريطانية (اللورد بلفور) الصادر العام ١٩١٧ والقاضي بـ « انشاء وطن قومي لليهود فيها » . أما الحجاز التي كانت هي ايضاً جزءاً

من الامبراطورية العثمانية فقد « أعطيت » استقلالها لأنها غالبية على قلوب جميع المسلمين لوقوع الحرمين (مكة والمدينة) فيها . ولم تكن السلطة التركية في سائر انحاء شبه الجزيرة العربية يوماً من الأيام إلا سلطة اسمية فحسب . ولما كانت هذه البقاع تضم سكاناً حضريين مقيمين فان عدداً من السلاطين والشيوخ والامراء والأئمة والزعماء ترمسوا بالسلطة . وكانت لهم سيادة مطلقة لا يجد من حريتها شيء . أما الانتداب من نوع « ب » فانه طُبِّقَ على اكثر ممتلكات المانيا الافريقية ومستعمراتها السابقة ، وهي بلدان رؤي أن سكانها لا يصلحون لحكم أنفسهم بأنفسهم . وقد أخذت الدولة المنتدبة على عاتقها مهمة منع تجارة الرقيق ، وبيع الاسلحة وتهريبها ، و « الامتناع عن تعبئة السكان لغير شؤون الدفاع عن البلاد أو المساهمة في حفظ الامن الداخلي » ، وتسهيل أمور سائر الدول المنضمة الى عصبة الأمم في شؤون التجارة والتعامل الاقتصادي مع البلاد المنتدب عليها . فانتدبت العصبة بريطانيا العظمى على مقاطعة تنغانيكا في القسم الشرقي من القارة السوداء ، وانتدبت بلجيكا على مقاطعتين غربيتين تتاخمان الكونغو البلجيكي ، ووضع ميناء كيونغو تحت انتداب البرتغال . أما في أفريقيا الغربية فقد تولت انكلترا وفرنسا الانتداب على توغولاند والكاميرون .

وشمل الانتداب من نوع « ج » الممتلكات الالمانية في جنوب غربي افريقيا وجزر المحيط الباسيفيكي الالمانية . فقد اضطلع اتحاد افريقيا الجنوبية بالوصاية على الممتلكات الأولى ، كما ترمست كل من اوستراليا وزيلندا الجديدة واليابان بالانتداب على جزر الباسيفيكي .

والفرق العملي الوحيد بين النوعين «ب» و «ج» هو أن الدولة
المنتدبة على المستعمرات من الفئة الثانية ليست مجبرة على منح
حقوق تجارية واقتصادية لأي دولة من الدول المنتظمة في عصبة
الأمم .

اميركا والشرق الاقصى

كان الاميركيون (نعني سكان الولايات المتحدة فحسب) في موقفهم من تسوية ما بعد الحرب أبرز مثال على الذهنية التي يعالج بها العنصر الانكلوسكسوني شؤون السياسة الخارجية . فهم من هذه الناحية قوم يترجحون بين المثالية المتطرفة والواقعية والحذر المتطرفين . فقد أعربت الولايات المتحدة بادية ذي بدء بلسان رئيسها وودرو ويلسون عن رغبتها في جعل صلح فرساي جزءاً من ميثاق عصبة الامم ، ثم رأيناها ترفض تكريس معاهدة فرساي بسبب القيود والالتزامات التي يفرضها الميثاق المذكور على أعضاء العصبة . ولا يخفى ما كان لانسحاب الولايات المتحدة هذا وانعزالها عن الشؤون الدولية من عواقب وخيمة كان لها أبعاد التأثيرات وأبلغها ، غير ان هذا الموقف الاميركي لم يكن له أي أثر مباشر في التسوية الاوروبية . فقد عقدت الولايات المتحدة معاهدة صلح منفردة مع ثلاث من الدول المغلوبة على أمرها وهي ألمانيا والنمسا والمجر (لم تكن الولايات المتحدة في حالة حرب مع تركيا او بلغاريا) . وهكذا أعيد السلم الى نصابه دون ان ترجع الولايات المتحدة نفسها في « المغطس » الاوروبي وما يترتب على ذلك من الواجبات غير المرغوب فيها في واشنطن .

على ان هذا الموقف تقفه أميركا من شؤون أوروبا لم يمنعها من المساهمة بنصيب وافر في تسوية الشرق الأقصى . فقد وجدت اليابان نفسها ، بعد ان خرس المدفع وارتفعت راية السلام فوق الرؤوس ، الدولة الوحيدة ذات السلطة والبأس في هذا الجزء من العالم بالرغم من أنها لم تبذل جهوداً عسكرية تذكر في معونة الحلفاء الغربيين . فقد وضعت يديها بموجب معاهدة فرساي على ممتلكات ألمانيا السابقة في الشرق الأقصى ومن أهمها مقاطعة كياوتشو من أعمال شانتونغ الصينية ، مما أثار حفيظة الصين وجعلها ترفض التوقيع على المعاهدة . وبكسوف شمس روسيا الموقت باتت اليابان الدولة الكبرى الوحيدة المتاخمة للحدود الصينية ، وثلاثة الدول البحرية في العالم بعد ان تسنى لها تحطيم الاسطولين الروسي والاماني ، مما جعل الاميركيين يأخذون حذرهم من حليفهم السابقة ذات المركز القوي الذي يخولها التوسع ويزين لها الفتوحات في الشرق الأقصى . لهذا عمدت حكومة واشنطن في أواخر العام ١٩٢١ الى دعوة بريطانيا العظمى ، واليابان ، وفرنسا ، وإيطاليا ، والصين ، وهولندا ، وبلجيكا ، والبرتغال ، وكلها ذات مصالح في الباسيفيكي ، « لعقد مؤتمر تطرح فيه على بساط البحث قضية تحديد السلاح ومشكلة الشرق الأقصى . » وقد انعقد هذا المؤتمر في واشنطن في تشرين الثاني ١٩٢١ ، وأسفر عن توقيع ثلاثة اتفاقات أولها الاتفاق الرباعي بين الولايات المتحدة و انكلترا وفرنسا واليابان ، وبموجبه تعهدت كل من الدول الأربع باحترام حقوق الدول في الباسيفيكي ، وعلى المشاورة فيما بينها اذا ما وقع اي خلاف بشأن هذه الحقوق او إذا ما هددتها دولة

أخرى . أما أهمية هذا الاتفاق فتتجلى في أمرين : أولهما أنها جرّت الولايات المتحدة للمرة الأولى بعد رفضها الانضمام الى عصبة الأمم ونبذها ميثاقها الى نوع من التعاون محدود النطاق ألا وهو القبول بمبدأ التشاور مع سائر الدول الكبرى في أمور مشتركة بينها ، وثانيهما أنها وضعت حداً للاتحاد الانكليزي - الياباني بطريقة جديدة لبقية ومشروعة بعد أن أصبح هذا الاتحاد غير مرغوب فيه في الاوساط الاميركية والبريطانية ودول الدومينيون البريطانية .

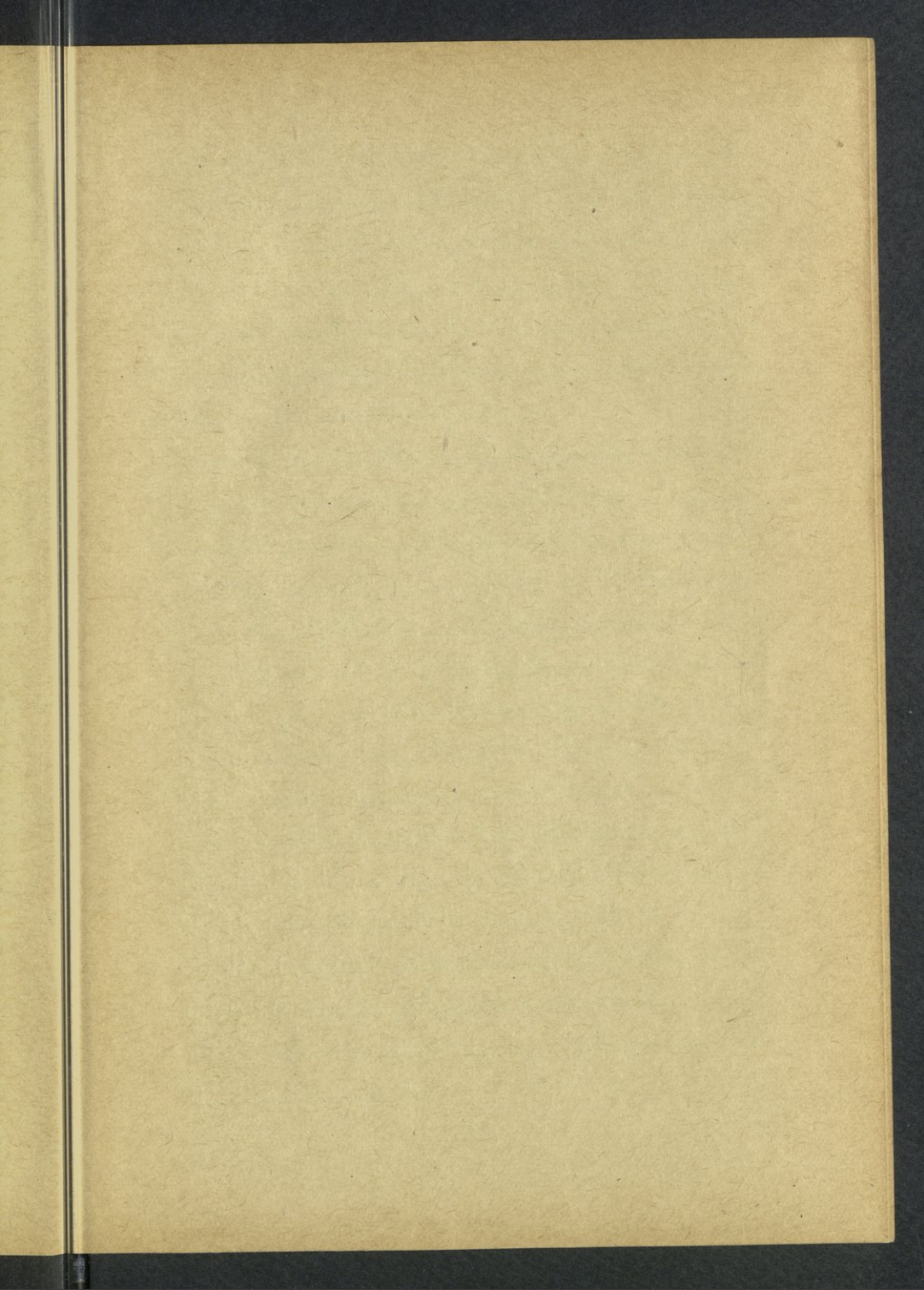
اما الاتفاق الثاني فهو المعروف بالاتفاق الخامس ، وبموجبه حددت النسبة بين الاساطيل البحرية الاميركية والبريطانية واليابانية . وقد حددت قوة اليابان البحرية فيما يتعلق بالقطع الحربية الكبرى بستين في المئة من القوة الاميركية البحرية والقوة البريطانية البحرية باعتبار ان البحريتين الانكلوسكسونيتين متساويتان . اما المعدل المئوي لفرنسا وايطاليا فجعل خمسة وثلاثين في المئة . هذا فيما يتعلق بالوحدات الثقيلة ، وقد تركت للدول الحرة بشأن بناء المدمرات والطرادات الخفيفة والغواصات وسائر اصناف السفن الصغيرة . وعلاوة على ذلك تعهدت الدول الخمس بالمحافظة على الوضع الراهن فيما يختص بالتحصينات والقواعد البحرية في منطقة معينة من المحيط الهادىء .

اما الاتفاق الثالث المعروف باتفاق الدول التسع فقد وقعت عليه جميع الدول التي اشتركت في مؤتمر واشنطن وتعهدت فيه باحترام استقلال الصين ووحدتها ، و « الاحجام عن اغتنام الظروف السيئة الطارئة فيها للحصول على حقوق وامتيازات خاصة تكون معارضة تمام المعارضة لحقوق رعايا الدول الصديقة ومواطنيها هناك . »

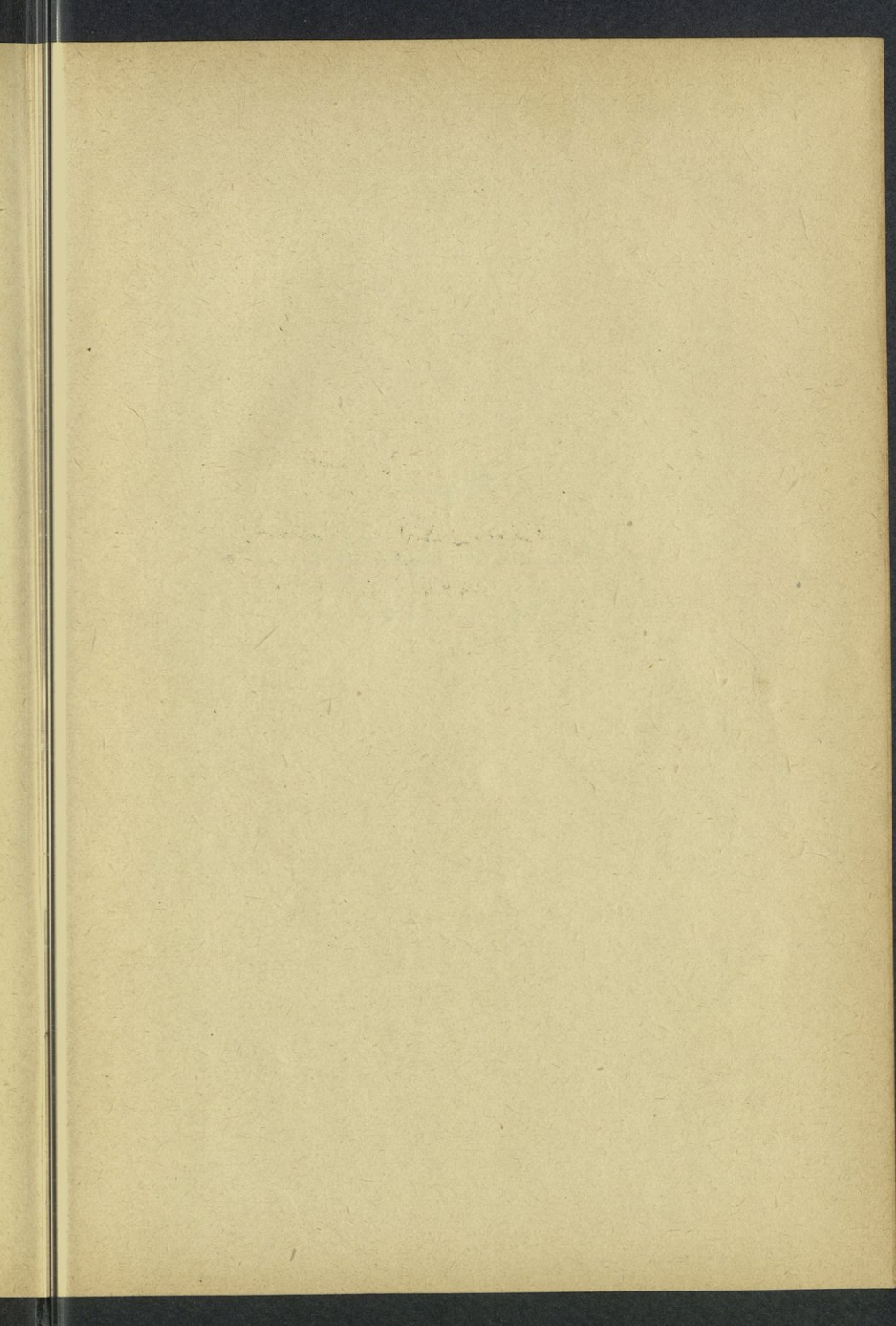
هذه هي الاتفاقات التي تمخض عنها مؤتمر واشنطن . وثمة وثيقة رابعة لا تدخل معها ، ولكنها وُضعت في واشنطن بعد صعوبات حمة وضغط متواصل من جانب مندوبي بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، وهي ترغم اليابان على إعادة كيوتشو الى الصين ، هذه البقعة التي قضت معاهدة فرساي على وجوب تنازل ألمانيا عنها لليابان . وقابل العالم نتائج مؤتمر واشنطن بغبطة وارتياح وأبدى سروره بنجاحه الفائق .

أعاد هذا المؤتمر في الظاهر التوازن الدولي الذي عُرف قبل الحرب في المحيط الباسيفيكي ، واضطر اليابان للحد من مطامعها ومطامحها امام الجبهة البريطانية - الاميركية ، وأمام ضغط الرأي العام العالمي . وحسب البعض هذا التراجع الياباني هزيمة بكل ما في هذه الكلمة من معنى . فقد ردت المطالب اليابانية كلها بشأن ما كسبته في الاراضي الصينية ، ورضخت للتحديد البحري الذي وضع في اتفاق واشنطن . وعلى هذا يكون الخطر الذي يهدد الصين والسيطرة الانكليزية - الاميركية البحرية في الباسيفيكي قد أُزيل او أُبعد تماماً .

ولكن هذا لا يضمن رضوخ اليابان لاتفاقات مؤتمر واشنطن والقبول بها الى الأبد . فهي ولا ريب ستعرف قوتها وبأسها عاجلاً او آجلاً فتتقصد ان يُنتقص من هيبتها او ان تُمسّ كبريائها . ولم تزل مشكلة السيطرة في الشرق الأقصى ، ولمن تكون ، للأنكلوسكسون أو لليابان ، معلقة لم تجد لها حلاً . ومهما يكن من الأمر فان مؤتمر واشنطن استطاع ان يطوي هذه المشكلة مدة عشر سنين كاملة .



القِسْمُ الأول
فترة التنفيذ - المَعَاهِدَات
١٩٢٤ - ١٩٢٠.



الفصل الأول

فرنسا وحلفاؤها

كانت مطالبة فرنسا بالسلامة — سلامتها هي في الدرجة الاولى — والحافها الشديد في ذلك بعد العام ١٩١٩ من أبرز مظاهر النشاط السياسي الاوروي واهمها . فقد كانت فرنسا تعتبر نفسها في القرنين السابع عشر والثامن عشر أقوى دولة عسكرية في اوروبا . وظل هذا اعتقادها حتى كانت الحروب النابوليونية ، وكانت موقعة واترلو الشهيرة ، فخرّت على قدميها ، مهيضة الجناح ، مغلوبة على أمرها نتيجة لتكتل اوروي عظيم ضدها . وزلزل ايمانها بقوتها صدمة أخرى عنيفة في العام ١٨٧٠ في الحرب الفرنسية — البروسية أيام نابليون الثالث وبسارك ، رجل « الدم والحديد » . فقد قامت في اوروبا الوسطى قوة حديثة يوحدّها شعور قومي متين وينفخ في نفوس أبنائها نشاط وصلابة ومضاء وعزيمة ، قوة لا تختلف في شيء عن فرنسا اللهم إلا في ثروتها الطبيعية . فغنى المانيا المعدني جعل صناعتها تزدهر ازدهاراً لا تستطيع فرنسا أن تجاريه . لا يزيد عدد سكان فرنسا على الأربعين مليوناً ، بينما تعد المانيا

أكثر من ستين مليوناً (حسب احصاء ١٩٠٥) ، وتزيد بمعدل خمسة ملايين نسمة كل عشرة أعوام . وليس هذا فحسب بل أن ألمانيا أظهرت عبقرية في التنظيم العسكري تفوق العبقرية الفرنسية التي لا تعدّ آلتها الحربية شيئاً مذكوراً بالنسبة إلى الآلة الحربية البروسية المشهورة . ويعرف الفرنسيون قبل سواهم أن تدخل البريطانيين وشدهم أزرهم العام ١٩١٤ حال بينهم وبين هزيمة منكرة كانت ستصيبهم على يد القوات الألمانية الزاحفة على فرنسا في الأسابيع الستة الأولى للحرب . وقد كان التدخل البريطاني معلقاً بحيط أوهى من حيط العنكبوت . لهذا نرى فرنسا حزينة في أعماقها في العام ١٩١٨ وفي إبان الغبطة التي عمت العالم من أقصاه إلى أقصاه ابتهاجاً بالنصر واستبشاراً بالمستقبل ، والعالم الجديد . فقد شعرت فرنسا بعد حربي ١٨٧٠ و ١٩١٤ بضعفها وبعجزها عن الصمود في وجه جارتها ألمانيا وعدوتها التقليدية اللدود ، علمها أن ألمانيا لن تنام على الضيم ، ولن ترضى عن هزيمتها طويلاً ، ولا بدّ لها أن تنهض عاجلاً أو آجلاً لتثأر لشرفها وتقنص من الذين تحكموا بها بعد انكسارها العام ١٩١٨ .

فكرت فرنسا بكل هذا وأطالت التفكير ، فرأت أن خير وسيلة لحفظ سلامتها هي وضع يدها على منطقة الراين إلى الأبد ، هذا الطريق الذي لا بدّ أن يسلكه كل غائر يأتي من الشرق ، وأطلقت على هذا المطلب اسم « الضمانة الطبيعية » . وقد جاء في مذكرة فرنسية قدمت إلى مؤتمر الصلح في شباط ١٩١٩ أن « الحظر مصدره وجود ألمانيا على خفة الراين اليسرى وفي حوزتها جسوره ... وتقضي سلامة الديمقراطيات الغربية وديمقراطيات

ما وراء البحار في الظروف الحالية الاشراف على جسر نهر الراين
 والاحتفاظ بها من دون المانيا . » ولكن فرنسا مُنيت بفشل
 ذريع ، فلم تلقَ مطالبها تلك آذاناً مصغية عند حلفائها . كانت
 حجتهم في رفضهم وضع حدود الراين تحت اشرافها ان تلييتهم
 طلبها هذا يضرهم لفصل زهاء خمسة ملايين الماني يعيشون على
 الضفة اليسرى لنهر الراين . وبعد صراع عنيف وأخذ وردّ طويلين
 بينها وبين الحلفاء تنازلت عن هذا المطلب بعد أن استطاعت الحصول
 على : ١ - بنود صريحة في صلب معاهدة صلح فرساي تنص على
 احتلال القوات الحليفة لضفة الراين اليسرى مدة خمسة عشر عاماً ،
 وعلى نزع سلاح هذه المقاطعة (أي عدم السماح باقامة تحصينات فيها
 وبانشاء ثكنات عسكرية) ، ٢ - معاهدين تعقدهما مع كل من
 بريطانيا العظمى والولايات المتحدة في الوقت الذي توقع فيه
 معاهدة فرساي ، تتعهد هاتان الدولتان فيها بمديد المعونة الى
 فرنسا « في حال حدوث أي اعتداء عليها من جانب المانيا » . غير
 أن « فرحة » فرنسا لم تدم طويلاً . فقد رفض مجلس الشيوخ
 الاميركي إبرام المعاهدات المعقودة في فرساي ، مما جعل التعهدات
 البريطانية والاميركية جبراً على ورق . وشعرت فرنسا في قراوتها
 بخيبة مريّة وأيقنت أنها خدعت . فهي إنما تنازلت عن مطالبها بصد
 ضفة الراين اليسرى بعد أن وعدتها حليفتاها الانكوسكسونيتان
 بالتعويض عليها في أمور أخرى فكانت النتيجة المحتومة ان تلبّد
 بالغيوم جو العلاقات الفرنسية - البريطانية لأن الدولتين لم تتوصلا
 إلى إيجاد أساس تقيان عليه السلامة التي تنشدها فرنسا .
 وانصرفت فرنسا في غضون السنوات الاربع التالية إلى دفع

الخاوف التي تساورها من جهة المانيا ، فراحت تطمئن نفسها بنفسها وتعمل على نبذ هذا الشعور بالنقص بالنسبة إلى ألمانيا بعد أن ذهبت محاولاتها لايجاد « ضمانات طبيعية » أدراج الرياح . وكان أن اتبعت فرنسا في النهاية طريقين مختلفين ولكنها متوازيان هما : نظام الضمانات ، ونظام المحالفات .

نظام الضمانات

وجدت فرنسا في أوائل العام ١٩٢٠ أنه من المستحيل ان تحظى بالضمانة الانكليزية - الاميركية المنشودة لمنع أي اعتداء الماني ، ولم يبقَ ما يطمئنها إلى سلامة أراضيها غير ما اشتمل عليه ميثاق عصبة الأمم . إلا أن فرنسا كانت قد عرفت منذ البدء أن ما احتواه ميثاق العصبة غير كاف على الإطلاق وأعربت عن رأيها هذا صراحة ودون ما تردد . ولئن يكن قد جاء في المادة العاشرة من الميثاق المذكور أن الاعضاء يتعهدون بـ « احترام سلامة أراضي البلدان المنضمة إلى عصبة الأمم واستقلالها السياسي الراهن ، ويؤمنون الدفاع عنها ضد أي اعتداء خارجي » ، ولئن تكن المادتان السادسة عشرة والسابعة عشرة قد نصّتا على العقوبات التي تُفرض على الدولة التي تلجأ إلى سياسة العنف والقوة والاعتداء ، فإن هذا النص لم يكن كافياً لأن بريطانيا العظمى (وهي الدولة التي كانت تُعقد عليها أكبر الآمال) لم تقبل منطوق المادة العاشرة على الفور ودون ما تلكؤ ، ولأنها هي والولايات المتحدة الاميركية ردّتا طلب فرنسا بإنشاء قوة عسكرية دولية تؤمّن تنفيذ العقوبات وتجعل لها قوة رادعة وبعض الهيبة . واعضاء العصبة

ملزومون بموجب المادة السادسة عشرة بقطع العلاقات المالية والاقتصادية مع الدولة المعتدية . وكان اللجوء إلى القوة (وليس ثمة ما يوقف المانيا عند حدها غير القوة) متوقفاً على قرار مجلس عصبة الأمم الذي لا يؤخذ إلا بإجماع الأصوات . وحتى إذا صوّت الجميع على اتخاذها فإن كل دولة بمفردها تستطيع إما أن تقبل به أو أن ترفضه . وليس هذا فحسب بل إن مقاطعة الولايات المتحدة للعصبة ولّد الشكوك في النفوس حول فعالية هذه التدابير ، وحتى في إمكانية ضرب أي حصار اقتصادي ضد الدولة التي تحدّثها نفسها بركوب مركب القوة والتهديد والعدوان .

ساورت الشكوك فرنسا وترعزت ثققتها بقيمة التدابير التي تنصّ عليها المادتان السادسة عشرة والسابعة عشرة من ميثاق العصبة ، وغلب عليها التشاؤم منذ الساعة الأولى لقيام عصبة الأمم . ولما اجتمعت الجمعية العمومية للمرة الاولى في جنيف في كانون الاول ١٩٢٠ دار نقاش حادّ حول المادتين العاشرة والسادسة عشرة واستهدفت كلتاهما لهجوم عنيف . فقد اقترحت كندا إلغاء المادة العاشرة من اساسها ، كما رغبت اللجان الاسكندنافية في إيجاد استثناءات لتطبيق العقوبات الاقتصادية الاوتوماتيكية كما تنصّ عليها المادة السادسة عشرة . وجرّ هذان الاقتراحان إلى مناقشات طويلة . وفي السنة التالية قررت الجمعية العمومية ان المجلس وحده هو الذي يحدّد ، عند الحاجة ، « التاريخ الذي يُطبّق فيه الضغط الاقتصادي بناء على منطوق المادة السادسة عشرة » . أما الحكمة من هذا القرار فهي أن يكون لدى المجلس متسع من الوقت يمكنه فيه أن يؤجل موعد تنفيذ العقوبات الاقتصادية ، أو

أن يعدّل المادة نفسها . وفي العام ١٩٢٣ اقترح ان تقرير التدابير اللازمة التي نصّت عليها المادة العاشرة يجب أن يكون من اختصاص « السلطة الدستورية عند كل عضو من أعضاء العصابة » . والحكمة من هذا الاقتراح ترك مسألة المساعدة العسكرية للحكومات الممثلة في العصابة . وقد رُفِض هذا الاقتراح بصوت واحد . ومع أن التعديل لم يتناول المادتين المذكورتين فإن المناقشات الحادة التي دارت حوله أظهرت بجلاء أن تنفيذ العقوبات في حال نشوب الأزمة لن يكون شاملاً ، أي أن التنفيذ لن يتقيد بمخالفات أحكام الميثاق . وعلى هذا تكون مؤسسة جنيف غير مستعدة لبذل الجهود الحربية الضروري الذي يمكن بواسطته ، وبواسطته فحسب ، ردّ غائلة الاعتداء عن فرنسا .

في مثل هذه الظروف ليس غريباً أن نرى فرنسا تواصل مساعيها لدى بريطانيا العظمى لكي تحصل على مزيد من الضمانة لسلامتها ضد اعتداء الماني محتمل . وما لبثت الحكومة البريطانية في كانون الثاني ١٩٢٢ أن « تشجعت » ومنحت فرنسا ضمانة لا تختلف في شيء تقريباً عن معاهدة ١٩١٩ . واتفق ان كان بوانكاريه ، هذا السياسي العنيد ، القصير النظر ، على رأس الوزارة الفرنسية عهدئذ ، وكان يتمشى على سياسة « كل شيء أو لا شيء » . فطلب ان تُدعم الضمانة التي ستمنح لفرنسا بميثاق عسكري يوضح نوع المساعدة التي يجب أن يبذلها الجيش البريطاني عند حدوث الاعتداء على فرنسا ، وقال ان الضمانة التي لا تتركز على معاهدة عسكرية هي حبر على ورق ، ولا تنفع فرنسا في قليل أو كثير . سوى ان الحكومة البريطانية لم تكن مستعدة لأن تذهب الى هذا الحد .

فقد ارضت ضميرها بشأن الضمانة الفرنسية ولكنها لا تستطيع وعد جارتها بمساعدة عسكرية. وهكذا ظلت فرنسا ظمأى الى السلامة.

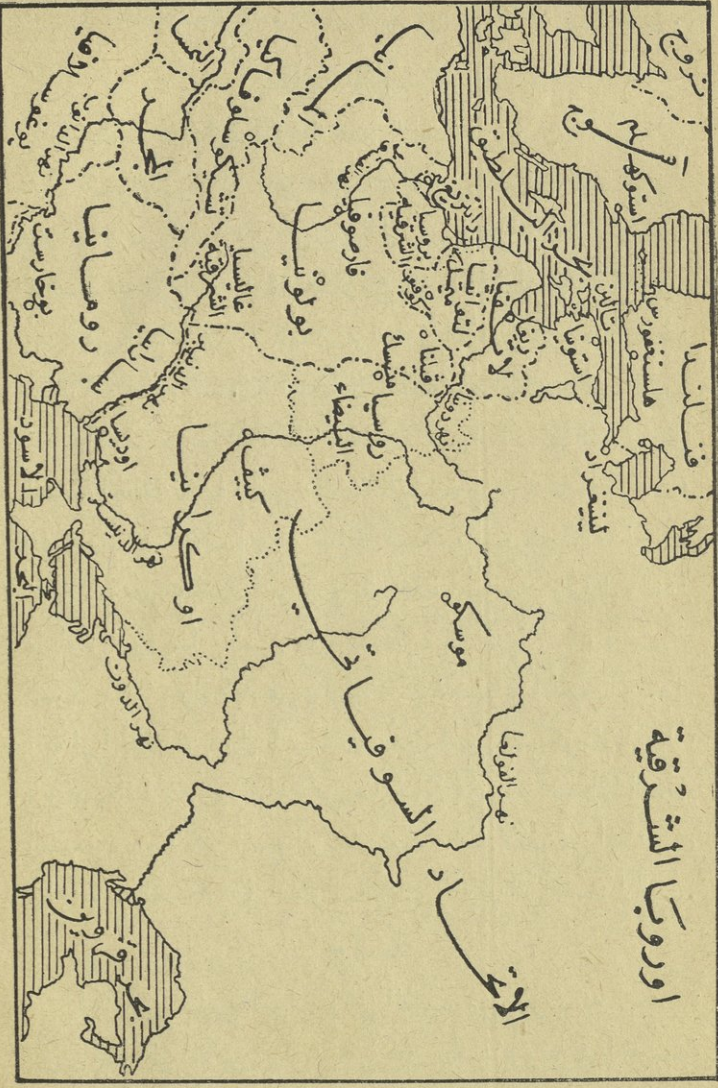
نظام المحالفات

لما فشلت فرنسا في تأمين هذه الناحية من السلامة عمدت الى سلوك السبيل الآخر الا وهو نظام المحالفات. فالتحالف العسكري، في رأيها، هو أجدى من أي شيء آخر، ويوافق التقاليد والذهنية الفرنسية التي تؤمن به اكثر مما تؤمن بالضمانات لصد الاعتداءات. وهذه هي السياسة التي اكسبت فرنسا في القرن الثامن عشر هذه المكانة وهذه السيطرة اللتين كانتا لها عندما امنت جانب النمسا بتحالفها مع جيران النمسا الصغار. فهي ترغب في التمشي على السياسة العتيقة نفسها لتأمين جانب المانيا اليوم. وتم لها ما أرادت، فقد عقدت في ايلول ١٩٢٠ ميثاقاً عسكرياً مع بلجيكا، غير أن عليها ان تعقد محالفات اخرى في غير هذه الجهة من اوروبا. ولكن ما العمل وروسيا لم تبق دولة عسكرية لها شأنها؟ لقد قامت في الشرق مكانها دولة فتية هي بولونيا، كما قامت في الجنوب، بفضل انتصار الحلفاء، دول ثلاث حديثة هي تشيكوسلوفاكيا، ويوغوسلافيا، ورومانيا، وهي من زبائن فرنسا واصدقائها القدماء الطبيعيين. وهكذا أتيح لفرنسا تشييد حصن متين من المعاهدات والمحالفات العسكرية في السنوات الثلاث الأولى التي أعقبت الحرب.

بولونيا

لم تكن الجمهورية البولونية التي انبثقت من الحرب دولة جديدة بل قامت على أنقاض دولة عتيقة. فقد كانت بولونيا في الحقبة

اوروپا الشرقية



الممتدة بين القرنين العاشر والثامن عشر مملكة قوية . إلا أنها وقعت في النصف الأخير من القرن الثامن عشر فريسة لعداوة كل من روسيا وبروسيا والنمسا ، هذه الدول الثلاث التي قسمت أراضيها ثلاث مرات إلى أن فقدت استقلالها السياسي في العام ١٧٩١ .

وعندما وضعت الحرب العظمى الأولى أوزارها تداعت الامبراطوريات الثلاث الروسية والألمانية والنمسية ، فكان ذلك مدعاة لسرور بولونيا التي أيقنت بالنهوض بعد أن طالت هجعتها . ولكن السنوات الأولى كانت فترة مملوءة بالصعاب . فالبولونيون والروس والألمان والتمسوبيون الذين تألفت منهم الدولة الجديدة الموحدة كانوا يعيشون طيلة قرن وربع القرن في ظل قوانين مختلفة ونظم إدارية متباينة ، ويخمدون في جيوش متنوعة ، ومحاربون في صفوف ومعسكرات متعددة . فاكسبوا تقاليد وعادات شتى ، وأخلصوا لها . فلم يكن من السهل ، والحالة هذه ، التغلب على هذه الفروق بسرعة ، وقد تطلب ذلك وعياً قومياً يؤلف بينهم ، ويوحّد أهدافهم ، ويجعلهم يتفانون في سبيل رفع شأن وطنهم .

والذي زاد في المصاعب التي اعترضت سبيل بولونيا الحديثة موقعها الجغرافي وسط السهل الأوروبي المنفسح ، فلا حدود طبيعية فاصلة ظاهرة إلا في الجنوب حيث سلسلة الكاربات التي تفصل ما بينها وبين تشيكوسلوفاكيا . أما الحدود الغربية بينها وبين ألمانيا فقد سمّتها معاهدة فرساي كما سبق معنا . وفيما عدا ذلك فإن التخوم البولونية كانت موضوع نقاش حاد بين بولونيا وجيرانها .

وذو الخلاف قرنه بين بولونيا وتشيكوسلوفاكيا بشأن اقليم سيليزيا النمساوي الواقع في جنوب بولونيا الغربي ، وهو اقليم غني بالفحم الحجري ويقطنه سكان من الجنسين البولوني والتشيكي . ففي العام ١٩١٩ استبكت القوات البولونية والتشيكية بالسلاح في هذه البقعة .

وكادت الحالة تتخرج لو لم يتدارك الامر ضباط فرنسيون وبريطانيون ، فتوسطوا لحل الخلاف وحالوا دون نشوب معركة طاحنة . وتم الاتفاق على اجراء استفتاء يقرر مصير سيليزيا النمساوية ويحسم النزاع نهائياً . وسرعان ما اتقدت العواطف وكادت المراجيل تنفجر من شدة الضغط عند اقتراب موعد الاستفتاء ، ورؤي اخيراً العدول عنه ، ورضي الفريقان بتسوية بعد إلحاح فرنسا وضغطها المتواصل .

وقد قضت التسوية باعطاء تشيكوسلوفاكيا مناجم الفحم الحجري ، وباعطاء بولونيا مدينة تيشن الرئيسية باستثناء محطاتها الحديدية التي ظلت بأيدي التشيكيين . ولكن هذه التسوية لم تكن سوى حل وسط ... فلم يرض به الطرفان على أنه نهائي ، وشعر كل منهما في اعماقه بأن غيباً لحقه .

هذا وقد برزت مشكلة اخرى في بولونيا النمساوية التي تقسم الى قسمين هما غاليسيا الغربية ، وغاليسيا الشرقية . فالعنصر السائد في غاليسيا الغربية هو البولوني ، كما ان غاليسيا الشرقية تضم ، باستثناء اليهود ، وهم كثير ، بولونيين من طبقة الملاكين والزرايع الكبار والانتيليجنسيا . اما الفلاحون فانهم ينتمون الى الجنس الذي يعيش في روسيا الجنوبية الغربية كالروس الصغار والاوكرانيين

والروثينيين . فلا غرو اذن ان يكره الروثيني الفلاح في غاليسيا الشرقية الملائك البولوني الكبير ليس لأنه بولوني بل لانه ملائك متعجرف في الدرجة الاولى . وما لا شك فيه ان هذا الكره كان شديداً ومستحكماً . فقد كان هذا القسم الشرقي من غاليسيا مسرحاً لحرب أهلية بين الاقلية البولونية الحاكمة المتسلطة وبين الاكثرية الروثينية المطأطئة الرأس في الاشهر القلائل الاولى من العام ١٩١٩ . وما عم الامر ان وصلت النجدات البولونية فسيطرت على الموقف . وما حل ايار حتى انتهت المقاومة الروثينية التي لم يكن ثمة ما يساعدها سوى احتجاجات الحلفاء الناعمة المتعالية من باريس على اعمال البولونيين هناك وسلطتهم التي لا ينازعهم فيها احد . ووجد الحلفاء انفسهم تجاه الامر الواقع وفي موقف حرج لا يستطيعون معه الاتيان بشيء ، فقرّر رأيهم على وضع غاليسيا الشرقية تحت انتداب بولونيا لمدة خمسة وعشرين عاماً ثم تقرر عصبة الامم مصيرها . فرفض البولونيون الاقتراح وظلوا محتلين البلاد بالقوة ، فاضطر الحلفاء في العام ١٩٢٣ الى الاعتراف بسيادة بولونيا على غاليسيا الشرقية شرط منح المقاطعة استقلالاً ذاتياً . وقد وعدت بولونيا هذا ولكنها لم تبوّ بوعداها . أما على الحدود البولونية الشرقية فان المشكلة نفسها قامت ولكن على نطاق اوسع . فبولونيا في قمة مجدها لم تكن منحصرة في البقاع التي تقطنها شعوب من العنصر البولوني فحسب بل كانت تضم يتوانيا بكاملها ، ومعظم روسيا البيضاء ، واوكرانيا كلها حتى حدود البحر الاسود . وقد كان الملاكون البولونيون يديرون أقساماً شاسعة من هذه الاراضي . وظل الحال كذلك حتى

الثورة الشيوعية سنة ١٩١٧ عندما اضطر الملاكون المذكورون للجوء الى بولونيا ، وراحوا يناشدون الحكومة البولونية ان تتوسط لهم في إعادة « ممتلكاتهم » اليهم . وقد حلم بعضهم بامبراطورية بولونية تمتد من البلطيق حتى البحر الاسود . وكان اقتراح الحلفاء القاضي بتخطيط الحدود البولونية الشرقية تخطيطاً جديداً بحيث لا تضم سوى الاراضي التي تعيش فيها اكثريه بولونية صفعة أليمة لهم ، وعدّوه اهانة لا تغفر .

وفي ربيع العام ١٩٢٠ أمر المارشال بلسودسكي ، رئيس الدولة الأعلى وقائد الجيش العام ، باحتلال اوكرانيا وضماها إلى بولونيا . ولم يستطع الجيش السوفياتي المقاومة وقتاً طويلاً . وبسرعة فائقة وصلت القوات البولونية إلى كييف . غير أن الروس ما لبثوا ان شنوا هجوماً معاكساً واسع النطاق فطردوا البولونيين من اوكرانيا واضطروهم إلى التقهقر إلى داخل حدود بلادهم . وقد تبعوهم إلى عقر دارهم حتى باتوا على بضعة أميال من العاصمة فرصوفيا . ولكن الدهر قلب للقوات الحمراء ظهر المجنّ ، فقد أنهكتها المعارك وشلّ قواها الكرّ والفرّ ، فوجدت نفسها عاجزة عن أن تواصل ضغطها على البولونيين الذين تقدّموا على الفور إلى الشرق شطر روسيا البيضاء تاركين اوكرانيا وشأنها . وهكذا عثّدت الهدنة بين روسيا وبولونيا فكان خط الحدود يقع على مئة وخمسين ميلاً إلى الشرق من الخط العنصري الذي عيّنه الحلفاء من قبل . ولم ترضَ روسيا بهذه الخسارة إلا لأنها كانت إلى السلم أحوج منها إلى صيانة أراضيها والأشتباك في نزاع مسلح من أجل هذه الصيانة . وفي معاهدة ريغا المعقودة العام ١٩٢١ تقرّرت نهائياً الحدود المذكورة

كخط فاصل بين روسيا وبولونيا . وعندها تنازلت بولونيا عن مطالبتها باوكرانيا بعد أن ضمت اليها قسماً كبيراً من روسيا البيضاء .

وجاء دور ليتوانيا ، وكان اقليم فيلنا نقطة الخلاف . فقد كانت فيلنا عاصمة مملكة ليتوانيا في العصور الوسطى . وفي القرن السادس عشر اتحدت كل من ليتوانيا وبولونيا على أثر زواج ملكي . فلما وضعت الحرب العظمى أوزارها وخرجت ليتوانيا منها دولة مستقلة طالبت بأن تكون فيلنا عاصمتها كسابق عهدها . إلا أن فيلنا كانت لسوء حظ الليتوانيين موزعة « اللب والقلب » بين ليتوانيا وبولونيا ويكاد لا يكون لديها اي فرق في الانضمام إلى ليتوانيا أو البقاء ضمن بولونيا . فهي مهد جامعة بولونية شهيرة ومركز ثقافي وعلمي بولوني قديم . اما من الناحية العنصرية فان مطلب كل من الليتوانيين والبولونيين لا يقوم على اساس ثابت قوي . فسكان المدينة يتألفون من اليهود - وهم الاغلبية الساحقة - والبولونيين ، والروس البيض . اما الاقليم المحيط بفيلنا فسكانه من الروس البيض والليتوانيين .

وكانت ليتوانيا قد عقدت مع الحكومة السوفياتية تعترف هذه بموجبها بشرعية مطلبها بشأن فيلنا وذلك في اثناء تقدم القوات الروسية باتجاه فرسوفيا . غير ان ارتداد الروس على اعقابهم وتقدم البولونيين باتجاه روسيا البيضاء قطع ما بين الليتوانيين واصدقائهم السوفيات ، واططرهم الى مجابهة البولونيين بمفردهم . وما لبثت الواقعة ان وقعت ، فلم يكن القتال في صالح البولونيين كما امثوا . وفي تشرين الأول أعلنت الهدنة التي قضت باعطاء فيلنا

وإقليمها إلى الليتوانيين . ولم تمض ثلاثة أيام حتى كان الجنرال البولوني زيليفوفسكي ، وهو من القادة المستقلين ، قد جمع قوة من الجند لا بأس بها ومشى على رأسها واخذ الليتوانيين في فيلنا على حين غرة ، وتم له احتلال المدينة . فأعربت الحكومة البولونية عن مبلغ تأثرها من جراء هذا العمل السيء . ولكنها لم تأت أمراً من شأنه اصلاح ما فسد . وقد اعترف المارشال بلسودسكي بعد بضع سنوات بأن حركة الجنرال زيليفوفسكي كانت مدبرة تديراً محكماً ، وأنه كان واقفاً عليها ، وجرت بموافقته . وعرضت عصبة الامم للمشكلة ، وقامت بمحاولات شتى لرحضة البولونيين من فيلنا . غير ان الليتوانيين خسروا قضيتهم باحتلالهم ميناء ميمل الذي كان قد احتله الحلفاء عند توقيع صلح فرساي . وعندئذ اعترف الحلفاء رسمياً بأن فيلنا جزء من بولونيا .

وهكذا بلغ عدد سكان الدولة البولونية الجديدة ثلاثين مليون نسمة ويزيد . وهي بلاد زراعية غنية بالثروات الطبيعية ومن اهمها الفحم الحجري والحديد ، وتقع هذه المناجم في القسم الجنوبي الغربي . اما آبار البترول ففي غاليسيا الشرقية ، والاحراج الكثيفة في الشرق . الا انها كانت تشكو من نقاط ضعف كثيرة . من ذلك ان زهاء خمسة وعشرين في المئة من السكان ليسوا بولونيين ، وبينهم اربعة ملايين يهودي . وكانت هذه الاقليات تشكل خطراً على كيان الدولة السياسي لكرهها الشديد لسكان البلاد الاصليين . وليس هذا فحسب ، بل ان بولونيا لم تكن على اتفاق ووثام مع جيرانها . فهي من جهة على خلاف مع المانيا بشأن معاملة الاقليات الالمانية وبشأن دانترينغ . وكان من المستبعد ان

تستطيع أية حكومة المانية « هضم » انفصال بروسيا الشرقية عن سائر اجزاء المانيا بالممر البولوني . ولا يستبعد كذلك ان تدم في المستقبل روسيا السوفياتية على كرمها الحائتي ، او ان تهب كل من تشيكوسلوفاكيا وليتوانيا للمطالبة بحقوقها المضیعة بعد ان تنفجر مراحل تدمرها . ومن یضمن لبولونيا رضی غاليسيا الشرقية وعدم اثارها الشغب والاضطرابات كالسابق ؟ ومع ان بولونيا كانت اقوى دولة في شرقي اوروبا إلا انها لا تستطيع بحال من الاحوال ان تواجه العالم بمفردها . وعلى هذا وجدت فرنسا التواقه الى عقد محادثات مع جيران المانيا لتأمن جانبها وتطمئن الى سلامتها ، في بولونيا الحليف الذي تتفق مصالحه مع مصالحها . وقد كان ، وعقد تحالف فرنسي - بولوني في شباط ١٩٢١ ، فكان أداة للتعاون السياسي . والمرجح ان هذا التحالف قد أرقق باتفاق عسكري یقضي بارسال معدات حربية الى بولونيا لتسلح جيشها . غیر ان بعض الفرنسيين الحذرين رأوا في تحالف بلادهم مع مثل هذه الدولة « المشاغبة » ذات العلاقات المعقدة مع جيرانها خطوة غیر مباركة . وصرحوا بأن الجنود الفرنسيين لن يموتوا من اجل بولونيا . وتدمر بعض البولونيين من « تسلط » حلفائهم الفرنسيين في الأمور العسكرية ، وشكوا ضخم البعثة العسكرية الفرنسية في فرسوفيا ، والنفقات التي تجرها على الحزينة البولونية . بيد ان كل هذه الامور التافهة لم تكن لتؤثر في قليل او كثير في التحالف بين البلدين لأنه تحالف يقوم على دعائم ثابتة من المصالح المشتركة . والدليل الواضح على ذلك وقوف فرنسا وبولونيا في معسكر واحد في كل مشكلة سياسية دولية هامة . وكان يمثلو

الدولتين في عصبة الأمم في جنيف يتكلمون بلسان واحد ،
ويصوتون معاً ، وللعرض نفسه في كل اجتماع ، ولكل مناسبة ...

التحالف الصغير

التحالف الصغير هو الاسم غير الرسمي لتحالف كل من
تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ويوغوسلافيا ، هذه الدول الثلاث التي
أفادت أكثر من سواها من تفسخ امبراطورية النمسا والمجر .

فقد تألفت تشيكوسلوفاكيا (ومعناها النقد الجديد) من
اتحاد شعبين متجاورين هما التشيك والسلافك ، وهما فرعان من
الأصل السلافي ، يتكلمان اللغة نفسها ولكن بلهجات قليلة الفروق
فيما بينها . غير ان تاريخ الشعبين يختلف نوعاً . فقد كان التشيك ،
في القرون الوسطى ، نواة مملكة بوهيميا التي أصبحت منذ العام
١٦٢٠ تحت سيطرة الامبراطورية النمساوية ، وأصبحت الطبقة
التشيكية الأرستقراطية العتيقة ألمانية قلباً وقالباً ، بينما التشيكيون
الجدد الذين ينتمون الى الطبقة الوسطى وطبقة العمال هم شعب
نشط ، مقتصد ، يحب العمل ، عالي التثقيف ، حسن التدبير
والادارة .

أما سلوفاكيا فانها جزء من المجر منذ أكثر من ألف سنة .
وسكانها فلاحون تنقش فيهم الأمية ، باستثناء حفنة من العلماء
والمثقفين الذين يعيشون في الخارج وخصوصاً في الولايات المتحدة
الأميركية ، مما جعل من الضروري والطبيعي في آن معاً ان
يكون ضباط الجيش التشيكوسلوفاكي الجديد وموظفو الحكومة
والادارة والمعلمون جميعاً من التشيك . فلم ترض الأوساط
السلوفاكية عن هذا الأمر وراحت الأحزاب على اختلافها تطالب

بالانفصال عن التشيك وإقامة دعائم دولة سلوفاكية مستقلة تماماً .
وتشيكوسلوفاكيا دولة زراعية وصناعية ، سنت قوانين
إصلاحية كثيرة قضت بوضع يد الحكومة على أراضي الملاكين
الألمان والمجرين ، وتوزيعها توزيعاً عادلاً بين الفلاحين من التشيك
والسلوفاك .

أما من حيث الصناعة فقد كانت أراضيها التي تؤلف جزءاً من
الامبراطورية النمساوية - المجرية تنتج ثمانين في المئة من مجموع
إنتاج هذه الامبراطورية من الفحم الحجري والحديد وصناعاتها
الضخمة قبل الحرب .

كان هذا الغنى الطبيعي يقابله من الجهة الثانية نقاط ضعف
كالموقع الجغرافي المقلقل ، وخليط السكان الذين يعيشون ضمن
الحدود التشيكوسلوفاكية وعددهم أكثر من أربعة عشر مليوناً ،
سنة ملايين ونصف المليون منهم من التشيك ، وهم الطبقة الحاكمة ،
وثمانية ملايين من السلوفاك . أما الاقليات فعددها ثلاثة ملايين
ويزيد ، وتتألف من عمال ألمان نشيطين يعيشون على طول التخوم
البوهيمية ، ومن مجريين وروثينيين وبولونيين . فإذا ما وجدت
تشيكوسلوفاكيا نفسها في أزمة او في نزاع فليس في وسعها
الاعتماد على السلوفاك ، كما ان الاقليات ستكون ضدها حتماً .
ستكون نوعاً من الطابور الخامس كل منها يعمل « للوطن الام »
الذي ينتمي اليه كالمانيا وبولونيا والمجر وسواها . فالعاصمة براغ لا
تبعد كثيراً عن الحدود بحيث تتمكن القوات الالمانية من احتلالها
في بضعة ايام ان لم يكن في بضع ساعات في حال نشوب حرب بين
تشيكوسلوفاكيا والمانيا . كما ان سلوفاكيا ، هذه البقعة من الارض

الطويلة الضيقة ، يصعب الدفاع عنها اذا ما استهدفت لهجوم مجري .
وهكذا يتبين لنا ان تشيكوسلوفاكيا من دون سائر دول اوروبا
الوسطى هي الدولة التي تضم اعظم خليط من الاجناس ، والاقل
مناعة في الحروب .

اما رومانيا فيحق لها ان « تضحك في عبا » للنتيجة الطيبة التي
وصلت اليها . فقد أحرزت غنائم لا بأس بها بالرغم من انها انتقلت من
معسكر الى آخر في اثناء الحرب . فلما وضع النزاع العالمي أوزاره
حصلت على الجزء الاكبر من ترانسلفانيا من المجر ، وبسارابيا من روسيا
ضاربة باحتجاجات الحكومة السوفياتية عرض الأفق . فتضاعفت
هكذا مساحة أرضها ، وارتفع عدد سكانها من سبعة ملايين نسمة الى
سبعة عشر مليوناً . ونسجت على منوال تشيكوسلوفاكيا فسنت
قوانين زراعية إصلاحية ، ووزعت قسماً كبيراً من الاراضي بين
المزارعين . ولم تكن الاقليات المجرية والروسية واليهودية التي
تعيش في ظلها خطراً يهدد وحدتها القومية . غير ان أدائها الحكومية
وادارتها كانت سيئة ، كما ان مستوى جيشها لم يكن عالياً كسائر
جيوش الدول البلقانية . ورومانيا اغني دول اوروبا بالبترول
باستثناء الاتحاد السوفياتي . وتقوم ثروتها القومية على البترول
والقمح .

ولا تختلف يوغوسلافيا عن شقيقها تشيكوسلوفاكيا من حيث
مشكلة تعدد الأجناس التي اضطرت الدولتان الى إيجاد حل لها .
فهني تتألف من الصرب ، والكروات ، والسلافين . أما الصرب
فقد تمتعوا بالاستقلال منذ العام ١٨٦٧ عندما انسحبت جميع
الحاميات العسكرية التركية من هذه البقعة من البلقان . واما

الكروات فقد كانوا تحت سيطرة المجر حتى العام ١٩١٩ ، كما كان
السلافين تحت حكم النمسا الى التاريخ نفسه .
والصرب الذين كانوا العنصر السائد منذ ساعة الاتحاد الأولى
محاربون من الطراز الاول ، ومنظمون اداريون حازمون . الا
انهم في السياسة يأتون بعد الكروات والسلافين هذين الجنسيتين
الذين ينظر اليها الصرب نظرة ازدراء . واشتد النزاع بين الاجناس
الثلاثة وتفاقم الامر بما جعل قيام نظام دستوري صحيح مستحيلاً .
فالكروات وزعماءهم يطالبون بالانفصال وتأليف دولة مستقلة تمام
الاستقلال عن يوغوسلافيا بما أدى الى سجنهم وتشريدهم مدة من
الزمن . وقد ارتكزت ثروة البلاد على همة فلاحيتها ونشاطهم في
الدرجة الاولى ، وعلى ثروتها المعدنية في الدرجة الثانية .
أما مصالح يوغوسلافيا فكثيرة متنوعة بعكس شقيقتها في
التحالف الصغير . فهي جزء من اوروبا الوسطى والبلقان ، بينما
تشيكوسلوفاكيا جزء من اوروبا الوسطى ، ورومانيا جزء من
البلقان .

وتصل حدود يوغوسلافيا الشمالية الى نقطة تبعد مئة ميل عن
فيينا ، وفي الجنوب الشرقي تصل الى نصف هذه المسافة عن بحر
ايجه مما يجعل للدولة الجديدة مركزاً خاصاً في التحالف الصغير الذي
'وجد لكي يردّ عن الدول الثلاث غائلة المجر ، وهي الدولة الوحيدة
التي ورد اسمها في المعاهدات المعقودة بينها . غير ان الخطر على
يوغوسلافيا لن يأتي من جهة المجر لان الجزء الذي أصابته من
أراضي المجر كان صغيراً جداً يكاد لا يكون شيئاً بالنسبة الى
الأراضي التي ضمتها كل من تشيكوسلوفاكيا ورومانيا . وإنما

الخطر الذي يتهددها هو الخطر الايطالي من جراء موقع ايطاليا الاستراتيجي على الادرياتيكي . فقد كانت ايطاليا تحلم بتحطيم يوغوسلافيا وتقطيع أوصالها خصوصاً بعد ان ضمت اليها اراضي سلافية لا حق لها بها . ولكن اليوغوسلافيين قوم حقوق يعرف كيف يغضب ويثار لشرفه . وقد كانت العداوة المستحكمة بين الدولتين من أبرز النزاعات التي عرفتھا اوروبا في الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين (١٩١٩ - ١٩٣٩) .

ابصر التحالف الصغير النور ١٩٢٠ - ١٩٢١ على اثر معاهدات عقدت بين كل دولتين من الدول الثلاث على حدة . وقد عقدت فرنسا مع دول التحالف الصغير اتفاقات سياسية . وهكذا اصبحت هذه الدول حليفات فرنسا الامينات في جنيف فيما يختص بالسياسة الخارجية والدولية . والمعروف ان فرنسا تعهدت لهذه الدول منذ البدء بأن تمنحها مساعدات حربية ، وتسليح جيوشها بالمعدات ، وترسل اليها بعثات عسكرية تشرف على تدريب ضباطها .

وكانت علاقات فرنسا بدول التحالف الصغير تقوم على أسس تختلف تماماً عن الاسس التي تقوم عليها علاقاتها مع بولونيا . فأساس التحالف الفرنسي - البولوني الرئيسي هو المصلحة المشتركة الرامية الى «تطويق» المانيا ومنعها من الاتيان بأي عمل عدائي ضد البلدين . أما اتفاق فرنسا مع دول التحالف الصغير فيشتمل على مساومة واضحة المعالم . ففرنسا بتحالفها معها تستطيع ان تكسب اصواتها بشأن تنفيذ نصوص معاهدة فرساي التي لم يكن للحلف الصغير فيها مصلحة تذكر . اما الثمن الذي تعهدت فرنسا بدفعه للدول الثلاث فهو ان تؤيد دول التحالف الصغير جميعاً وتساندها ضد المجر

ومناوراتها ، وتدعم يوغوسلافيا بصورة خاصة ضد ايطاليا . وهكذا
وسّعت فرنسا منطقة السلامة التي تنشدها بهذه الخطى المباركة في
شرقي اوروباء ، ولم يبق يشغل بالها ويلفت اهتمامها غير تنفيذ نصوص
صلح فرساي مجدافيرها ، والابقاء على الوضع الراهن كما قضت به
التسوية . وبات من مصلحتها دعم بولونيا ضد ليتوانيا ،
وتشيكوسلوفاكيا ضد المجر ، ويوغوسلافيا ورومانيا ضد بلغاريا .
وقد رضي هؤلاء الاصدقاء تمام الرضى عن حماية فرنسا ، القوية
النفوذ ، لهم ولمصالحهم .

ففي الفترة الممتدة من العام ١٩٢٠ حتى ١٩٢٤ كانت فرنسا
بفضل جيشها المنظم ، المدرب ، المسلح ، في أوج مجدها وقوتها
في القارة الاوروبية . فقد كانت من اشد الدول تعلقاً بمبدأ الوضع
الراهن ، وتأيداً له ، ومن اشد المعارضين لسياسة التساهل مع
المغلوب ، وتغيير ما نصت عليه معاهدة الصلح . فكان موقفها
شديد الشبه بموقف ميترونيخ بعد تسوية ١٨١٥ . وقد بنت صرحاً
من المحالفات مع بولونيا ودول التحالف الصغير يذكّر بالاتحاد
الاوروبي المقدس الذي انشأه زمن ميترونيخ والاسكندر الاول ،
قيصر روسيا عهدئذ .

الفصل الثاني

المانيا في هزيمتها

في الوقت الذي كانت فرنسا فيه تشمخ برأسها تيهاً واعتزازاً بالمركز الذي أحرزته بعد الحرب ، كانت المانيا تتلظى على جمر الالهانة والذل . وقد مثلت شؤون المانيا الداخلية ، في فترة ما بعد الحرب ، دوراً رئيسياً في السياسة الدولية ، وكانت لها اكبر تأثير فيها .

كانت المانيا تعيش قبل الحرب في ظل نظام هو مزيج من الديمقراطية البرلمانية ، والأوتوقراطية العسكرية ، وهو نظام يوافق الشعب الألماني وعقليته . غير ان الحرب غيرت هذه العقلية ، فتنكّر الألمان للنظام الاستبدادي بشئ اشكاله ، وساد النظام الديمقراطي البلاد من أقصاها إلى أقصاها . فأعلنت الجمهورية بعد فوزى تشرين الثاني ١٩١٨ ، وتولت الحكم وزارة اشتراكية ديمقراطية ، وتولى رئاسة الدولة صانع أحذية يدعى « إيبوت » . استهلت « جمهورية فايمار » (وكان هذا اسم الجمهورية الألمانية لأن الجمعية الوطنية التأمت في بلدة فايمار العام ١٩١٩ لكي تضع الدستور الجديد) نشاطها في ظروف لا تدعو إلى الارتياح ولا

تشجيع على المضي في عمل منتج . فهي تواجه ، أنسى حوّلت وجهها ،
مشاكل عدم التنظيم ، وسوء الادارة ، والتضعف في الادارة
الحكومية ، والفقر ، والذل ...

وكان واجبها الاول ابرام معاهدة فرساي ، بما جعل اسمها
يقترب بهذه الكارثة القومية . ففي العام ١٨١٥ أدرك الحلفاء الذين
قهروا نابوليون بوناپرت انه اذا كان في مصلحتهم عودة الملكية إلى
فرنسا فالمصلحة نفسها تلي عليهم ان يحسنوا معاملة الأمة الفرنسية
لتقبل نظاماً كانت قد نبذته . وهكذا كان حلفاء ذلك العهد أبعد
نظراً من حلفاء العام ١٩١٨ . كان في مصلحتهم ان تقوم في المانيا
المغلوبة على أمرها حكومة ديمقراطية مسالمة كجمهورية فايمار ،
ولكنهم ضنوا عليها بالتأييد والمساعدة الذين كانت في أمس الحاجة
اليها . وقد أوجزنا في الفصل التمهيدي التسوية الإقليمية التي نصت
عليها معاهدة فرساي ، وسنتناول في هذا الفصل الشروط الأخرى
التي كان لها أبلغ الأثر في سياسة المانيا الدولية في غضون أربع
سنوات تمتد من ١٩٢٠ إلى ١٩٢٤ .

جرائم الحرب وعجزها

اتفقت بريطانيا العظمى وفرنسا على إدراج مواد في صلب معاهدة
فرساي تتعلق بجرائم الحرب . وقد كان هذا التدبير بدعة لم يعرف
لها تاريخ الحروب والمعاهدات مثيلاً . فالمنتصرون في ما مضى لم
يفكروا لحظة واحدة في إنزال عقوبة أدبية بالمغلوب ، وبالقضاء تبعه
النزاع على عاتقه . غير ان الدعاية في انكلترا وفرنسا في اثناء
الحرب الكبرى قد ضربت على هذا الوتر الاخلاقي الحساس ،

وطالبت بمعاينة المانيا على هذا الأساس لأنها خرقت حياد بلجيكا ،
وألحقت أضراراً مادية وخراباً شاملاً في بعض المناطق من جراء
المعارك التي دارت رحاها فيها ، وتسببت في قتل عدد من السكان
المدنيين الآمنين نتيجة للقصف الجوي ولنشاط الغواصات التي كانت
تذرع البحار وراء طريفة سائفة من السفن التجارية . وهيجت
أعمال المانيا الرأي العام الحليف فطالب بالاقتصاص منها ومعاقبتها
أدبياً على ما اقترفته يداها . وكانت جريمة الحرب التي اتهمت بها
المانيا مبرراً لتساوية شروط الصلح التي فرضها عليها الحلفاء . فقد
نصت المادة التي يستهل بها الفصل الخاص بالتعويضات الحربية على
ان المانيا مضطرة لأن تعوض ، بالاشتراك مع حليقاتها ، ما سببوه
من أضرار للدول المتحالفة بسبب حرب العدوان التي أوقدت
نيرانها .

وبما لا ريب فيه ان جرائم الحرب ستبقى في المستقبل موضوع
نقاش بين الساسة والمؤرخين . غير ان حكم التاريخ لن يتغير .
فالمانيا وحلفاؤها ، من دون سائر الدول المتحاربة ، تتحمل القسط
الأكبر من التبعة . ومهما يكن من أمر فحقيقة التاريخ لا تقوم
على معاهدة دولية كمعاهدة فرساي ، هذه المعاهدة التي فرضتها امم
منتصرة على امم مغلوبة على أمرها لا حول لها ولا طول .
أخطأ الحلفاء عندما سموا المانيا بهذه السمة ، جرم الحرب ،
ولم يفتنوا إلى ان ذلك لن يكون في مصلحتهم لأنه أداة لتحريك
شعور الشعب الألماني وتحويله إلى كره الحلفاء « الطغاة القساة الذين
لا يرحون » . وقد انبرى العلماء الألمان لدرس معاهدة الصلح
 وإقامة البرهان على براءة بلادهم . وكان الغرض من هذه الحملة

نسف صلح فرساي من اساسه اذا ما تسنى لهم دفع هذه التهمة .
وما عمّ الحلفاء أن ادركوا غلظتهم وبطلان ما اتهموا به المانيا
وحلفاءها عندما حملوها تبعة الحرب في مادة صدرّوا بها فصل
التعويضات . بيد انهم لم يلغوا هذه المادة ، بل بطل مفعولها بمرور
الزمن دون ان تفيد واضعها شيئاً .

واشتملت معاهدة فرساي على فصل بعنوان « العقوبات »
يتضمن مواد تتعلق بمجرمي الحرب من الأعداء المهزومين . وتنص
المادة الأولى منها على أن الحلفاء « يطلبون محاكمة القيصر غليوم
الثاني ، امبراطور المانيا السابق ، محاكمة علنية بتهمة الاجرام ضد
مبدأ الأخلاق الدولي وقداصة المعاهدات المكتوبة » . أما الهيئة
التي تحاكم القيصر الألماني السابق فتتألف من خمسة قضاة : اميركي ،
وانكليزي ، وفرنسي ، وإيطالي ، وياباني « يعيّنون نوع العقوبة » .
وكان غليوم الثاني قد فر الى هولندا في تشرين الثاني ١٩١٨ .
فلما بدأ الحلفاء بتنفيذ بنود معاهدة الصلح طالبوا الحكومة الهولندية
بتسليم القيصر الألماني السابق اليهم ، فأجابت حكومة لاهاي بما
كان منتظراً ان تجيب به ، قائلة ان القانون الدولي لايسمح لها بتسليم
« لاجيء سياسي » . وهكذا لم تمض بضعة اشهر حتى كانت مادة
أخرى من مواد العقوبات قد أهملت وتنوسي امرها .

كان ذلك في مصلحة الحلفاء لأن محاكمة الامبراطور علناً
كانت قيمة بأن تعيد اليه اعتباره ، وتكسبه عطف شعبه . وذلك
يكفي لأن يجعل منه بطلاً قومياً ، وشهيداً قضى في سبيل الواجب
الوطني المقدس .

وتنص المواد التالية من « العقوبات » على قبول المانيا بتسليم

المحاكم العسكرية الحليفة الاشخاص الالمان الذين يتهمهم الحلفاء بـ « ارتكاب اعمال عنيفة ، وبخرق القوانين الحربية والاصول الدولية المتعارفة والمتفق عليها » . ولكن هل من السهل تطبيق هذه المادة دون ان يحدث تطبيقها ثورة في المانيا ؟ ولما وقفت الحكومات الحليفة على اللوائح الموضوعة بهذا الشأن وفيها اسماء الكرونبرتز (ولي العهد الالماني)، والمارشال هندنبورغ، والجنرال لودندورف ، وسواهم من كبار الالمان الذين لمعت اسماءهم في اثناء الحرب ، ايقنوا ان محاكمة هؤلاء متعذرة وخطرة في آن معاً ، فتركوا هذه المادة وشأنها . وبعد اخذ ورد بين الحكومات الحليفة من جهة ، والحكومة الالمانية من جهة أخرى ، وافقت هذه على تسليم الحلفاء اثني عشر المانييماً من مجرمي الحرب لتجري محاكمتهم في محكمة لايبزيغ .

وجرت المحاكمات العام ١٩٢١ فأسفرت عن ثبوت التهمة على ستة منهم ، فعوقبوا بالسجن لمدة متفاوتة .
 فلو سمحت الظروف وقتئذ للحلفاء بفتح الباب أمام الحكومة الالمانية لمحاكمة اشخاص منهم تثبت عليهم تهمة الاجرام الحربي لكان القانون الدولي قد اصبح حقيقة راهنة ، ولكان ذلك فتحاً جديداً في العلاقات الدولية وفي رغبة الجنس البشري في إحقاق الحق ، واستئصال سافة الفساد والشر .

نزع السلاح ونزع الصفة العسكرية

كان من الطبيعي والضروري معاً ان تلجأ الدول الظافرة الى نزع سلاح الدول المقهورة لكي تأمن جانبها ، ولكي تبعد خطرها

العسكري ، فتجعلها غير قادرة على تهديد السلامة المشتركة لمدة طويلة . فقضت احكام الهدنة على المانيا بتسليم اسطولها البحري ومدفعتها الضخمة . وقد أذعنّت المانيا وسلمت الى الظافرين الجزء الاكبر من اسطولها ومدفعتها الضخمة . وجاءت معاهدة الصلح فوضعت قيوداً « أزلية » على قوة المانيا الحربية . فُجِّدَ عدد أفراد جيشها بمئة ألف جندي يعبأون بالتطوع الاختياري له (الغاء التعبئة الاجبارية) ، وُحْدَت كذلك وحداتها البحرية بست دوارع وعدد مماثل من المدرعات والطرادات .

أما الغواصات فلم يُسمح لها ببنائها مطلقاً ، كما لم يُسمح لها بانتاج الطائرات او المدفعية الضخمة ، او باقامة تحصينات . وقد حُدِّد عدد المصانع الالمانية التي تنتج هذا العتاد الحربي . واقامت في المانيا من اجل المراقبة على تنفيذ هذه البنود لجانٌ حليفة بحرية وبيوية وجوية بلغ عدد افرادها في وقت ما الالفين ، ظلوا هناك حتى عام ١٩٢٧ . وكان الالمان يبذلون قصاراهم للتهرب من هذه البنود ، واستطاعوا ان يخفوا كمية لا بأس بها من العتاد الحربي قبل ان يضع الحلفاء ايديهم عليها ، وراحوا ينظّمون الانتاج الحربي السري في مختلف انحاء البلاد لاعادة بناء قوة المانيا العسكرية حالما تُزال عنها المراقبة الحليفة . غير انه يمكن القول ان الحلفاء استطاعوا في العام ١٩٢٤ ان يُخضعوا المانيا لنظام نزع سلاحٍ لم يعرف له مثيل من قبل .

قضت معاهدة الصلح بنزع الصفة العسكرية عن منطقة الراين وباحتلال جنود الحلفاء لها مدة خمسة عشر عاماً ، تبقى الادارة المدنية خلالها بأيدي السلطات الالمانية . غير ان لجنة حليفة عليا

مؤلفة من ممثلين عن فرنسا وبلجيكا وبريطانيا العظمى واميركا ،
كان لها سلطة اصدار قرارات لها قوة القانون « عند الضرورة
لتأمين سلامة الجيوش الحليفة وجميع احتياجاتها » . ومع أن
الولايات المتحدة لم تبرم معاهدة الصلح فان جنودها ظلوا في
منطقة الراين حتى العام ١٩٢٣ ، وظل ممثلها في اللجنة الحليفة
العليا يحضر اجتماعاتها دون ان يحق له التصويت .

كان احتلال منطقة الراين المشترك كافياً لان يظهر اختلاف
وجهتي النظر الانكليزية والفرنسية بصدد ألمانيا ، هذا الاختلاف
الذي كان يحول دون استقرار السياسة الاوروبية منذ العام
١٩٢٠ . عندما وضعت الحرب اوزارها كان الشعور المعادي
للألمان شديداً في العاصمتين الانكليزية والفرنسية على السواء .
وصادقت بريطانيا العظمى على اشد مواد معاهدة فرساي قساوة ان
لم تكن هي التي ألهمت واضعها . غير ان الشعور الانكليزي
سرعان ما خفّت حدته ، وأمنت بريطانيا جانب ألمانيا بعد ان
أغرق اسطولها نفسه في سكايافلو . أما فرنسا فظلت على حالها خائفة
حتى من ألمانيا المهزومة .

وتقضي السياسة البريطانية بعدم السماح لدولة واحدة بالسيطرة
على القارة الاوروبية ، لهذا لم يرق بريطانيا رؤية فرنسا تلقي بألمانيا
في الحفرة وتمنعها من النهوض من عثرتها . وهكذا اصطدمت
العقلية البريطانية المؤمنة بأصول اللعب والفروسية مع عدو مغلوب
على أمره بالعقلية الفرنسية القانونية التي ترمي الى استيفاء آخر قرش
من الدين . وبينما كان الفرنسيون الذين يحتلون القطاع الجنوبي من
منطقة الراين يظهرون بمظهر المحتل الظافر الذي تخضع له البلاد

العدوة ، كان الجنود الانكليز ، ومقرهم العام مدينة كولونيا ، قد تأخروا مع السكان الالمان يعاملونهم معاملة لائقة لا غبار عليها بالرغم من ان الجندي البريطاني ضيف ثقل الظل ، لا يرتاح مضيفه الى معاشرته . وسرعان ما اكتسب البريطانيون شعبية في الاوساط الالمانية كافة . فبديهى ان يؤدي هذا المسلك الى ما يعكر صفو العلاقات بين الفرنسيين والانكليز ، وان يدق اسفيناً بين وجهتي النظر بشأن ألمانيا .

وأخطأ الفرنسيون في استخدامهم الجنود الملوين في جيش الاحتلال الفرنسي الذي وطئت اقدامه منطقة الراين الالمانية . ولم تكن الحكمة من ذلك ان يذيق الفرنسيون اعداءهم الالمان مرارة الذل من جديد . غير ان الالمان نظروا الى هذا العمل هذه النظرة ، ورفعوا عقيرتهم بالاحتجاج والتذمر . وقد شجعهم في ذلك موقف البريطانيين والاميركيين بصدد البادرة الفرنسية . ولم يدع الدعاة الالمان هذه الفرصة الثمينة تفوتهم ، وسهّل مهمتهم اقدام الجنود السود على ارتكاب أعمال ليست من الانسانية والاخلاق في شيء . وللمرة الاولى بعد نهاية الحرب وقف البريطانيون والاميركيون ضد فرنسا .

وليس هذا فحسب ، بل ان فرنسا راحت تشجع حركة « الانفصال » التي بدأت بوادرها في منطقة الراين بعد ان أخفقت جميع مساعيها في فصل هذه المنطقة عن جسم ألمانيا في مفاوضات الصلح .

واقفت الحكومة الفرنسية على تشجيع هذه الحركة الانفصالية وأناطت ببعض قادتها وموظفيها الرسميين مهمة حمل السكان على

التخلص من سلطة برلين ، وتأليف دولة ألمانية حرة مستقلة من منطقة الراين . غير ان هذه الحركة مصطنعة لان الذين يرغبون باقامة دولة من هذه البقعة من الارض تحت الحماية الفرنسية هم الاقلية بعد ان مضى قرابة قرن من الزمن على اتحاد منطقة الراين مع بروسيا . ولكن الفرنسيين لم يُعَدِّمُوا قبضة من الالمان الذين رضوا بأن يقوموا بهذه الحركة لقاء مبالغ ضخمة من المال .

وفي خريف العام ١٩٢٣ اعترف ممثل المفوض السامي في منطقة البالاتينا (وهي جزء من بافاريا) بحكومة الانفصاليين المستقلة . وكانت السلطات الفرنسية نفسها قد سلحت الانفصاليين الذين طردوا رجال الادارة الالمان وراحوا يدبرون بأنفسهم دفة الشؤون هناك . وفي كانون الثاني من العام التالي اعترفت اللجنة الخليفة العليا رسمياً بحكومة البالاتينا الحرة بأكثرية الاصوات (فرنسا وبلجيكا ضد بريطانيا العظمى) .

وكان ذلك شديد الوقع على الرأي العام الانكليزي وحكومة صاحب الجلالة . فعمدت الحكومة إلى الضغط الرسمي على الحكومة الفرنسية التي سارعت إلى ابلاغ ممثليها في منطقة الراين بسحب تأييدهم للانفصاليين . وقد كانت ، وانهارت الحركة الانفصالية من اساسها في ساعات معدودات كما تنهار « قصور الورق » لدى أقل نفخة . وحدثت اضطرابات في مدن البالاتينا الرئيسية قتل السكان خلالها عشرات الانفصاليين قبل ان يتمكن الجنود من التدخل . ولم يُسمع بعد شباط ١٩٢٤ شيء عن هذه الحركة في منطقة الراين . اما الازمة الثالثة التي مرت بها العلاقات الانكليزية-الفرنسية ، ومرت بها كذلك العلاقات بين المانيا والحلفاء جميعاً فهي تلك التي

نشأت عن التعويضات التي سنتناولها الآن بالتفصيل .

التعويضات

كان الرأي العام الديمقراطي في كثير من البلدان قد اعرب عن رغبته في طرح « التعويضات الحربية » جانباً . واكتفت الحكومات الحليفة في معاهدة فرساي بحصر مطالبها من المانيا في « التعويض عن جميع الاضرار التي لحقت بسكان الدول المتحالفة الكبرى والمؤتلفة وبممتلكاتهم » . وحتى هذا التعويض لم تكن المانيا قادرة على دفعه لأن مواردها ليست كافية . وتختلف معاهدة فرساي عن سائر معاهدات الصلح المعقودة من قبل فيما يتعلق بالتعويضات الحربية في ان المبلغ المطلوب من الدول المغلوبة على امرها لم تحدده الدول المنتصرة في المعاهدة ، انما ترك تعيينه للجنة حليفة أطلق عليها اسم «لجنة التعويضات» لتحديد المبلغ المطلوب من المانيا والطريقة التي يدفع بها . وقد أرغمت المانيا على دفع مبلغ مليار ليرة استرلينية على الحساب ريثما يتم التقدير في اول ايار عام ١٩٢١ . وكان من المظنون ان الاقساط ستُدفع على مدى ثلاثين سنة .

وكان الحلفاء في أثناء تبادل المذكرات بينهم وبين البعثة الألمانية قبل عقد صلح فرساي على استعداد لأن يعتبروا اي مبلغ من المال يدفعه الألمان كتسوية لجميع ما يطلب دفعه . وقد قضى الحلفاء والألمان طيلة العام ١٩٢٠ يدرسون الطريقة التي يمكن فيها إجراء مثل هذا الامر ، والتعويضات النوعية (واهمها الفحم الحجري) التي تستطيع المانيا ان تقدمها بدل المليار ليرة

استرلينية . وعقد في تموز من السنة نفسها مؤتمر حضره كل من
المستشار الالماني ووزير الخارجية ووزراء الدول الحليفة لبحث
هذا المشروع . وقد توصلوا إلى تحديد كميات الفحم الحجري
التي سيجري تسليمها للحلفاء في الاشهر الستة المقبلة ، كما توصلوا الى
توزيع التعويضات بينهم ، فتقرر منح فرنسا ٥٢ في المئة من
المجموع ، والامبراطورية البريطانية ٢٢ في المئة ، وايطاليا ١٠ في
المئة ، وبلجيكا ٨ في المئة ، وما تبقى يقسم بين الدول الصغيرة التي
حاربت في صفوف الحلفاء الكبار . أما بلجيكا فستكون لها
الأولوية ، فتقبض مبلغ المئة مليون لييرة استرلينية الأولى نظراً
للخراب الذي لحقها ، والمصائب التي نزلت بها .

ولم تتفق وجهات النظر الحليفة والالمانية على المبلغ الذي يمكن
ان تدفعه المانيا حالاً ، وقبل ان تقرر لجنة التعويضات الفصل في
الموضوع . ولما عجزت المانيا عن دفع التعويضات التمهيدية ، ولم
تتفد شروط نزع السلاح ، احتلت قوات الحلفاء في آذار ١٩٢١
ثلاث مدن المانية شرقي نهر الراين هي دوسلدورف ، ودويزبورغ ،
وروهرورت .

وفي السابع والعشرين من الشهر نفسه حددت لجنة التعويضات
المبلغ المطلوب من المانيا بستة مليارات وستمئة مليون جنيه
استرليني . غير ان بعض الاوساط الحليفة اخذ يفكر في الموضوع
جدياً ، فتبين له ان من المستبعد جداً ان تتمكن المانيا من دفع جزء
كبير من هذا المبلغ . ولما لم يكن في وسع الحكومات الحليفة
الرجوع عن قرارها بشأن التعويضات فانها قسمت هذا الدين ثلاثة
اقسام لسندات من ثلاث فئات : فئة « أ » ، وفئة « ب » ، وفئة

« ج » . أما السندات من فئة « ج » وقيمتها أربعة مليارات ليرة استرلينية فتبقى في حوزة لجنة التعويضات حتى تبرهن ألمانيا عن استعدادها للدفع . وهكذا صُفّي أمر ثلثي الدين الألماني . ووضع الحلفاء الباقي « منهاجاً للدفع » تدفع ألمانيا بموجبه مئة مليون جنيه استرليني سنوياً يضاف إليها خمسة وعشرون في المئة من قيمة صادراتها . وأُرسل هذا المنهاج إلى الحكومة الألمانية مرفقاً بمذكرة تنذر باحتلال قوات الحلفاء لوادى الرور ، الوسط الصناعي العظيم ، إذا لم تقبل الحكومة الألمانية بالتسوية قبل الثاني عشر من أيار . وحوض الرور أهم من أن يُعرف ، فهو مقرّ الصناعة الألمانية ، ومنه تستخرج أكثر من ثمانين في المئة من فحمها الحجري ، وحديد خامها ، وفولاذها . وحدثت أزمة وزارية يومئذ ، إلا أن مطالب الحلفاء قبلت جميعاً في الحادي عشر من أيار .

وعملًا بالمنهاج دفعت ألمانيا في آب من السنة نفسها القسط الاول وقدره خمسون ليرة استرلينية . وقد كان ذلك آخر الاقساط التي دفعتها نقداً طوال ثلاث سنوات . وسرعان ما وجدت ألمانيا نفسها تتخبط في بوائن أزمة اقتصادية ومالية هائلة . فقد تدهورت قيمة المارك في منتصف العام ١٩٢٠ تدهوراً ينذر بالكارثة ، فأصبحت الليرة الانكليزية تساوي مئتين وخمسين ماركا ألمانياً بعد أن كانت تساوي خمسة وعشرين فقط . وظلت هذه قيمة المارك مدة قصيرة من الزمن بفضل المضاربين الاجانب الذين لم يتوقعوا لحظة واحدة إمكان تدهور المارك أكثر من ذلك هائلين أن قيمته لن تلبث أن تعود إلى ما كانت عليه قبلاً . غير أن

صيف العام ١٩٢١ شهد تدهوراً آخر بعد ان عجزت ألمانيا عن دفع ما يتوجب عليها حسب المنهاج المقرر لافتقارها الى العملة الاجنبية . ففي تشرين الثاني صارت الاسترلينيسة تساوي الف مارك . ولم يأت صيف العام التالي حتى أخذ النقد الالماني يتدهور بسرعة عجيبة تنذر بالويل والخطر . عندئذ اعترف الجبراء المليون في مختلف أنحاء العالم بعجز ألمانيا عن تأدية التعويضات نقداً . فالماركات لم يبق لها أية قيمة ، والحكومة الالمانية لا سبيل لها الى شراء نقد اجنبي حتى ولو كانت تريد ذلك لمواصلة دفع ديونها للحلفاء . لهذا ارتأت الحكومة البريطانية إعلان المورatorium مدة سنتين (اي توقف ألمانيا عن دفع ديونها طيلة هذه المدة) . غير ان فرنسا لم توافق على هذه السياسة التي تحول المدين التهرب من الدفع . وحلّ شهر كانون الاول من العام ١٩٢٢ فلم تستطع ألمانيا الوفاء بتعهداتها فيما يتعلق بدفع التعويضات النوعية ، فاجتمعت على الاثر اللجنة الحليفة المختصة وقررت بأكثرية الاصوات (خالفت بريطانيا العظمى) ان ألمانيا توقفت عن الدفع . وقد نصت معاهدة الصلح على انه « يحق للحلفاء اتخاذ الاجراءات اللازمة في حال توقف المانيا الاختياري عن دفع ديونها ، وهي اجراءات تتفق عليها الحكومات الحليفة فيما بينها » .

وهكذا فُتّح الطريق واسعاً امام الفرنسيين لكي ينهجوا السياسة التي ملكت عليهم البايهم . ففي الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٢٣ احتلت القوات الفرنسية والبلجيكية حوض الرور بعد ان حاولت باريس وبروكسل عبثاً حمل بريطانيا على التعاون معها او تأييدها . ووجدت الحكومة الالمانية نفسها تجاه الأمر

الواقع فأعلنت المقاومة السلبية والعصيان المدني . فلم يُسمح للامان بالتعاون بأي شكل من الاشكال مع الغزاة المحتلين ، وتوقفت الحكومة الالمانية عن دفع جميع التعويضات النقدية والنوعية . وردّ الفرنسيون من جانبهم على هذه المقاطعة بمقاطعة شديدة ، فوضعوا حداً فاصلاً بين الاراضي الالمانية المحتلة والاراضي غير المحتلة ، ولم يسمحوا بمرور شيء من هذه الى تلك . وقد طرد الفرنسيون في الاراضي التي يقيمون فيها وسجنوا جميع الموظفين الالمان الذين لم يتعاونوا واياهم ، وألفوا منظمة مهمتها استيفاء قسم من التعويضات من انتاج الصناعات في الرور .

اعتبرت الحكومة البريطانية عمل فرنسا وبلجيكا مخالفة لنصوص معاهدة فرساي وتدبيراً عقيماً . وتوترت العلاقات بين فرنسا وانكلترا ، كما تازمت الحالة في منطقة الراين . ولما كانت جميع مقررات اللجنة الحليفة العليا قد اتخذت بأكثرية الاصوات باستثناء صوت بريطانيا ، فإن السلطات البريطانية رفضت ان تطبقها في منطقة احتلالها لأنها جميعاً تتفرع عن مشكلة احتلال الرور .

شل الاحتلال الفرنسي - البلجيكي اقتصاديات المانيا . وكانت المقادير التي تسلمها الفرنسيون من الفحم الحجري والحديد غير كافية لتغطية نفقات الاحتلال الجديد ، كما جر ذلك الى افلاس الخزينة الالمانية التام . فقد اصبحت الليرة الاسترلينية عشية الاحتلال المذكور تساوي خمسة وثلاثين ألف مارك . وكانت قيمة المارك في العام ١٩٢٣ تندهور تندهوراً سريعاً فيفقد نصف قيمته في اغلب الاحيان بين ليلة وضحاها . حتى صار في وسع الاجنبي ان يعيش عيشة بذخ وترف ويتجول في مختلف انحاء المانيا ببضعة شلنات .

ولم تولّ السنة ١٩٢٣ حتى كانت الليرة الانكليزية تساوي خمسين
الف مارك .

وليس من شك في أن التدهور الأصلي في قيمة المارك كانت
اسبابه عوامل لم يكن للحكومة الالمانية يد فيها ، أهمها الفوضى
الاقتصادية بسبب الحرب ، ومطالب الحلفاء الجائرة المتعددة . ولما
تفاقت حالة البلاد الاقتصادية قطعت السلطات كل أمل من
اصلاحها ووقفت مكتوفة اليدين عاجزة عن بذل اي جهد . وقد
زاد الطين بلة ديون التعويضات غير المحددة . وكانت السلطات
الالمانية تنظر الى تدهور المارك السريع نظرة رضى لأنه سيذهب
بجميع آمال الحلفاء المعلقة على التعويضات . وبدأت في المانيا في
ذلك الوقت ازمة تضخم تقدي حادة ، فراحت الحكومة تطبع
الاوراق النقدية وتصدرها دون ما رادع او وازع وغايتها تأمين
متطلبات الحزينة .

كان التضخم المالي في نظر الكثيرين كارثة أشد من كارثة
معاهدة فرساي ، اذ لم يبق شيء ذو قيمة مالية في طول البلاد
وعرضها . ونفدت الاموال المدخرة ، فكانت الطبقة المتوسطة هي
الطبقة التي اصابتها الصدمة العنيفة في الصميم . أما الارستقراطيون
فانهم ، مع خسارتهم الباهظة ، ظلوا يحتفظون باملاكهم وبيوتهم
وبما تبقى في مستودعاتهم من البضائع والمواد على اختلافها ، كما
استطاع عدد قليل من الصناعيين والمزارعين جمع ثروات طائلة من
جراء هذا التضخم الفظيع . بقيت طبقة العمال التي لم تحسر شيئاً
لأنها لا تملك شيئاً ، فهي تقبض المال لقاء اتعابها لتنفقه للتو والساعة .
فاصابت الحسارة الفادحة ، كما اسلفنا ، الطبقة المتوسطة التي كان لها

بعض الأموال المودعة في المصارف . وكانت النتيجة ان هبطت هذه الطبقة الى مستوى البروليتاريا ، فتبرّم بها العمال وابغضوها كما ابغضوا اليهود الذين اكثروا من المضاربات ، وأفادوا من التضخم .

من هذه الطبقة الناقمة التي ذلّت بعد عزّ ، واصبحت على الخضيض لا تملك شروى نقير عباً الحزب الاشتراكي الوطني (النازي) معظم افراده . فقد كانت التربة الحُصبة التي نبتت فيها بذور النازية .

كان احتلال الرور الذي أتم انهيّار المانيا نقطة تحوّل في تاريخ أوروبا بعد الحرب . ففي ايلول من العام ١٩٢٣ انهارت مقاومة الالمان السلبية ، وتربعت في دست الحكم وزارة جديدة يرأسها غوستاف شتريزمان ويدير دفة الشؤون الخارجية في وقت معاً . ويعود اليه الفضل في وضع حد لهذه المقاومة غير المجدية . غير أن التراجع الألماني لم يفد الحلفاء شيئاً لأنه لم يفضّ مشكلاتهم . فعلى الألمان ان يثبتوا تقدمهم قبل ان يفكر الحلفاء في استيفاء ديون التعويضات . وقد اتفقت حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا على تعيين لجنة « خبراء » تكون مهمتها ايجاد الوسائل اللازمة لترتيب البيت المالي الألماني من وجهة اقتصادية لا علاقة للسياسة بها . وكان الحبير الأميركي ، الجنرال دوز ، رئيس اللجنة التي عُرفت فيما بعد بـ « لجنة دوز » وقد بدأت اعمالها في باريس في كانون الثاني عام ١٩٢٤ .

كان تعيين غوستاف شتريزمان وزيراً لخارجية المانيا (فقد ترك رئاسة الوزارة وتفرّغ للشؤون الخارجية) ، وتعيين لجنة دوز

حدثين هامين من ثلاثة أحداث هي فاتحة عهد جديد في السياسة الدولية . اما الحدث الثالث فقد جرى في فرنسا حيث وقف الشعب اخيراً على جسامه الخطأ في احتلال الرور . وأدرك أن افلاس المانيا يعني إفلاس سياسة « الضمانات المثمرة » . وكانت فرنسا على ابواب أزمة مالية ، وفي حاجة إلى دفعات إضافية على حساب التعويضات ولكن بطريقة غير الطريقة التي استعملت حتى ذلك الحين . وجرى الانتخابات العامة في ايار من العام ١٩٢٤ ففازت احزاب اليسار فوزاً مبنياً ، وسقطت وزارة بوانكاريه وقامت مكانها وزارة راديكالية برئاسة ادوار هريو . وبهذا الحدث ختمت الجولة الأولى التي حاولت فيها الدول اقرار السلام بالقوة في عالم ما بعد الحرب . غير أن بعض الفرنسيين أسفوا لذهاب بوانكاريه من الحكومة وذهاب سياسة تنفيذ نصوص معاهدة الصلح معها كلف الأمر بذهابه . ومهما يكن من الأمر فإن البلاد اعترفت من أقصاها إلى أقصاها بأن هذه السياسة فشلت فشلاً ذريعاً ، وانما كانت كفيلة بتعكير صفو العلاقات البريطانية - الفرنسية لو لم يطرأ هذا التعديل على حكومة باريس .

الفصل الثالث

مستودع البارود في اوروبا



في الوقت الذي كان فيه النزاع الناشب بين فرنسا والمانيا يحتل وسط المسرح الاوروبي ، كانت تدور منازعات اخرى على جانبي هذا المسرح لم تكن لها اية علاقة بالنزاع الرئيسي . ويمكن وضع هذه المنازعات تحت ثلاثة عناوين : دول حوض الدانوب ، وايطاليا ، وروسيا السوفياتية .

دول حوض الدانوب

كانت اوروبا الوسطى ، ويطلق عليها ايضاً اسم حوض الدانوب الاوسط ، مقررّ الامبراطورية النمساوية - المجرية بسكانها البالغ عددهم خمسة وخمسين مليوناً ، تفصلها عن البحر الاسود الدولة الرومانية الصغيرة . ووضعت الحرب اوزارها فاذا بجوض الدانوب تحتله خمس دول هي يوغوسلافيا ، ورومانيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والمجر ، والنمسا ، مما أدى الى تعدد الجواجز الجمركية وشل الحياة الاقتصادية مدة غير قصيرة من الزمن .

ولم ينقذ دول التحالف الصغير (يوغوسلافيا ورومانيا

وتشيكوسلوفاكيا) من هذه الفوضى الاقتصادية في الفترة المنقضية بين ١٩٢٠ و ١٩٢٤ إلا تبتي فرنسا هذا التحالف وحمايتها لدوله وبفضل السلاح الفرنسي والقروض المالية الفرنسية استطاعت الدول الثلاث ان تحافظ على قوتها وغناها ، وتردّ عنها غائلة الظروف السيئة . وقد تكلمنا عن هذه الدول في الفصل الاول . بقي ان نعرض للنمسا والمجر ببعض التفصيل ، وهما الدولتان الدانوبيتان العدوانتان السابقتان .

كان استمرار الجمهورية النمساوية مستحيلاً منذ البدء لغرابة تركيبها . فهي تقتصر الى الوحدة القومية والى الشعور القومي اللذين يبعثان الحياة في جسم الدول . فقد كانت تتألف من سكان الامبراطورية النمساوية القديمة الناطقة بالالمانية . ولكن هؤلاء الالمان الذين كانوا من رعايا آل هابسبورغ المخلصين طيلة الوقت التي كانت فيه فيينا عاصمة امبراطورية عائلة هابسبورغ المالكة لم ترقهم رؤية النمسا الالمانية دولة صغيرة مستقلة . وقسمت الجمهورية الجديدة قسمين : العاصمة التي تضم ثلث سكان البلاد وجلهم من الاشتراكيين المعادين للكنيسة ، والارياف وسكانها من انصار الكنيسة المتعصبين ، باستثناء بعض المدن التي ارادت ان تنسج على منوال العاصمة فيينا . أما قوة النمسا فتكمن في رغبة أهلها في الانضمام الى المانيا ، هذه الرغبة التي اظهرتها اكثر من مرة استفتاءات عامة غير رسمية .

ولما كان الحلفاء ضد مشروع اتحاد النمسا و المانيا (الانشلوس) فقد كان من الضروري أن يبذلوا قصاراهم لمثل النمسا على الاحتفاظ باستقلالها وتزوين حياة الاستقلال والحرية لها . وعلى هذا

أصبحت النمسا قبله انظار الحكومات الحليفة التي راحت تمدها
 بكل المساعدات الممكنة للحوول دون ارتقاها في احضان المانيا .
 من ذلك ان الحلفاء عينوا لجنة دولية للانعاش والترفيه دعي
 للانضمام اليها مندوبون عن الدول المحايدة ، كما طرحت مسألة
 التعويضات الحربية التي فرضتها عليها معاهدة سان جرمان جانباً .
 وقد تسلمت الحكومة النمساوية بين العام ١٩١٩ والعام ١٩٢١
 مبلغ خمسة وعشرين مليون ليوة انكليزية باسم « اعتمادات مالية
 للانعاش » . وما عم الامر ان حوّل الحلفاء المشكلة الى عصبة الامم .
 وبعد ان ساهمت كل من بريطانيا العظمى ، وفرنسا ، وبلجيكا ،
 وتشيكوسلوفاكيا في مدّ النمسا بالاعتمادات المالية ، طلعت اللجنة
 المالية في عصبة الامم بمشروع يقضي بانشاء النمسا وتعميرها ،
 وتثبيت تقدها ، وعقد قرض دولي لها . وقد وافقت الحكومة
 النمساوية في تشرين الاول من العام ١٩٢٢ على هذا المشروع .
 وتعهدت ، بموجب البروتوكول المرفق بالقرض ، ومعاهدة سان
 جرمان ، بان تحافظ على استقلالها السياسي فلا تعقد مع أية دولة
 اتفاقات اقتصادية من شأنها المساس بهذا الاستقلال . وفي ربيع عام
 ١٩٢٣ عقد قرض نمسوي قيمته الاسمية ثلاثون مليون ليوة
 استرلينية وطرح في عشرة بلدان . وقد ضمنته بريطانيا العظمى ،
 وفرنسا ، وايطاليا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبعض الدول المحايدة ،
 فكان الاكتتاب في جميع البلدان اكثر من القيمة . وحل هذا
 النجاح المشكلة النمساوية لبضع سنوات ، كما كان ذلك مقدمة لعقد
 قروض اخرى في سائر البلدان الاوروبية تحت اشراف عصبة الامم .
 كانت حالة المجر افضل نوعاً من حالة النمسا . فقد خسرت

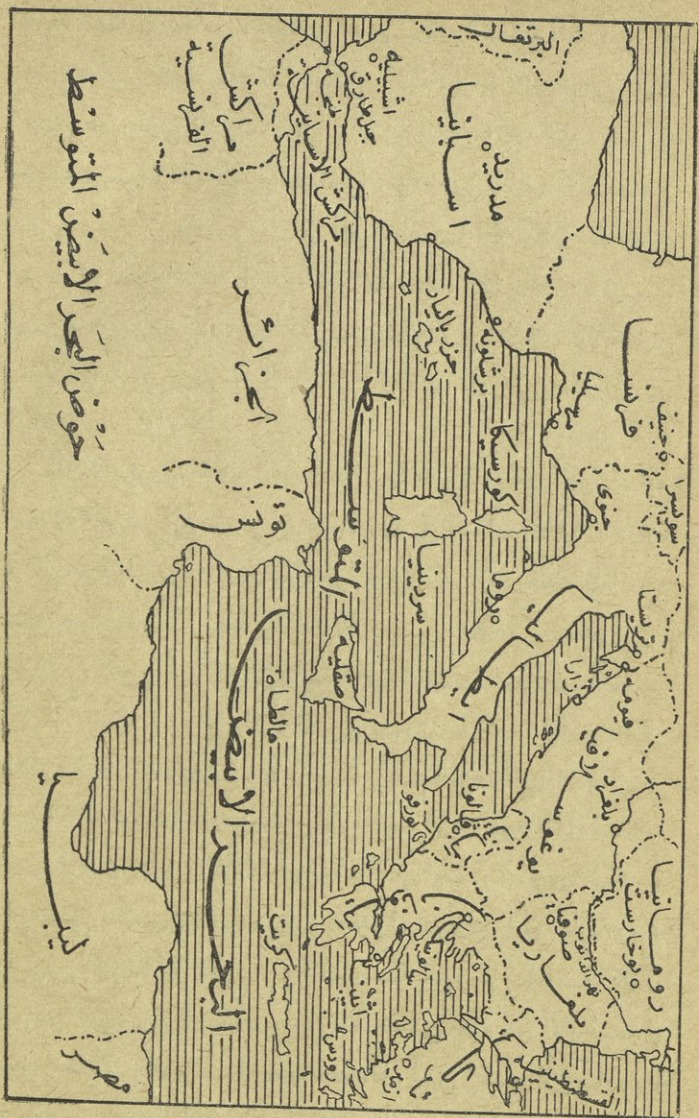
تصف عدد السكان الذين كانوا يعيشون فيها قبل الحرب كما أضاءت أكثر من نصف أراضيها . إلا أن هذه الحسارة كانت من جهة مصدر قوة للدولة الجديدة ، إذ أن الرعايا الذين لم يكونوا راضين عن سياسة الامبراطورية العتيقة ، وبعض العناصر الغريبة ، أصبحوا جميعاً الآن خارج البلاد .

والجزء من الناحية الاقتصادية بلاد زراعية ، خصبة التربة ، غنية ، لا تكتظ مدنها بالسكان كما هي الحال في النمسا . أما من الناحية السياسية فقد كانت السلطة الحقيقية بين أيدي طبقة الملاكين الكبار والصغار التي تسيطر على الجيش والادارة . ويعيش الفلاحون عيشة ذل وعبودية تذكر بفلاحى العصور الوسطى الاقطاعية . أما طبقة العمال التي تعيش في المدن فهي ضئيلة الشأن ، صغيرة ، وغير منظمة . وقد اتخذت الحكومة الاجراءات اللازمة لخنق جميع الحركات الثورية في المهد منذ نشوب الثورة الشيوعية في العام ١٩١٩ عندما احتل بيلا كون العاصمة بودابست مدة خمسة اشهر .

ومنذ تسوية الصلح والجزء حائقة متدمرة كالألمانيا بسبب ما فرض عليها ، تنتهز الفرص لتعديل المعاهدات او قلبها رأساً على عقب ، مما جعل تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ورومانيا ، الدول الثلاث التي مُنحت بموجب معاهدة تريانون اجزاء من الجزر ، تعقد فيما بينها تحالفاً عُرف بالتحالف الصغير لرد غائلة الجزر والمحافظة على السلامة المشتركة . ولكن التحالف الصغير كان يخشى خطراً آخر . فتنازل كارل الرابع ، آخر امراء سلالة هابسبورغ المالكة ، عن العرش في تشرين الثاني من العام ١٩١٨ لم يستأصل من نفوس

المجريين هذا الاخلاص التقليدي الذي يكنّهُ الشعب للملكه . اما دستور المجر الجديد فقد كان ملكي الشكل ، وكان الوصي على العرش هو رئيس الدولة الاعلى ، الأمر الذي يفتح الباب على مصراعيه لعودة الملكية في المستقبل . ودول التحالف الصغير تحشى عودة آل هابسبورغ الى المجر ، لعلها ان سكان مقاطعات سلوفاكيا ، وترانسلفانيا ، وكرواتيا ، هذه البقاع التي فصلتها التسوية عن جسم المجر ، لا يزالون يحتفظون في اعماقهم بالاخلاص والوفاء لآل هابسبورغ بالرغم من كرههم لحكامهم المجريين السابقين .

اما مخاوف التحالف الصغير فتبررها محاولة الامير كارل الرابع استعادة العرش المجري مرتين متعاقبتين في العام ١٩٢١ . فكان في كل مرة يغادر منزله في سويسرا ويأتي الى المجر خلسة ظناً منه ان الشعب سيهبّ دفعة واحدة للترحيب به ملكاً . غير ان الحكومة المجرية لم تكن على استعداد لاغضاب التحالف الصغير إكراماً للملكية . ففي المرة الاولى نصحت الحكومة للأمير كارل بمغادرة البلاد كما دخلها دون ما ضجة وعدم العودة اليها ثانية . وفي المرة التالية قبضت عليه وسلمته الى الحلفاء الذين نفوه الى ماديرا حيث فرضت عليه الإقامة الجبرية الى آخر ايامه . وأجبرت الحكومة المجرية على استصدار قانون يقضي بالحوول دون آل هابسبورغ والعرش المجري الى الابد . ولم تمض ستة اشهر على إقامة كارل في ماديرا حتى توفي تاركاً صبيّاً في التاسعة من عمره هو الارشيدوق اوتو . فتنفّس التحالف الصغير الصعداء وأيقن الجميع ان اوربا الوسطى ستتمتع بالراحة والدعة سنين عدة بعد ان ابتعد خطر آل



هابسبورغ .

واتسع المجال الآن لتنظيم مالية المجر ، ففقدت العصبة قرضاً
إعانةً لها بعد ما جرّته عليها الحرب والثورات المختلفة من المصائب
والأهوال . وفي العام ١٩٢٣ وضعت اللجنة المالية في عصبة الأمم
مشروعاً للإنشاء والتعمير . وفي الربيع من السنة نفسها عُقد قرض
مالي بقيمة اثني عشر مليون ليرة استرلينية وطُرح في ثمانية بلدان
أوروبية . ولكن هذا القرض كان يختلف عن القرض النمساوي
بأن الضمانة الوحيدة له لم تكن دولية بل كانت تقوم على الثقة
بالحكومة المجرية نفسها .

إيطاليا

كانت إيطاليا إحدى الدول المتحالفة التي فرضت بنود الصلح ،
ولكنها كاليابان لم تستطع إشباع نهمها ، مما جعل الساسة يضعونها
مع اليابان والدول العدوة سابقاً في لائحة الأمم « المتدمرة
المشاغبة » ، وهذه بعض أسباب التدمير .

لا يخفى أن إيطاليا ، كالمانيا ، لم تصل إلى شكلها السياسي الحالي
إلا في العام ١٨٧٠ . فقد كان شبه الجزيرة الإيطالية العام ١٨٤٨
يتألف من ثماني دويلات مختلفة ، وكانت الوحدة الإيطالية حلاماً أو
فكرة تجول في مخيلات المتحمسين . فهي إذن ، من حيث كيانها
كامّة ، لا تزال في إبان صباها ، بما في هذا الطور من نزوع إلى
المغامرة وطيش ونزق . فهي تذكر أنها كسبت وحدتها بالحرب ،
فلا تفتأ تنظر إلى الحرب وتتوق إلى ركوب مركبها الحشن كلما
عنّ لها بسط نفوذها وتوسيع رقعة أراضيها . فإذا سأل اليوم

سائل : لم قصّرت إيطاليا في الاخلاص لعصبة الأمم كسائر الدول الكبرى ؟ (هذا إذا كانت الدول الكبرى قد أخلصت لها حقاً)
كان الجواب ان عصبة الأمم لو وُجدت في القرن التاسع عشر ،
وتقيدت إيطاليا بميثاقها ، لكان من المتعذر عليها أن تصبح دولة
حرة مستقلة ، ولظلت منقسمة إلى ولايات صغيرة مستضعفة لا حول
لها ولا طول .

ودخلت إيطاليا الحرب عام ١٩١٥ إلى جانب الحلفاء ضد
الدول الوسطى فقبضت ، بموجب معاهدة لندن السرية ، ثمن ذلك ،
إذ تقرّر ضم أراضي نموية اليها في التسوية التي تعقب الحرب ،
كالتيرول الجنوبي (ويقطنه شعب الماني) ، وتريستا وما جاورها
من الأرض ، والساحل الدلماسي (وأغلبية سكانها ، باستثناء تريستا ،
سلافية) . وكانت هذه المساومة ، كما هو معلوم ، تناقض مبدأ
حرية تقرير المصير الذي أعلنه الرئيس ويلسون الأميركي ووافق
عليه الحلفاء جميعاً في العام ١٩١٨ وقرروا اتخاذه كأساس للصلح .
ورفض ويلسون الاعتراف بمعاهدة لندن السرية . فوقفت بريطانيا
العظمى وفرنسا في حيص بيص من أمرهما ، فأمامهما أحد طريقتين
لا ثالث لهما : فاما أن يخلصا الاخلاص التام للمبادئ الويلسونية ،
وإما أن يخلصا لتوقيعها . وفي مؤتمر الصلح اضطر الرئيس ويلسون
للتراجع أمام زملائه بشأن التيرول الجنوبي حيث كانت المساومة
على حساب دولة عدوة . غير أنه تشدد عندما جاء دور الأراضي
التي تطالب بها كل من إيطاليا وبوغوسلافيا الجديدة . فقد خسرت
إيطاليا قضيتها بطلبتها بمبناء فيومي الذي لا تنص عليه معاهدة
لندن . فلما رُفض طلبها في باريس ١٩١٩ ، قام جيش ايطالي غير

رسمي بقيادة الشاعر دانزيو بغزو فيومي والاستيلاء عليها دون
ان تبدر من الحكومة الايطالية بادرة تدل على انها تشجب هذا
العمل العدائي الظاهر . وفي مستهل العام التالي غسل الحلفاء أيديهم
من مشاكل الحدود كلها ، وتركوا يوغوسلافيا وايطاليا تسويان
فيما بينهما جميع مشاكلهما . وفتح باب المفاوضات بين البلدين وطال
عليها الأمر ومرت خلال مراحل عدة دون الوصول إلى نتيجة
حاسمة أو حل يرضى عنه الفريقان . وكانت فرنسا تسند مطالب
يوغوسلافيا وتؤيدها مما جر عليها عداوة ايطاليا . غير ان التسوية
النهائية جاءت في العام ١٩٢٤ ، فتنازلت ايطاليا ليوغوسلافيا عن الساحل
الدماسي كله باستثناء ميناء زارا ، ولكنها رجحت في سائر الأنحاء
أكثر مما وعدت به في معاهدة لندن كما ضمت اليها فيومي .

ولم يكد بعض المشاكل يسوى بين ايطاليا ويوغوسلافيا
وتعود المياه الى مجاريها حتى ذر الخلاف قرنه بينهما بشأن المشكلة
اللبانية . ذلك بان البانيا قد أعترف لها بالاستقلال التام كدولة
سنة ١٩١٣ ، فلما نشبت الحرب الكبرى وقعت البلاد فريسة فوضى
كاملة . وعقدت معاهدة لندن فوعدت ايطاليا بضم ميناء فالونا
وبادارة شؤون البانيا الخارجية . ووضع النزاع العالمي أوزاره
تاركا القوات الايطالية تحتل جميع أنحاء البانيا . ولم تنسحب هذه
القوات إلا في العام ١٩٢٠ بعد ان تعذر على الحكومة الايطالية
إبقاء جنودها في البانيا للمعارضة الشديدة التي لاقتها من جانب
الالبانيين انفسهم واليوغوسلافيين الذين رأوا في وجود جيش
ايطالي على ساحل الادرياتيكي الشرقي خطراً يهدد سلامتهم .
وعندها انضمت البانيا الى عصبة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة .

قومية .

وثمة مشكلة ثالثة دقيقة وكثيرة التعقيد . فقد طلبت ايطاليا من الحلفاء الاعتراف بمرکزها الخاص في الشؤون الالبانية مقابل تخليها عن « حقوقها » المدرجة في معاهدة لندن . فاجتمع في باريس في تشرين الثاني من العام ١٩٢١ مؤتمر السفراء الذي حل محل مجلس الحلفاء الأعلى وقرر ان يعتمد ممثلو الحكومات البريطانية والفرنسية واليابانية في عصبة الأمم الى الاقتراح بان تكون المحافظة على استقلال ألبانيا ملقاة على عاتق ايطاليا في حال تهديد هذا الاستقلال . والواقع ان هذا القرار كان سخيلاً لأن الدولة الوحيدة التي يمكن ان تهدد استقلال ألبانيا هي ايطاليا نفسها . غير ان ايطاليا فهمته على انه يثبت حقها في التدخل بالشؤون الالبانية من دون سائر الدول . وكان هذا المطلب مصدر اضطراب وتدمير في يوغوسلافيا .

وثمة مادة ثالثة من مواد معاهدة لندن السرية زادت في تدمير ايطاليا، وزادت اعتقادها رسوخاً بأن الحلفاء « ظلموها » ولم يبرروا بعودهم لها . فقد نصت المادة على ان ايطاليا يجب ان تتال « تعويضاً عادلاً » بتعديل حدود مستعمراتها الافريقية وحدود مستعمرات بريطانيا وفرنسا المتاخمة تعديلاً يكون في مصلحتها في حال توسع هاتين الدولتين في ممتلكاتها الافريقية على حساب المانيا . ولا يخفى ان هذا الوعد مبهم ومطاط يحتمل اكثر من تأويل . ولم يصل البريطانيون والطلبان الى اتفاق إلا في العام ١٩٢٤ ، وتم تنازل البريطانيون عن مقاطعة جوبالاند، من اعمال كينيا، الى ايطاليا وضمها الى الصومال الايطالي تنفيذاً للوعود المقطوعة لاطاليا . غير

ان الاتفاق بين فرنسا وايطاليا كان كما يظهر صعباً الى حد ما . فتخطيط الحدود في ١٩١٩ لم يرض ايطاليا ولم يشبع منها وهي التي تتمسك بحرفية المادة المذكورة من معاهدة لندن . وظل التذمر الايطالي مستمراً حتى عام ١٩٣٥ ، فزاد في تسميم جو العلاقات الفرنسية - الايطالية .

وفي تشرين الاول العام ١٩٢٢ ، وبينما كانت مشكلة الحدود الايطالية - اليوغوسلافية لا تزال قائمة ، جرى تبدل هام في شكل الحكم في ايطاليا . ذلك لأن النظام الديمقراطي الذي لم يستطع قمع الفوضى الداخلية واحلال الأمن محلها ، قد قلبه الحزب الفاشستي ، فاصبحت البلاد دولة دكتاتورية زعيمها السنيور بنيتو موسوليني . وكان لهذا الانقلاب تأثير دولي ذو شقين : احدهما ان هذا الانتقال من حظيرة الديمقراطية الى حظيرة الدكتاتورية قد قللته دول اوربية عدة كانت اسبانيا على رأسها ، والآخرون وصول السنيور موسوليني (الدوتشي) الى دست الحكم معناه سياسة ايطالية خارجية عدائية اكثر من اي وقت مضى . فقد تحول عدم الرضى الذي كانت تتميز به ايطاليا بعد ان اصبح الدوتشي حاكماً مطلقاً الى طموح ، وبالتالي الى استئثار خلافت سائر الدول وارتبها كلها في مصلحة بلاده . وما عم الأمر ان اعطى الدوتشي الدليل ساطعاً على نوع السياسة التي يود التمشي عليها . ففي آب من العام ١٩٢٣ قتل رجال العصابات اليونانية ممثل ايطاليا في اللجنة المكلفة تحديد التخوم بين البانيا واليونان مع ثلاثة من معاونيه . وفي الحال اطلق الاسطول الايطالي نيرانه على جزيرة كورفو وذهبت قنابله بحياة الكثيرين من المدنيين ، واحتل الجزيرة ،

ومن ثم طالب السنيور موسوليني الحكومة اليونانية بالتعويض .
وقد وافق على هذا الطلب مؤتمر السفراء في باريس . فشكت
اليونان امرها الى عصبة الامم ومؤتمر السفراء وهي جد مرتابة في
النتيجة لانها كانت وحدها في الميدان منذ سقوط فنيزيوس .

وتشبت موسوليني برأيه وصرح بأنه لا يقر بحق العصبة في
اصدار القرارات ، وقد شجعه في موقفه هذا انقسام السلطة بين
العصبة ومؤتمر السفراء . وجرت مفاوضات اسفرت عن الوصول
الى اتفاق يقضي على اليونان بدفع مبلغ قدره خمسون ألف لير
ايطالي الى محكمة العدل الدولية العليا في لاهاي تحتفظ بها حتى
تقرر المحكمة شرعية المطلب الايطالي . غير ان الحكومة الايطالية
عادت فرفضت هذا الحل في آخر لحظة ، وارغم مؤتمر السفراء
اليونان على دفع مبلغ التعويض مباشرة الى ايطاليا .

أما العبرة التي تستخلص من هذه الحوادث فهي ان الحكومات
الحليفة لم تكن على استعداد لأن تخطو خطوة للوقوف في وجه
دولة كبيرة تريد التوسع على حساب الدول الصغرى ، فلا تحاول
الدفاع عن مصالح هذه الدول الصغرى بتطبيق نصوص ميثاق
العصبة بغير ذلك من الوسائل .

الاتحاد السوفياتي

اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية هو الاسم الرسمي
للبلاد التي كانت تعرف سابقاً باسم روسيا . فقد ظلت رحي الحرب
الأهلية في روسيا دائرة بين الحمر والبيض (والبيض هم المعادون
للسيوعية) الذين جاءتهم مساعدة فعالة من البريطانيين والفرنسيين

واليابانيين (لمدة قصيرة) ، والامير كين حتى العام ١٩٢٠. فضلت العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والحلفاء يشوبها كثير من القصور وانعدام الثقة . وكانت هذه العداءة طبيعية لا مناص منها. فالدول الاوروبية راحت تنظر إلى نفسها كدول مستقلة ذات سيادة قومية منذ عهد الاصلاح الديني في القرن الخامس عشر . وكانت سياسة بذر بذور الشقاق بين سكان احدى الدول في اثناء الحرب من الامور التي يمكن ايجاد مبرر لها . اما التمشي على هذه السياسة في وقت السلم فلا يبرره الواقع ، ويتنافى تماماً مع العلاقات الدولية العادية . الا ان النظرية السوفياتية لم تكن لتولي هذين المبدئين كبير عناية او اهتمام . فقد كانت تنظر الى الدولة كشكل انتقالي لنظام سياسي لا يتفق مع الفكرة الشيوعية . وعلى هذا يكون واجب كل شيوعي مخلص نشر الثورة التي نجحت في روسيا في سائر انحاء المعمور . ولما كان زعماء الثورة الشيوعيون قد رأوا ان توطيد اركان الحكم الجديد لن يتم قبل ان تنسف دعائم النظام الرأسمالي في جميع البلدان ويحل محله النظام السوفياتي ، فان الشيوعيين تحمسوا اكثر فأكثر للمبدأ ، وزادهم ذلك اندفاعاً في أداء رسالتهم على أكمل وجه .

وقد قضت الضرورة باقامة علاقات بين الدول الرأسمالية والاتحاد السوفياتي . كانت الحكومة الشيوعية تسعى الى إنشاء شبكة من العلاقات مع جيرانها وسائر دول العالم ، في حين كانت الاممية الشيوعية (وتُعرف بالكونمترن) ومقرها موسكو ، تعمل بواسطة فروعها في مختلف الانحاء على نفس الاوضاع الرأسمالية . غير ان هذه السياسة السوفياتية المزدوجة أوقعت السلطات الروسية

في مشاكل عدة معقدة في معاملاتها مع الدول الاجنبية طيلة هذه الفترة ، فترة التنفيذ (١٩٢٠ - ١٩٢٤) .

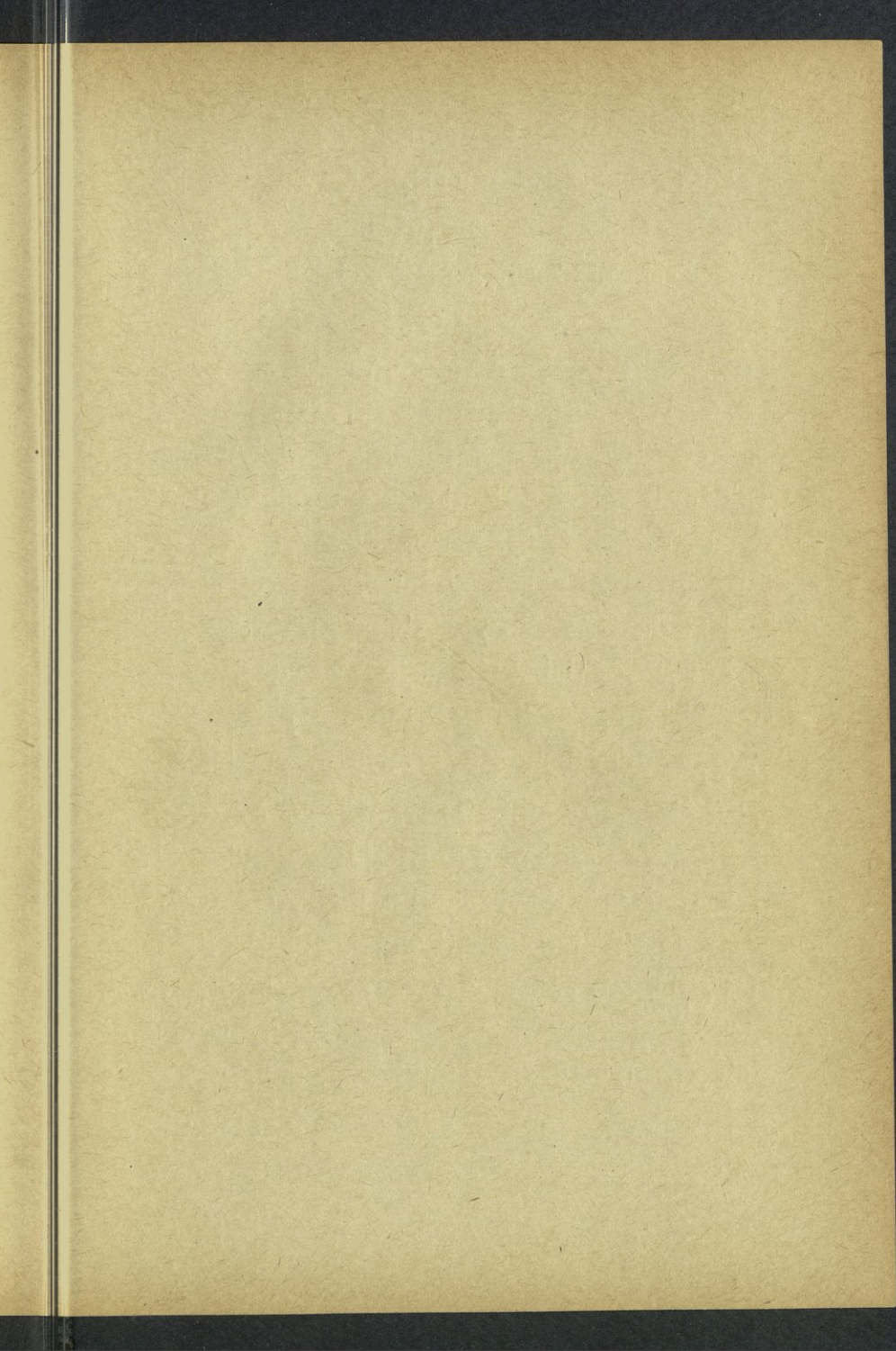
استطاع الاتحاد السوفياتي بادىء ذي بدء انشاء علاقات دبلوماسية رسمية مع جيرانه الصغار . فقد تجلى اخلاص الحكومة الروسية باجلى معانيه في استعدادها للاعتراف بالدول الحديثة التي انفصلت عن روسيا . ففي العام ١٩٢٠ عقدت معاهدات صلح مع فنلندا (وكانت دوقية كبرى تابعة للإمبراطورية القيصرية ولكنها تتمتع باستقلال نوعي) ومع استونيا ، ولاتفيا ، وليتوانيا ، ومع بولونيا . أما مصير الولايات القفقاسية وهي جيورجيا ، وأذربيجان ، وارمينيا ، فلم يكن كمصير الدول المذكورة . فان اذربيجان وارمينيا لم تكن لها أدنى مظاهر الاستقلال كما كان لجيورجيا مثلاً . فقد تقرر مصيرها بعد انسحاب القوات الحليفة منها وكانت تحميها وتحمي كيائها الدولي الذي اصبحت لها في السنة الاخيرة للحرب ، فضمتها روسيا الى اراضيها . ووافى العام ١٩٢١ فاذا بروسيا السوفياتية تعقد معاهدات صداقة مع تركيا ويران وافغانستان . وكانت المعاهدتان مع الدولتين الاخيرتين تستهدفان تشجيع روح المقاومة للنفوذ البريطاني في البلدين ، حتى خيل للعالم ان التنافس البريطاني - الروسي الذي عرفه القرن التاسع عشر في آسيا سيتجدد فيكون له أسوأ العواقب وأوخمها .

أما الدول الكبرى فقد ظلت علاقاتها الرسمية مع الاتحاد السوفياتي منقطعة . غير انه لم يكن باستطاعة هذه الدول التغاضي عن امكانية ايجاد علاقات تجارية واقتصادية بينها وبين روسيا مع ان روسيا السوفياتية رفضت الاعتراف بديون روسيا القيصرية .

وهكذا عقدت بريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي اتفاقية تجارية أعقبها ذهاب « بعثة اقتصادية » الى موسكو . وحذت ايطاليا حذو انكلترا . ولم يكذب ينزغ فجر العام التالي حتى كانت روسيا السوفياتية قد قبلت في اسرة الامم ، وأصبح بالامكان دعوتها إلى حضور مؤتمر اقتصادي تعقده الدول الأوروبية ، بما فيها المانيا ، في جنوى خلال ربيع العام ١٩٢٢ . وكان لويد جورج يأمل ان يتوسط في المؤتمر في عقد اتفاق بين الاتحاد السوفياتي وسائر الدول . غير ان هذه الآمال تلاشت بسبب موقف جنتي فرنسا وبلجيكا من هذه الفكرة إذ اصرتا على وجوب اعتراف السوفيات بديون روسيا القيصرية قبل فتح باب المفاوضات . وحدث ما لم يكن بالحسبان ، فقد اجتمعت اللجنان الروسية والألمانية في رابالو بعد انعقاد مؤتمر جنوى بأسبوع ، وهناك على الشاطئ الجميل ، وعلى بضعة أميال من جنوى عقدت الدولتان معاهدة صداقة . فكان وقعها عظيماً مع ان بنودها لم تكن على جانب من الأهمية ، إذ أكسبت الاتحاد السوفياتي اعترافاً رسمياً له من جانب دولة كبيرة ، كما كانت محاولة واضحة تقوم بها المانيا لكسر النطاق الذي قيدتها به معاهدة فرساي . أما الحلفاء فقد امتعضوا لدى وقوفهم على هذا النبأ غير السار . وامتعضهم معقول ، غير ان التبعة تقع على عاتقهم وحدهم لأنهم عاموا كلاً من البلدين معاملة الاعلى للادنى ، فلم يكن من الدولتين المنبوذتين إلا أن تصافحتا وسارتا جنباً الى جنب مدة تريد على عشرة أعوام بفضل معاهدة رابالو . وبعد ارفض مؤتمر جنوى بقليل سقطت حكومة لويد جورج ، فعزا بعضهم ذلك الى سياسة رئيس الوزارة التي سُميت

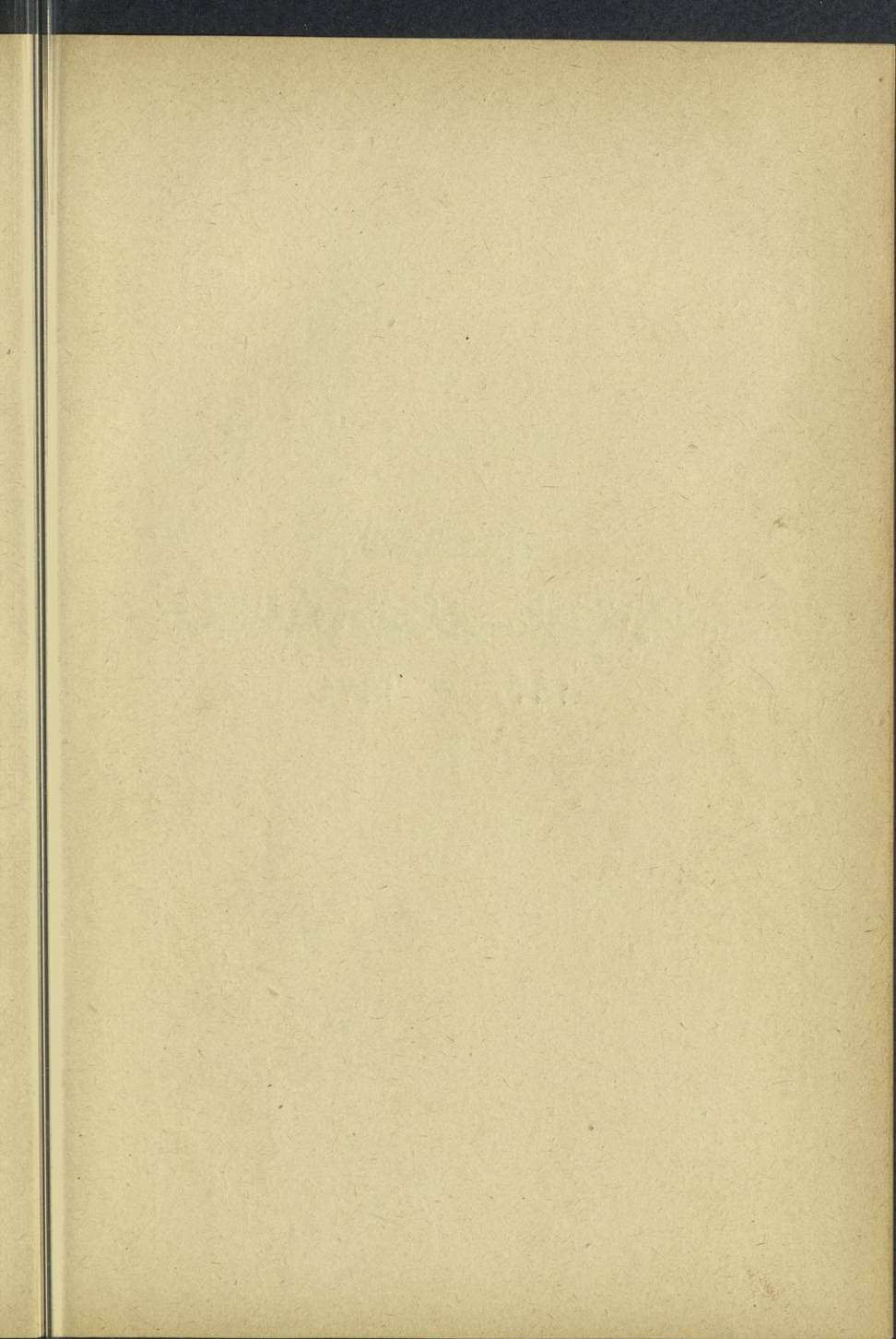
سياسة « مغازلة البولشفيك ». وخلفت لويد جورج في الحكم وزارة محافظة رأت من الضروري اتباع سياسة الحزم والعزم . إلا ان رد الفعل الذي أحدثته الحكومة العمالية التي خلفت المحافظين في شباط عام ١٩٢٤ كان عظيماً اذ اعترفت هذه الحكومة رسمياً بحكومة الاتحاد السوفياتي . وأعقب ذلك مفاوضات في لندن استمرت طيلة فصل الصيف ، الى ان عُقد اتفاق بين الممثلين الحمر والبريطانيين في آب يقضي بالغاء بعض مطالب الدولتين البارزة بروح التفاهم المشترك ، وب عقد قرض مضمون للحكومة السوفياتية . في هذه الاثناء كانت معارضة المحافظين للعمال بشأن موقفهم من الاتحاد السوفياتي تزداد يوماً عن يوم وتندهرم بالحسران . فقد تضمنت المعاهدة التجارية المعقودة بين حكومة بريطانيا وحكومة السوفيات في عام ١٩٢١ مادة تتعهد بها هذه بوقف جميع اعمال الدعاية الثورية في كل انحاء الامبراطورية البريطانية . ولم تقتنع الحكومتان المحافظة والعمالية بان الحكومة السوفياتية شيء والكومنثون شيء آخر ، وان نشاط الكومنثون لا يعني نقض تعهدات حكومة موسكو . وظل المحافظون يناوئون حكومة العمال طيلة صيف العام ١٩٢٤ ، ويلفتون نظرها الى الدعاية التي يبثها الكومنثون في اطراف الامبراطورية حتى طلعت على العالم ، عشية الانتخابات العامة في تشرين الاول من السنة نفسها ، جريدة محافظة برسالة ادعت انها من زينوفييف ، رئيس الكومنثون ، وفيها يعطي جميع التفاصيل والتعليمات للشيوخيين الانكليز في سبيل نشر الدعاوة الشيوعية في بلادهم . وسارعت الحكومة السوفياتية الى تكذيب النبأ قائلة ان لا اساس لهذه الرسالة المزعومة

المملقة . غير ان نشر الرسالة آتى ثماره ، ففاز المحافظون بفضلها
 باكثرية ساحقة . وقد ادى هذا الحادث ، وفوز المحافظين وعودتهم
 الى الحكم ، الى انهيار كل أمل في ابرام المعاهدة التي تمخضت عنها
 مباحثات الصيف في لندن . ومن ثم عادت العلاقات البريطانية -
 السوفياتية الى ما كانت عليه من قبل من التوتر دون ان تقطع .
 ولم يكن هذا التوتر حرج عثرة في سبيل الاتحاد السوفياتي في
 اواخر العام ١٩٢٤ . فسرعان ما جر اعتراف بريطانيا العظمى
 بروسيا الحمراء الى اعتراف ايطاليا ، وفرنسا ، واليابان ، وسائر
 الدول الاوروبية بها رسمياً . ولم يبقَ غير الولايات المتحدة التي
 رفضت ان تنشئ علاقات دبلوماسية مع الحكومة الروسية .
 وبما لا ريب فيه ان سياسة روسيا تبدلت تبديلاً عظيماً بعد وفاة
 لينين في كانون الثاني من العام ١٩٢٤ . فقد وضعت الثورة العالمية
 التي كان الزعماء الشيوعيون ينادون بها في اول الأمر على الرف .
 وشك سكان روسيا برسالة زينوفيف المزعومة . وفي العام التالي
 بدأ الخصام بين ستالين وتروتسكي فتنازعا الزعامة وقام بينهما
 خلاف حول الثورة العالمية . فتروتسكي يعتقد ان لا حياة للنظام
 الشيوعي في روسيا ما لم ترافقه الثورة العالمية . ولذا يجب ان
 تكون هذه الثورة شغل السياسة الروس الشاغل وهدف سياستهم
 الأول . أما ستالين فكان يقول باقامة صرح الاشتراكية في دولة
 واحدة . وكان طرد تروتسكي من الحزب الشيوعي في العام ١٩٢٧
 دليلاً على فوز هذه السياسة وتقهر نظرية الثورة العالمية التي كانت
 تسم جو العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وسائر دول العالم
 الرأسمالية .



القسم الثاني
فترة الهدوء والسلام - عصبة الأمم

١٩٢٤ - ١٩٣٠



الفصل الرابع

أسس السلام

بدأت الفترة الثانية من فترات عالم ما بعد الحرب ، وهي فترة الهدوء ، بحلّ للمشكلتين العويصتين اللتين سببتا كثيراً من الاضطراب في الفترة الاولى وهما : مشكلة التعويضات ، ومشكلة السلامة الفرنسية . غير ان الحلين اللذين وضعا حدّاً للمشكلتين (١٩٢٤ - ١٩٢٥) وهما « مشروع دوز » ، وميثاق لوكارنو ، لم يكونا نهائيين . ومع ذلك فقد عدّهما الجميع مناسبين ، وظلا كذلك مدة خمس سنوات .

مشروع دوز

في الحادي عشر من ايار ١٩٢٤ ، وهو تاريخ الانتخابات الفرنسية العامة التي خرج منها هريو رئيساً للوزارة في فرنسا ، رفعت لجنة دوز تقريرها الى لجنة التعويضات . وكان وزير خارجية المانيا وقتئذ الهرشتريزمان ، ذاك السياسي العظيم ، ذو النفوذ الواسع . أما في بريطانيا العظمى فقد كانت وزارة ماكدونالد العمالية ممسكة بزمام الحكم . هؤلاء الساسة الثلاثة عكفوا على العمل

على تسوية مشكلة التعويضات على اساس تقرير دوز .
كان شغل لجنة دوز الشاغل اول الأمر تنظيم مالية المانيا الذي
بدونه يتعذر عليها دفع قسط واحد من التعويضات . ففي أواخر
العام ١٩٢٣ فقد المارك الالماني كل ما تبقى له من قيمة . فلم يكن
من الحكومة الالمانية إلا ان اصدرت تقدماً جديداً ذا طابع
موقوت ، اسمه ريتنارك ، بمعدل عشرين ريتنارك لليرة الاسترلينية
الواحدة . غير أن هذه العملة الالمانية الجديدة لا تكون ثابتة ما
لم تغط باحتياطي من الذهب أو من الاعتمادات الاجنبية . فاقترحت
لجنة دوز اصدار عملة جديدة بالنسبة نفسها (٢٠ وحدة لليرة
الانكليزية) دعيتها رايشسارك ، ويشرف على اصدارها مصرف
خاص مستقل عن الحكومة الالمانية .

وبتنظيم المالية الالمانية وثبتت نقدها رأت اللجنة انه صار
بوسع المانيا ان تدفع للحلفاء ، على حساب التعويضات ، اقساطاً
سنوية ، يكون القسط الاول منها خمسين مليون ليرة استرلينية ،
وتأخذ بالارتفاع من السنة الخامسة فصاعداً حتى تبلغ الحد الاقصى
وهو مئة وخمسة وعشرون مليوناً من الليرات الانكليزية . اما
الضمان لهذه المدفوعات فيستكون على ثلاثة انواع : اسهم سكك
حديد الدولة ، واسهم المؤسسات الصناعية الالمانية ، ودخل
الضرائب ، والتعرفة الجمركية على الكحول والسكر والتبغ .
ولكي لا تؤدي هذه المدفوعات الى تشويش في القطع اقترحت
لجنة دوز ان تكون هذه المدفوعات بالماركات الالمانية الجديدة ،
وان تقع تبعة صرف هذه الماركات بعملة اجنبية على عاتق
الحكومات الحليفة . ولكي يؤمن الحلفاء على سير هذه التدابير

سيراً حسناً ، وفي صالحهم ، يحق للجنة التعويضات تعيين ممثلين للحكومات الحليفة في مجلس إدارة بنك الاصدار الالماني السالف الذكر ، وتعيين مفوضين عنها في ادارة « الدخل المراقب » والسكك الحديدية .

أما الشرطان الرئيسيان اللذان يجب أن يتوفرا لنجاح مشروع دوز فهما : طرح مسألة احتلال الرور جانباً وإطلاق المانيا في الاشراف على اقتصادياتها ، ومنحها قرضاً مالياً قدره أربعون مليون جنيه استرليني ، فتجد فيه احتياطاً نقدياً ، ويساعدها في الوقت نفسه على دفع القسط الاول الذي يستحق قبل ان يتاح لها قطف ثمار المشروع .

وبعد محادثات تمهيدية بين ماكدونالد وهريو ' قدّم مشروع دوز الى المؤتمر الذي انعقد في لندن في تموز من العام نفسه ، وقد حضره شتريزمان . وساد مناقشاته جوٌّ من الودّ والوئام ، وقبل المؤتمر المشروع بمرته . وقد طلب الالمان الى الحلفاء وعداً بأن لا تُطبّق العقوبات (وهم يذكرون احتلال الرور) بحقهم إلا عندما يتوقفون عمداً عن الدفع حسب ما جاء في مشروع دوز . وفي تشرين الاول عُقد القرض المالي الذي وُعدت به المانيا في المشروع المذكور فكانت الاكتتابات اكثر من المطلوب باستثناء فرنسا حيث لم تساهم فيه إلا المصارف . وقد اكتتبت الولايات المتحدة الاميركية بأكثر من نصف القيمة ، كما اكتتبت بريطانيا العظمى بأكثر قليلاً من الربع . أما الباقي فقد ساهمت فيه كل من فرنسا ، وبلجيكا ، وإيطاليا ، وسويسرا ، واسوج . وبما يجدر ذكره ان عصبة الامم لم تشرف على عقد هذا القرض كما اشرفت

على عقد القرضين السابقين اللذين مُنحَا للنمسا والمجر . وهكذا لم
يحلّ تشرين الثاني من تلك السنة حتى كان آخر جندي فرنسي
وبلجيكي يغادر منطقة الرور منسحباً الى بلاده .

ولمشروع دوز حسنات عدة لا يجوز اغفالها او التقليل من
اهميتها . فقد حصر مطالبه من المانيا في مبالغ تستطيع دفعها ، في
ظروف ملائمة ، وفرّق بين مسألتى الدفع والقطع تاركاً مهمة
تحويل الماركات الالمانية الى عملة اجنبية للحلفاء ، واعطى الدائنين
ضمانةً بعض الدخل المحدد بعد ان كانت الضمانة مبهمه لا تتعدى ثروة
المانيا العامة . وأهم ما تميز به المشروع انه نظر الى مشكلة
التعويضات نظره الى أي دين تجاري لا دخل للسياسة فيه . ومقابل
هذه الحسنات انطوى المشروع على مساوئ وتقاط ضعف عدة .
من ذلك انه عيّن اقساطاً سنوية على المانيا ان تدفعها ولكنه لم
يذكر شيئاً عن المدة التي يجب على المانيا ان تثابر فيها على الدفع ،
كما انه لم يعيّن مبلغ الدين بكامله ، ذلك لان الحكومة الفرنسية لم
تكن على استعداد ، في ذلك الوقت ، لأن تعترف بتنازلها عن مبلغ
سنة مليارات وستمئة مليون ليرة استرلينية الذي طُلب من المانيا
كتعويضات بادىء ذي بدء .

وهكذا وجدت المانيا نفسها في الورطة عينها ، اذ ان كل
ازدهار اقتصادي وانتعاش مالي فيها يؤدي حتماً الى زيادة في
تعهداتها ، مما ادى الى عدم الادخار لأن كل ما تدخره سيعود الى
خزائن الحلفاء . والذي زاد الطين بلة ان مشروع دوز فتح ابواباً
مغلقة بعقده قرضاً مالياً لألمانيا الغرض منه مساعدتها لاستئناف دفع
ديون التعويضات على اقساط سنوية . فقد اخذت البلديات الالمانية

الرئيسية والمؤسسات الصناعية تعقد قروضاً مالية ضخمة في الولايات المتحدة وأحياناً في بريطانيا العظمى طيلة السنوات الخمس التي تلت مشروع دوز . وهكذا صار لدى ألمانيا كمية غير قليلة من العملة الأجنبية تمكنها من دفع الاقساط السنوية دون ان تمس ثروتها بشيء لأنها في الحقيقة كانت تدفع ديونها من الاموال الاميركية . وكانت مقدراتها على وفاء الدين تتوقف على « شعبية » قروضها في وول ستريت ، حي المال في الولايات المتحدة الاميركية .

ديون الحلفاء

وثمة مطالب أخرى تشابكت مع مشكلة التعويضات مع انها تختلف عنها في الأساس ، فكان مصيرها كمصير التعويضات على حد سواء . فقد أقرضت بريطانيا العظمى حلفاءها الدول الأوروبية ، ومنهم روسيا ، في اثناء الحرب مبالغ طائلة اقترضت هي معظمها من الولايات المتحدة الأميركية . وسرعان ما تبين ان هذه الديون الخليفة المتشابكة عبء باهظ على العوائق لا يقل ثقلاً عن عبء التعويضات . فالولايات المتحدة من هذه الناحية كانت الدولة الدائنة الوحيدة ، وكان الحلفاء الأوروبيون مدينين لها ولبريطانيا العظمى وفرنسا اللتين كانتا في الوقت نفسه مدينتين للولايات المتحدة . ولما راحت الحكومة الأميركية تطالب في العام ١٩٢٢ بتسديد ديونها اعلنت فرنسا انه لا يسعها تسديد ديونها الحربية إلا في حال دفع ألمانيا ما عليها من التعويضات ، ولم تر من العدل ان تدفع - وهي الدولة المنتصرة - ما عليها من الديون لحلفائها بينما تملك ألمانيا المقهورة في تعويض الأضرار التي ألحقها بها من جراء

الحرب . أما بريطانيا العظمى التي كانت حصتها من التعويضات تعطي ما عليها من الدين لاميركا فانها لم تهتم بالامر جدياً ووددت في اعماقها لو تلغى الديون الحربية الخليفة من اساسها . ووافى شهر آب من العام نفسه فبعثت انكلترا الى حلفائها الاوروبيين بمذكرة عرفت بمذكرة بلفور تقول لهم فيها انها تأمل منهم ان يسددوا ما عليهم من ديون لكي يتسنى لها تسديد ما عليها هي الاخرى لاميركا من الديون . فكان لهذه المناورة الانكليزية وقع سيء في الاوساط الاميركية مما جعل الرأي العام يعرب عن رغبته في التمسك بالديون وعدم إلغائها مطلقاً .

وما عم الامر ان عقدت بريطانيا العظمى واميركا اتفاقاً (في كانون الاول من العام ١٩٢٢) يقضي على بريطانيا بدفع الدين الاميركي مع الفائدة (٣٣ مليون دولار تقريباً) على اثنين وستين قسطاً سنوياً . إلا ان بريطانيا لم تقبض شيئاً من الدول الاوروبية الخليفة المدينة لها حتى سنة ١٩٢٦ عندما عقدت معها اتفاقات على غرار الاتفاق الانكليزي - الاميركي يلزم كلاً من فرنسا وايطاليا ورومانيا ويوغوسلافيا واليونان والبرتغال بدفع اقساط سنوية تسدد بها ديونها لها وللولايات المتحدة تبعاً لما جاء في تسوية دوز . وقد استوفت اميركا ديونها من انكلترا بعد حسم مبلغ ثلاثين في المئة . أما بريطانيا فقد حسمت لايطاليا ثمانين في المئة من الدين الاساسي ، وستين في المئة ويزيد لسائر الحلفاء المدينين ...

وجدير بالذكر ان ما تسلمته بريطانيا من المال عن طريق التعويضات الحربية وتسديد الديون لم يبلغ قيمة ما دفعته لاميركا تسديداً لديونها . ومهما يكن من امر فان الديون كافة كانت تعود

في النهاية الى الخزينة الاميركية .

وواصلت عصبة الامم سياسة الاغاثة والانعاش التي دشنتها في النمسا والمجر وكان نجاحها عظيماً . فقد عقدت اليونان ، وبلغاريا ، واستونيا ، ومدينة دانتويغ الحرة تحت إشرافها من العام ١٩٢٤ حتى ١٩٢٨ قروضاً مالية اُكْتُبِت في اكثرها الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى . فكان الازدهار نتيجة هذا « النشاط » المالي ، مع العلم ان الازدهار الاقتصادي كان شرطاً اساسياً لتحسين العلاقات السياسية بين دول اوروبا الكبرى .

ميشاق جينيف

بعد ان وقّع ماكدونالد وهريو في آب ١٩٢٤ اتفاقاً بشأن مشروع دوز ذهباً لحضور اجتماع الجمعية العمومية في عصبة الامم بجنيف حيث بذلوا جهداً مشكوراً لحل مشكلة المشاكل في نظر فرنسا ألا وهي سلامتها ، وضمانة هذه السلامة .

فقد صرحت فرنسا في العام ١٩٢٢ وبعد جهود عصبة الامم المتتالية لحل مشكلة نزع السلاح بانها لا تستطيع ان تنزع سلاحها او تخفض منه ما لم تؤمن سلامتها . وهكذا نرى ان وجهة النظر الفرنسية فيما يتعلق بالسلامة وضمانتها لم تبق هي اياها . فقد تشعبت الآن بعد ان اصبح لفرنسا حلفاء وزبائن في شرق اوروبا تهتمها سلامتهم بقدر ما تهتمها سلامتها نفسها . ولذا راحت تطالب بضمانة جديدة لها وحلفائها الشرقيين . وكانت مناقشات نزع السلاح في جنيف فرصة سانحة للمطالبة بهذه الضمانة . فاذا تكلمت مطالب فرنسا بالنجاح فان ذلك يُعدّ فوزاً منقطع النظير . اما في حال

اخفاؤها وردّ مطالبها فانها تجد نفسها في حل من نزع سلاحها هي وحلفاؤها .

ووقفت البعثة البريطانية في جنيف على دقائق المناورة الفرنسية ووافقت على هذه الشروط التي وضعتها فرنسا. واجتمعت اللجنة المختلطة الموقّعة (اللجنة التي نيّطت بها دراسة مشكلة نزع السلاح) ووضعت مشروع « معاهدة تعاون متبادل » تتضمن بنوداً غامضة بعض الشيء تتعلق بنزع السلاح في المستقبل ، وبنوداً واضحة محكمة تتعلق بالضمانات للسلامة الحاضرة . فكل نزاع مسلح ينشب في المستقبل يجب ان يعقبه اجتماع مجلس العصبة في الايام الاربعة من نشوبه فيقرر اي جانب هو المعتدي ، ويحتم على اعضاء العصبة ان يؤدوا المساعدة العسكرية اللازمة للجانب المعتدى عليه . اما الحكمة من ذلك فهي تدعيم المادة السادسة عشرة من قانون العصبة بجعل العقوبات اوتوماتيكية واجبارية .

واجتمعت الجمعية العمومية في العام ١٩٢٣ ، فلم يحضر الاجتماع وزراء مسؤولون من الدول الكبرى ، فحولت مشروع « معاهدة التعاون المتبادل » إلى الحكومات المختلفة لدراسته وإبداء رأيها فيه . فكانت النتيجة ان وافقت عليه فرنسا واكثرية حلفائها وسائر دول اوروبا الشرقية الصغيرة بحماسة بالغة ، ورفضته رفضاً باتاً بريطانيا العظمى وبلدان الدومنيون والبلدان السكندينافية وهولندا — هذه الدول التي لم تكن مستعدة لزيادة التزاماتها .

ولكن ظهور ماكدونالد والى جانبه هريو معاً في جلسة الجمعية العمومية في السنة التالية كان كافياً لتحسين الجو ، وحافزاً للوصول الى حل وسط يوفق بين وجهتي النظر اللتين لم يكن ثمة ثالثة لهما في

الوقت الحاضر . وفي العام ١٩٢٤ أبرمت الجمعية المشروع الذي وضعته اللجنة المختلطة الموقته وقدمته باجماع الآراء الى مختلف الحكومات طالبة اليها الموافقة على ما 'عرف فيما بعد بميثاق جنيف . اما عنوانه الحقيقي فهو « ميثاق تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية » .

لقد جاء ميثاق جنيف يدعم دستور العصبة ، ويعزز السلامة الدولية بجعله التحكيم اجبارياً ، ويسده الثغرات التي تتسرب منها الحرب ، ويحيل كل المنازعات ذات الطابع القانوني الى محكمة العدل الدولية العليا لتفصل فيها ، ويكون قرارها ملازماً للفريقين صاحبي العلاقة . اما فيما عدا ذلك من الخلافات فتظل طرق معالجتها المنصوص عليها في ميثاق العصبة معمولاً بها ومرعية الاجراء . لهذا نص الميثاق على ان مجلس العصبة ، في حال عجزه عن وضع حد للخلاف بين طرفين لتعذر اجماع الاصوات ، يجب ان يحيل الخلاف الى لجنة للتحكيم تكون مقرراتها ملازمة . ونص الميثاق (وهذا اقتراح المندوبين اليابانيين) على ان 'تحل' الخلافات الدولية الداخلية التي لا دخل للعصبة فيها بموجب التوفيق حسب ما جاء في المادة الحادية عشرة من دستور العصبة ، كما نص على ان الدولة التي ترفع مشكلة الخلاف الى المجلس في جنيف لا 'تعتبر دولة معتدية' . ولكي يحفظ ميثاق جنيف التوازن بين السلامة ونزع السلاح اقترح ان يجتمع مؤتمر نزع السلاح في الخامس عشر من حزيران العام ١٩٢٥ شريطة ان تكون اكثرية الدول قد ابرمت الميثاق قبل ذلك التاريخ .

هذا ، ولم يأت ميثاق جنيف بجديد لتعزيز سلطات مجلس العصبة

وتقويتها فيما يتعلق بالمادة السادسة عشرة ، او لجعل العقوبات العسكرية إجبارية ، الأمر الذي لم يرض فرنسا كما لم ترضها من قبل معاهدة التعاون المتبادل . غير ان حكومة العام ١٩٢٤ اختارت اهون الشرين فقبلتها وأبرمتها وذلك بعملها هذا على النهج السياسي الجديد الذي اتبعتته منذ سقوط بوانكاريه . وبما يجدر ذكره ان حسنة ميثاق جينيف ، في نظر فرنسا وحلفائها ، انه أقر الوضع الراهن وأبقى على التسوية الأرضية التي أقرتها معاهدة الصلح ، وانه لم يوجد أداة خاصة لتعديل هذه التسوية . وكانت ألمانيا لا تزال خارج العصبة فوقّعت على الميثاق هي وسائر الدول الصغيرة العدو السابقة .

وانقرط عقد اجتماع الجمعية في جينيف ، فقامت خلافات تتعلق بالمواد التي تقضي بأحالة المنازعات الدولية الداخلية الى مجلس العصبة بموجب المادة الحادية عشرة من قانونها . وكانت غاية اليابان من تقديم هذا الاقتراح واضحة معروفة . فقد حذت كندا ، واوستراليا ، ونيوزيلندا حذو الولايات المتحدة الأميركية في الحؤول بين اليابانيين والمهاجرة الى أراضيها . ولهذا جاءت اليابان تطالب بحقها في الاحتجاج لجينيف على هذه الاجراءات ، والمادة الحادية عشرة من قانون العصبة مطاطة تحتل التأويل وتحول اليابان هذا الحق . ولكن بلدان الدومنيون لم تكن مستعدة لأن تدع العصبة تتدخل في شؤونها الداخلية وخاصة بقوانين المهاجرة . وسرعان ما تبين ان هذه الدول ستوفض إبرام ميثاق جينيف للسبب المتقدم .

كذلك لم ترق مسألة التحكيم الاجباري في نظر بريطانيا

العظمى ودول الدومنيون لأنها ليست من تقاليدهم في شيء ،
ويصعب على الرأي العام فيها ان يأخذ بها . ومع ان الحكومات
الانكليزية المتتابعة كانت دائماً تجدد ولاءها واحترامها لميثاق عصبة
الأمم فان العقوبات لم تكن « شعبية » في أية ناحية من نواحي
الامبراطورية البريطانية المتراامية الأطراف . فميثاق جينيف الذي
لم يعدل المادة السادسة عشرة من دستور العصبة يعني ان زيادة
انواع الخلافات التي يحق للمجلس الفصل فيها سيجر حتماً الى زيادة في
عدد الخلافات التي ستطبق فيها العقوبات . ومن هنا كانت معارضة
الدومنيون لما جاء في ميثاق جينيف ، يساندها عدم موافقة مجلس
العموم البريطاني على زيادة تعهدات انكلترا فيما يتعلق بميثاق
الأمم كافية لرفض الميثاق حتى ولو كانت الحكومة التي أقرته
لا تزال في دست الحكم . فقد خلفت وزارة المحافظين برئاسة
بولدوين وزارة ماكدونالد العمالية بعد الانتخابات التي جرت عقيب
ضجة « رسالة زينوفايف » . وهكذا خنق الميثاق وهو بعد في
المهد . ففي شباط ١٩٣٥ أعلن اوستن تشمبرلن ، وزير خارجية
بريطانيا الجديد ، في مجلس عصبة الأمم ان حكومته قررت رفض
ميثاق جينيف .

ميثاق لوكارنو

وبموت ميثاق جينيف فقدت فرنسا الأمل بضمان سلامتها ،
وألقت كل تبعه في ذلك على بريطانيا العظمى . وباتت الوسيلة الوحيدة
لتأمين سلامتها هي الرجوع الى الخطة الاولى التي تقضي بضمان
انكلترا لحدود الراين الفرنسية . وسرعان ما وُجد الحل لهذه

المشكلة المعقدة . وكانت ألمانيا هي صاحبة الاقتراح .
 ففي اواخر العام ١٩٢٢ اقترحت الحكومة الألمانية على
 الحكومة الفرنسية الدخول في مفاوضات بشأن عقد اتفاق تشترك
 فيه كل من بلجيكا وبريطانيا العظمى ، وتتعهد هذه الدول الاربع
 بعدم اللجوء الى الحرب مدة جيل كامل .
 وقد رُفع هذا الاقتراح الى الحكومة الفرنسية عن طريق
 الحكومة الاميركية التي دعيت لكي تمثل دور « القيم » على
 المشروع . وكان ذلك عشية احتلال الفرنسيين لمنطقة الرور مما
 جعل بوانكاريه يرفض الاقتراح الالماني لأنه رأى فيه فائدة لألمانيا
 تفوق ما ينتظر من فائدته لفرنسا . فألمانيا تخشى اعتداءً يجيئها من
 فرنسا وليس العكس . وما زالت ألمانيا تلح وتلحف في طلب اخذ
 الاقتراح بعين الاعتبار طيلة سنتين حتى كانت « ولادة » ميثاق
 جينيف و « وفاته » ، فلاقى الاقتراح الالماني آذاناً مصغية بعد ان
 تحققت فرنسا من ان التعاون مع الولايات المتحدة الاميركية
 بشأن مسألة سياسية اوروبية يجب ان يُصرف عنه النظر نهائياً .
 ووجدت بريطانيا العظمى وجهاً لوجه مع ألمانيا من جهة وفرنسا
 من جهة اخرى ، فلم ترَ بداً من التدخل ، وحدها من دون بلدان
 الدومنيون ، في مسألة ضمانة الحدود الفرنسية - الألمانية ضد اي
 اعتداء يأتي من ناحية ألمانيا . وكانت كذلك على استعداد لأن
 تضمن الحدود نفسها ضد اعتداء يستهدف ألمانيا من جهة فرنسا .
 هذا هو اساس ميثاق لوكارنو الشهير . فقد تواتت الاتصالات
 والمحادثات طيلة صيف العام ١٩٢٥ بالطرق الدبلوماسية ، وسرعان
 ما اخذ « الطفل الجديد » يتكون . ووُضعت الحدود الألمانية -

البلجيكية على المستوى نفسه، ومُنحت الضمانة نفسها . ولم تقتصر الضمانة على الحدود فحسب بل تعدتها الى المنطقة المنزوع سلاحها والتي لم يسمح لألمانيا باقامة تحصينات او ترك جيوش فيها . ودخلت ايطاليا كضامنة اخرى . وقد نص الميثاق على ان تنضم المانيا الى عصبة الامم وتحتل مقعداً دائماً في مجلس العصبة اسوة بالدول الكبرى حال التوقيع على المعاهدة .

غير ان ثمة عقبتين اعترضتا السبيل ، اولاهما تتعلق بحدود المانيا مع تشيكوسلوفاكيا ومع بولونيا . فالمانيا التي اعترفت بحدودها الغربية كما نصت عليها تسوية الصلح لم تكن لتعترف بحدودها الشرقية مجال من الاحوال . فقد قالت بصريح العبارة انها لا تنظر إلى حدودها في الشرق كأنها حدود نهائية مع انه لم يبدر منها ما يشير إلى انها تريد ان تحقق رغباتها بالقوة والعنف . وكان موقف المانيا في هذا الصدد يحاكي موقف بريطانيا التي رضيت بضمان الحدود الالمانية الغربية من دون الحدود الشرقية وسواها . ولكن العقبة سرعان ما دُلت ، فعقدت المانيا معاهدات تحكيم على حدة مع كل من بولونيا ، وتشيكوسلوفاكيا . كذلك عقدت فرنسا اتفاقيتين مع الدولتين المذكورتين ضمنتهما فيها حدودها .

اما العقبة الثانية فكانت صداقة المانيا مع الاتحاد السوفياتي التي ترجع الى ايام رابالو . فقد كانت المانيا تخشى ان تلجأ الدول الغربية الى امتشاق الحسام ضد الاتحاد السوفياتي تطبيقاً للمادة السادسة عشرة من قانون عصبة الامم ، فتدعى هي للاشتراك في تطبيق هذه العقوبة العسكرية على كره منها . ولكن مخاوفها تبددت على اثر تسلمها رسالة من دول لوكارنو تفيد ان المانيا ،

بصفتها من أعضاء عصبة الأمم، استدعى إلى التعاون مع سائر الأعضاء في تطبيق نصوص قانون العصبة « إلى حد يتلاءم مع موقفها العسكري ، كما أن موقعها الجغرافي سيؤخذ بعين الاعتبار » . وقد تحمل ذلك على محمل أن ألمانيا ، هذه الدولة المنزوع سلاحها ، لن تدعى إلى الاشتراك في تطبيق العقوبات العسكرية ضد الاتحاد السوفياتي .

وفي تشرين الأول من العام ١٩٢٥ اجتمع وزراء خارجية الدول ذات العلاقة في مدينة لوكارنو السويسرية الواقعة على ضفاف إحدى البحيرات الجميلة حيث توصلوا في السادس عشر منه إلى عقد هذه الاتفاقات الثلاثة :

(١) اتفاق يضمن الحدود الفرنسية - الألمانية ، والحدود البلجيكية - الألمانية (أو ميثاق لوكارنو الحقيقي) .

(٢) اتفاق تحكيم بين ألمانيا من جهة ، وفرنسا ، وبلجيكا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبولونيا من جهة أخرى .

(٣) اتفاق ضمانات متبادلة بين فرنسا من جهة ، وبين تشيكوسلوفاكيا وبولونيا من جهة أخرى .

ولم يُوقع على هذه الاتفاقات رسمياً إلا في لندن في أول كانون الأول ١٩٢٥ .

وهكذا يتبين لنا بوضوح أن التعهدات التي تنص عليها الاتفاقات المعقودة بين الدول بمحض اختيارها ورضاها هي التعهدات التي يتقيد بها أصحابها ادبياً وشرعياً أكثر مما يتقيدون بالتعهدات التي تنص عليها اتفاقات مفروضة فرضاً . فميثاق لوكارنو من هذه الناحية أهم من معاهدة فرساي وأبقى على

الايام . كذلك نرى ان استعداد بريطانيا العظمى لضمان حدود
ورفض ضمان حدود اخرى من شأنه ان يقسم الحدود ، من حيث
السلامة الفعلية ، الى درجتين : اولى وثانية .

وقد صرحت بريطانيا بانه لا يمكنها ان تمتشق الحسام من اجل
الحدود الشرقية . وعلى هذا يكون ميثاق لوكارنو ضربة قاضية
على كل من معاهدة فرساي وقانون عصبة الامم . ويدل الميثاق
على ان الحكومات المختلفة لا تقدم على عمل دفاعي عن حدود
لا يكون لها بها علاقة او مصلحة مباشرة . ولم تمضِ عشر سنين
حتى تبين للعالم اجمع ان الدول تتمشى على هذه السياسة .

وقد ساعد ميثاق لوكارنو على إقرار السلم والهدوء في اوروبا
بالتوفيق بين المطالب الفرنسية والالمانية ، كما ساعد على اتمام العمل
الذي باشره مشروع دوز وهو جلب المانيا الى حظيرة الامم
الكبرى ، ليس على قدم المساواة معها (بسبب نزع السلاح
والصفة العسكرية) ، بل كعضو محترم لا يختلف في شيء تقريباً
عن سائر الاعضاء . ووصف اوستن تشمبرلن ميثاق لوكارنو بقوله :
« انه الخط الفاصل الحقيقي بين سني الحرب وسني السلام ! »

الفصل الخامس

عصبة الامم في اوجها

بلغت عصبة الامم في الفترة الممتدة من العام ١٩٢٤ الى العام ١٩٣٠ أوج عزّها وسلطتها. فقد كان مندوبو الدول اعضاء العصبة قبل سنة ١٩٢٤ شخصيات بارزة حقاً ، وكان لوجود وزراء الخارجية في مؤسسة جنيف دفعة واحدة وقعه واثره . فلما ظهر ماكدونالد وهريو معاً في جنيف في اثناء انعقاد الجمعية العام ١٩٢٤ اخذت الامور تسير سيراً حسناً ، وارتفع شأن العصبة وقدرها في أعين الجميع . ومنذ ذلك الحين ووزراء خارجية بريطانيا العظمى وفرنسا والمانيا (طوال مدة عضويتها) يواظبون على حضور قسم كبير من كل دورة من دورات الجمعية وعلى حضور كل جلسات المجلس في كل دورة تقريباً . وسرعان ما حذا وزراء خارجية سائر الدول الاوروبية حذو زملائهم الثلاثة ، حتى باتت جنيف ملتقى الساسة الاوروبيين . وما وافت سنة ١٩٢٩ حتى كان يحضر الجلسات وزراء الدول الاوروبية جميعاً . اما دول القارات الاخرى فقد كان يمثلها في جنيف إما وزراؤها المفوضون المقيمون في العواصم الاوروبية ، أو مندوبون رسميون اخصائون

مقيمون في جنيف من اجل هذا الغرض .

عندما عقد ميثاق لوكارنو دعيت الجمعية الى الانعقاد في آذار من العام ١٩٢٦ في دورة استثنائية، وفي اثناء دورة المجلس العادية، بغية قبول انضمام المانيا الى عصبة الامم واعطاها مقعداً دائماً في المجلس . وكانت هذه المناسبة نقطة تحول عظيمة في تاريخ عصبة جنيف . ولم تمنع الدول في انضمام المانيا الى العصبة التي كانت الانضمام اليها في اول الأمر مقصوراً على الدول المنتصرة من اجل الابقاء على الوضع الجديد الذي اوجدته التسوية الاوروبية عام ١٩١٩ . غير ان عقبة كأداء اعترضت اعطاء المانيا مقعداً دائماً في المجلس ، فقد نص ميثاق العصبة على ان يتألف المجلس من الدول الخمس المنتصرة وهي بريطانيا العظمى ، وفرنسا ، وايطاليا ، والولايات المتحدة الاميركية ، واليابان كاعضاء دائمين ، ومن اعضاء اربعة غير دائمين تنتخبهم الجمعية . ويحق للمجلس بقرار يتخذ بتصويت اجماعي تصدقه اكثرية الجمعية زيادة عضوية المجلس الدائمة . وبعد انضمام الولايات المتحدة الى العصبة اصبح اعضاء المجلس الدائمون اربعة لا خمسة . وضغطت الدول الصغرى في العام ١٩٢٢ على المجلس الذي نزل عند رغبتها ورفع عدد الاعضاء غير الدائمين من اربعة الى ستة .

هكذا كانت الظروف في آذار من العام ١٩٢٦ عندما التأم المجلس ليلفظ قراره بصدد طلب المانيا اعطاءها مقعداً دائماً فيه . والمقصود من فتح باب زيادة اعضاء المجلس الدائمين ضم الدول الكبرى التي لم تدخل العصبة منذ نشوئها كالمانيا وروسيا السوفياتية

مثلاً . فلما رفعت المانيا طلبها بعد عقد ميثاق لوكارنو ، للانضمام الى العصبة واحتلال مقعد دائم في مجلسها ، قدّمت كل من بولونيا واسبانيا والبرازيل طلبات بشأن منحها مقاعد دائمة في المجلس . ولم يكن مطلب بولونيا عن عبث ، لأنها ، وإن لم تكن ضمن دائرة الدول الكبرى ، دولة تسيطر على موقع استراتيجي هام في القارة الاوروبية ، كما ان عدد سكانها لا يقل كثيراً عن عدد سكان ايطاليا . وجاء ميثاق لوكارنو فأفصح عن نية فرنسا في تقديم مصالحها على مصالح بولونيا . أما غاية بولونيا من التربع في مقعد دائم في المجلس فهي الحصول على صوت يمكنها به ان تعارض فرنسا وبريطانيا العظمى اذا ما حاولتا أو أظهرتا رغبة في الوصول الى اتفاق مع المانيا على حسابها . أما المانيا فكانت تستطيع القول ان المقعد الدائم في المجلس وُعدت به وحدها ومن دون سائر الدول لأن هذا الوعد هو جزء من المساومة التي حصلت في اثناء المفاوضات التي اسفرت عن عقد ميثاق لوكارنو .

وجدير بالذكر ان الرأي العام الانكليزي ، وأغلبية المندوبين في جينيف أقرّوا بشرعية المطلب الالمانى وعارضوا كل ما عداه . غير ان اوستن تشمبرلن ، لسوء الحظ ، دعم المطلب الاسباني بما شجع بريان ، وزير الشؤون الخارجية الفرنسية الجديد ، على تبني قضية بولونيا . واسبانيا والبرازيل كلتاهما من اعضاء المجلس غير الدائمين . ولما كان صوتاهما ضروريين لدخول المانيا عصبة الامم ، فانها رفضت منحها صوتيهما ما لم يؤخذ طلبها بعين الاعتبار . وتعدت الأمور ، واختلطت على المجلس السبل ، فلم يستطع الوصول الى قرار ما ، وانقرط عقد الجمعية دون ان تحقق شيئاً . وهكذا بقيت

ألمانيا ، بالرغم من ميثاق لوكارنو ، خارج العصبة .
 وتشكلت في صيف العام ١٩٢٦ لجنة من المجلس لبحث القضية
 وراحت تبذل الجهود لحلها ، حتى وجدت في النهاية الحل الوسط
 ويقضي بزيادة عدد الاعضاء غير الدائمين من ستة الى سبعة ، بجواز
 تجديد انتخاب ثلاثة اعضاء للمرة الثانية بعد انتهاء مدتهم وهي ثلاث
 سنوات ، وذلك على ان يحصلوا على ثلثي اصوات الجمعية . وعلى هذا
 ظهرت فئة ثالثة من الاعضاء في المجلس هي فئة الاعضاء نصف
 الدائمين ، وكان الغرض من انشائها تلبية حاجات الدول التي ليست
 بالصغيرة ولا بالكبيرة بل تقع بين بين . ورضيت كل من ألمانيا
 وبولونيا بهذا الحل الوسط بعد ان فهمت بولونيا من ذلك انها
 ستحتل مقعداً من المقاعد نصف الدائمة في مجلس العصبة ، بينما
 رفضته اسبانيا والبرازيل وانسجبتا من العصبة لكي لا تكونا حجر
 عثرة في سبيل انضمام ألمانيا اليها . وقد تم دخول ألمانيا الى العصبة
 في اثناء انعقاد الجمعية في ايلول العام ١٩٢٦ ، واحتلت مقعدها
 الدائم في المجلس بين مظاهر الحماسة والترحيب . وهكذا استطاع
 شتريزمان بمنكته السياسية وتفوقه العظيم ان يضم جراح بلاده
 ويرفعها الى مستوى سائر الدول التي تتمتع بالحياة الحرة المستقلة .
 غير ان هذا لم يرض طبعاً الفئة الألمانية التي كانت تعارض في
 دخول ألمانيا العصبة . وكانت ألمانيا قد عقدت في تلك الآونة
 (نيسان ١٩٢٦) معاهدة جديدة مع الاتحاد السوفياتي اكدت
 فيها الدولتان ولاءهما لمعاهدة رابالو وتعهدتا بالمحافظة على الحياد
 التام في حال وقوع احدهما فريسة للاعتداء .
 وبانضمام ألمانيا الى العصبة بلغت هذه المؤسسة ذروة مجدها

وبأسها .

ويحسن بنا في هذا المقام الكلام بإيجاز على « تركيب » العصبة في العقد الاول من حياتها . فقد كانت الولايات المتحدة الاميركية ، والبرازيل ، والارجنتين (الاميركتان الشمالية والجنوبية) خارج مؤسسة جينيف ، وكانت مساهمة سائر دول اميركا الجنوبية واميركا الوسطى الصغرى ضئيلة معنوياً ومادياً . اما في الشرق الاقصى فقد كانت الصين ، واليابان ، وسيام ، والهند داخلة في العصبة ، كما كانت ايران دون سائر دول الشرق الاوسط من اعضاء العصبة . ومن افريقيا تمثل كل من اتحاد افريقيا الجنوبية ، وليبيريا ، والحبشة في جينيف . اما القارة الخامسة فقد مثلتها في عصبة الامم اوستراليا ، ونيوزيلندا . وعلى هذا تكون اوروبا سلسلة العصبة الفقيرة ولولب حركتها . واكتمل عقدها بعودة اسبانيا اليها في العام ١٩٢٨ ، ولم يبق خارجها من الدول الكبرى غير الاتحاد السوفياتي .

وقفت روسيا السوفياتية هذا الموقف من عصبة الامم لأنها تتألف من اعضاء رأسماليين . وكانت العلاقات بينها وبين بريطانيا العظمى تسير من سيء إلى أسوأ منذ العام ١٩٢٤ حتى جرى الاضراب العام في انكلترا ١٩٢٦ ، فاتهم البريطانيون الشيوعيين بالتحريض على ذلك . وفي السنة التالية دهمت الحكومة البريطانية مؤسسة «اركوس» التجارية السوفياتية الرسمية في انكلترا واكتشفت وثائق تثبت دسائس الروس المدبرة ضد الامبراطورية البريطانية . فلم يكن منها الا أن تقضت ، في الحال ، الاتفاق التجاري المعقود بينهما العام ١٩٢١ ، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية معها . إلا ان

هذا الخلاف لم يمنع الاتحاد السوفياتي من ترك عزله . فقد اخذت علاقاته مع ايطاليا وفرنسا تتحسن يوماً عن يوم ، وظلت علاقاته حسنة مع المانيا لم يطرأ عليها تبدل بسبب دخول المانيا العصبية . ومع ان الساسة السوفيات كانوا يهزأون من عصبية الامم ، فان الحكومة الروسية في العام ١٩٢٧ حذت حذو الولايات المتحدة من هذه العصبية بالتعاون المنظم في المسائل الاقتصادية والانسانية والجهود المبذولة لنزع السلاح . وفي السنة نفسها هبط جينيف مندوبون سوفيات للمرة الاولى لحضور جلسات مؤتمر اقتصادي عام ، وجلسات اللجنة التحضيرية لمؤتمر نزع السلاح .

العصبية صانعة السلم

كانت مهمة العصبية الرئيسية ، وقضي عليها أن تبقى ، منع الحرب بتسوية الخلافات بالطرق السلمية . غير أن سلطتها التشريعية حتى في ايام عزها ومجدها ، لم تكن عالمية شاملة . من ذلك ان حكومة نيكاراغوى شكت المكسيك الى عصبية الأمم واتهمتها بمساعدة أعدائها السياسيين . فلم يكن من حكومة واشنطن إلا أن ارسلت سرباً من سفنها الى نيكاراغوى بغية « المحافظة على حياة الاميركيين والاجانب وتملكاتهم » . ولم تمنع العصبية في هذه الخطوة التي خطتها الولايات المتحدة بحجة ان المحافظة على الأمن في اميركا الوسطى ليست من الشؤون التي تستدعي تدخل مؤسسة جينيف .

كذلك العلاقات الخاصة بين بريطانيا العظمى ومصر التي أعتُرف باستقلالها عام ١٩٢٢ حالت دون انضمام مصر الى العصبية

وحالت بالتالي دون لجوء مصر الى جينيف كلما اقتضت ذلك
 طبيعة العلاقات المشار اليها . والخلافات بين الصين والدول
 الكبرى بشأن المعاهدات التي منحت الأجانب حقوقاً خاصة في
 الصين لم تكن معتبرة من الامور التي يستحسن رفعها الى العصبة
 لتفصل فيها . وفي ما عدا ذلك فقد رُفعت الى العصبة مشا كل عدة
 من جميع نواحي المعمور طول المدة التي أعقبت نشوءها . وسنفصل
 فيما يلي ثلاثة من هذه الخلافات التي كادت تؤدي الى الحرب .
 قامت المشكلة الأولى بسبب معاهدة الصلح مع تركيا . فقد
 نصت المعاهدة على ان تعين عصبة الامم الحدود بين تركيا
 والعراق في حال عدم اتفاق الحكومتين البريطانية والتركية عليها .
 وفي خريف العام ١٩٢٤ عين مجلس العصبة لجنة حيادية لتخطيط
 الحدود حسب ما يتفق مع العدل والمنطق وواقع الحال . وكانت
 ولاية الموصل نقطة الخلاف بين البلدين ، وهي بقعة من الأرض
 يقطنها خليط من الأكراد والأتراك والعرب ظل الانكليز يحتلونها
 منذ عقد الهدنة . وبينما كانت اللجنة تقوم باعمالها ثار الاكراد في
 تركيا ضد الحكومة ، فاضطرت الحكومة التركية لأن تقمع
 الثورة بالقوة . فلجأ الكثيرون الى الموصل حيث حدثت مناوشات
 ذات بال . وكانت الحالة جد حرجية والموقف يندر بتفاقم الأمور
 فقرر المجلس ان يبعث لجنة ثانية ترفع اليه تقريراً عن الاضطرابات .
 فقامت اللجنة بمهمتها في اوائل العام ١٩٢٥ ، ووضعت تقريراً
 لم يكن في مصلحة الاتراك ، شاجبة فيه اساليب الادارة التركية .
 وكان لهذا التقرير اثر كبير في تحديد التخوم التي جعلت ولاية
 الموصل تابعة للعراق . وسحبت تركيا ممثلها من المجلس خلال

المرحلة النهائية من المباحثات ، قائلة انها تقبل بقرار المجلس مهما يكن . ورفعت القضية الى محكمة العدل الدولية الدائمة ففصلت فيها ، وصرحت بان اصوات الدول ذات العلاقة ليست ضرورية لجعل قرار المجلس ملازماً وذلك عملاً بنص معاهدة لوزان . وتلكتأت تركيا بادىء ذي بدء ، ولكنها سلمت بواقع الأمر واقرت الحدود الجديدة التي كرسها نهائياً معاهدة عقدت في حزيران من العام ١٩٢٦ بين كل من بريطانيا العظمى وتركيا والعراق .

أما المشكلة الثانية فظهرت في البلقان . فقد كانت الحدود بين اليونان وبلغاريا ، طوال عدة سنوات بعد الحرب ، مسرحاً لاضطرابات ومنازعات من وقت لآخر تقوم بها عصابات مقدونية . وفي تشرين الأول من العام ١٩٢٥ اسفر حادث جرى هناك عن مقتل قائد احد مخافر الحدود اليونانية وأحد رجاله . فثارت ثورة اليونانيين واختوتت قوة من الجيش الحدود البلقارية . فرفعت الحكومة البلقارية القضية الى عصبة الأمم بموجب المادة الحادية عشرة من قانونها . واجتمع المجلس على الفور في باريس ونصح للحكومة اليونانية بسحب جنودها ، وطلب الى الحكومات البريطانية والفرنسية والايطالية ان ترسل ضباطاً الى مكان الحادث للتحقيق . وانسحب الجنود اليونانيون من الأراضي البلقارية ، وحكم على اليونان بدفع تعويض لبلغاريا لخرقها حرمة أراضيها تحدد مقداره لجنة من العصبة . ولم تعترض اليونان على هذا الحكم .

أما الخلاف الثالث فكان في شرق أوروبا . فقد قطعت ليتوانيا علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع حكومة بولونيا . وأعلنت « حالة الحرب » بينها على أثر رفضها قرار الحكومات الخليفة

القاضي بضم فيلنا الى بولونيا . وأقفلت الحدود في وجه التجارة البرية والحديدية والنهرية ، وحصلت اضطرابات كثيرة كادت تجر الى نزاع مسلح . وفي خريف العام ١٩٢٧ اغتتم فولديماراس ، دكتاتور ليتوانيا الصغير العنيد ، فرصة طرد بعض الليتوانيين من فيلنا ليرفع الشكوى الى العصبة بموجب المادة الحادية عشرة من الدستور . فاجتمع المجلس في العاشر من كانون الاول في جلسة تاريخية حضرها الدكتاتوران فولديماراس وبلسود كسي ، زعيم بولونيا ، ووقفا وجهاً لوجه . وأسفرت هذه المقابلة عن القرار القائل بان « حالة الحرب بين عضوين من اعضاء المجلس تناقض روح الميثاق ونصه » ، وان ليتوانيا بالتالي لا تعتبر نفسها بعد ذلك التاريخ في حالة حرب مع بولونيا . ولم يتفاوض البلدان كما كان منتظراً ، وظلت العلاقات الدبلوماسية والتجارية مقطوعة بينهما . ولكن مهما يكن من الأمر فان مناقشة الحلاف البولوني-الليتواني القديم في جينيف ساعد على تنقية الجو ، كما ساعد على تقريب وجهات النظر بينهما .

هذه هي المشاكل التي عاجلتها العصبة ، وهي معالجة تثير بعض التعليق . فقضية الموصل ، والقضية البولونية-الليتوانية قضيتان قام الحلاف حولهما بين دولتين كبيره وصغيرة . وفي كلتا الحالتين كانت الدولة الكبيرة هي التي تسيطر على الارض المختلف عليها . وقد ساعدت العصبة على اقناع الدولة الصغيرة بالتراجع عن « حقوقها » والتسليم بالأمر للدولة الكبيرة . أما الحلاف اليوناني-البulgاري فقد كان بين دولتين ضعيفتين ليس لاحدهما اصدقاء اقوياء في المجلس مما سهّل الأمر على العصبة وجعل المجلس يتخذ قراره

التزیه . فكان عمل العصبة هذا الذي حال دون نشوب الحرب في
البلقان اعظم عمل قامت به لمنع الدول المتنازعة من اللجوء الى
الحرب كوسيلة للحفاظ على ما تحسبه حقاً من حقوقها .
وجدير بالذكر ان عمل العصبة في القضايا الثلاث اقتصر على
التراضي والتوفيق بين وجهات النظر وتقديم الحل على هذا الاساس .
وهكذا كانت العصبة تركز في نشاطها على سلطتها الادبية ، وهي
السلطة الوحيدة التي تخولها اياها المادة الحادية عشرة من دستورها .
ولم يحدث قبل العام ١٩٣٢ ان لجأت العصبة الى حل القضايا المعروضة
عليها باستخدام العقوبات التي تنص عليها المادتان الخامسة عشرة
والسادسة عشرة .

بعض مظاهر نشاط العصبة

ومع ان مهمة العصبة الرئيسية هي الحفاظ على السلام فان
تاريخ العلاقات الدولية منذ العام ١٩١٩ لا يكتمل ما لم نلقي
نظرة على نشاط العصبة الداخلي ، لأن هذا النشاط أصبح
جزءاً لا يتجزأ من الحياة السياسية الدولية .
ومن مظاهر نشاط العصبة الاعمال السياسية التي قامت بها .
فكانت هناك لجنة الانتداب وتألّف من احد عشر خبيراً
بالشؤون الادارية وبنظام الحكومة في المستعمرات ، وتجتمع
مرتين في السنة في جنيف لتتلقى تقارير سنوية من الدول التي
نيطت بها مهمة الانتداب على مستعمرات الاعداء السابقين
وممتلكاتهم . وبعد مراجعة هذه التقارير ترفعها اللجنة الى مجلس
العصبة مع التعليق على هوامشها . ويأخذ المجلس ما يقع تحت
يديه من هذه المعلومات المتعلقة بالبلدان المشمولة بالانتداب

بمعين الاعتبار . وُتمثل الدولة الموكلة بالانتداب على بقعة ما في المجلس بقطع النظر عما إذا كانت عضواً فيه أم لا .
أما في ما يختص بالأقليات فإن النظام الذي اتُبع يختلف عن نظام الانتداب . فقد كانت العرائض التي تقدمها الأقليات تُرفع مع رد الحكومة ، هدف الشكوى ، الى لجنة من المجلس تضم ثلاثة اعضاء . وتباحث اللجنة الحكومة وحدها بالأمر دون ان يكون للأقليات حق في الكلام أو التظلم . وكانت الاتصالات تنتهي إما بتبوء الحكومة مما نسبته اليها الأقليات ، وإما بالحصول منها على وعد قاطع بالعمل على تلافي اسباب الشكوى . وإذا لم تحصل اللجنة على ما يرضيها فإن في وسعها رفع القضية الى المجلس الذي تكون الدولة المشكومة منها في عداد اعضائه . وعلى هذا تكون قضية الانتدابات والأقليات قائمة على المبدأ نفسه الذي تركز عليه المادة الحادية عشرة من دستور العصبة ، اي ان القرارات تتخذ بالطرق الدبلوماسية كالاقناع ، والتراضي ، والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة .

وكان للعصبة اعمال سياسية عارضة هامة . فقد استطاعت ان تدير بنجاح دفعة الشؤون في مقاطعة السار بواسطة لجنة خاصة من العام ١٩٢٠ حتى العام ١٩٣٥ عندما اجرت في كانون الثاني الاستفتاء العام لتقرير مصير هذه البقعة من الأرض .

وارسلت العصبة مفوضاً سامياً عنها الى مدينة دانتريغ الحرة ليفصل بين الخلافات التي يمكن ان تنشأ بين المدينة وبولونيا ، على ان يبقى للطرفين حق الشكوى الى المجلس في جينيف رأساً في حال عدم موافقتها على قرارات المفوض

السامي . وقد كانت الخلافات بين دانتريغ وبولونيا تستغرق معظم أوقات المجلس حتى العام ١٩٣٤ عندما عقدت الاتفاقية الألمانية البولونية . وكانت أداة العصبة تعالج جميع هذه الخلافات بدقة وعدل . وأوجدت مؤسسة جينيف الاداة الصالحة للتعاون الدولي في الحقل الاقتصادي . فتألفت لجان مالية واقتصادية من خبراء ينتمون الى دول متعددة كانت تجتمع سنوياً في جينيف وتدير اعمال قسمي الاقتصاد والمالية في سكرتارية العصبة . وكانت اللجنة المالية هي المسؤولة عن عقد القروض والاشراف على العمليات المتعلقة بها والمتفرعة عنها . وقد عقد مؤتمر مالي عام في بروكسل العام ١٩٢٠ ، ومؤتمر اقتصادي في جينيف في العام ١٩٢٧ . فانحصرت مهمة الاول بالانشاء والتعمير وتثبيت العملة ، وعالج الثاني مشكلة تخفيض التعرفة الجمركية والحواجز الاقتصادية المفروضة .

أما الناحية الاجتماعية والانسانية من اعمال العصبة فهي في الحقيقة جزء من الاعمال التي كانت جارية قبل الحرب ووقفت بنشوبها . ومن اهم الحملات الاجتماعية واقدمها الحملة ضد الرق . فقد وُقِّع اتفاق بشأن حق الامة الاجتماعية في جينيف سنة ١٩٢٥ ، وقررت العصبة ان تؤلف في العام ١٩٣٢ لجنة دائمة للرق . كذلك تألفت لجان اخرى لمعالجة قضايا تهريب المواد المخدرة والاتجار بها ، والرقيق الابيض ، وحماية الاطفال والمشردين واللاجئين ، والصحة وغير ذلك مما له مساس بحياة الدول والجماعات .

وقد منظمَتان دوليتان مستقلتان تماماً عن العصبة مع انهما تتغذيان ماليّاً من صندوقها ، هما : منظمة العمل الدولية ، ومحكمة العدل الدولية الدائمة .

اوجدت معاهدات الصلح منظمة العمل الدولية ، ومقرها
جينيف ، لكي تساعد على رفع مستوى المعيشة وتحسين حالات العمال
بواسطة الاتفاقات الدولية . وهي بتنظيمها شبيهة بالعصبة ، لها مؤتمرها
السني ، والهيئة الحاكمة ، والمكتب ، يقابل ذلك في العصبة الجمعية ،
والمجلس ، والسكرتارية .

وتتألف منظمة العمل الدولية من اعضاء العصبة كافة ،
كما تتألف البعثة القومية التي تحضر جلسة المؤتمر السني من اربعة
اعضاء : اثنين تعينهم الحكومة ، واثنين تعين احدهما منظمات
اصحاب العمل ، والاخر تعينه النقابات العمالية . وقد عقدت تسع
واربعون معاهدة دولية تتناول مظاهر العمل منذ انشاء هذه
المنظمة إلى نشوب الحرب العالمية الثانية ، وأُبرم اكثرها .

وانشأت العصبة محكمة العدل الدولية الدائمة بموجب المادة
الرابعة عشرة من قانونها بغيّة « الفصل في اي خلاف ذي صبغة
دولية يرفعه اليها الطرفان صاحبا العلاقة » ، ولا بداء النصح بصدد
المشاكل التي يطرحها عليها المجلس او الجمعية . وهي تتألف من خمسة
عشر قاضياً يعينهم المجلس والجمعية لمدة تسع سنوات ، ومقرها
لاهاي في هولندا . ويضم نظام المحكمة مادة تعرف بالمادة
الاختيارية تتعهد الدول الموقعة عليها برفع اي خلاف ذي صبغة
حقوقية يقع بينها وبين سائر اعضاء العصبة لتفصل فيه . وقد وقعت
على هذه المادة خمسون دولة بينها اكثرية الدول الكبرى ، وابدى
بعض الدول تحفظات معينة . وحاولت الحكومة الاميركية مرتين
الانضمام الى محكمة لاهاي الدولية التي كان يجلس فيها قاض اميريكي
ولكن الكونغرس أحبط هذه المحاولات .

الفصل السادس

الحملة ضد الحرب

لم تحلّ معاهدات لوكارنو مشكلة السلامة ، هذه السلامة التي كانت تنشدها فرنسا . لهذا لم تكن حكومة باريس مستعدة لأن تتخلى عن المحالفات التي عقدتها مع دول أوروبا ، أو لأن تنزع سلاحها ما لم تؤمن سلامتها وسلامة حلفائها الذين لم ينفعهم ميثاق لوكارنو في قليل أو كثير . ولذلك اتخذت فرنسا السلامة حجة تدّعت بها لتبرير موقفها من نزع السلاح الذي طغت نغمته في ذلك الحين على كل ما عداها . ففي كل مرة كانت البعثة الانكليزية (والبعثة الألمانية بعد العام ١٩٢٦) تذكّر العصبة بضرورة نزع السلاح ، كانت بعثات فرنسا وبولونيا ودول التحالف الصغير ترفع عقيرتها بالاحتجاج قائلة ان السلامة يجب ان تؤمّن قبل التفكير بنزع السلاح . وانقسم اعضاء العصبة قسمين : قسم يعتقد بان نزع السلاح سيؤدي حتماً إلى تأمين السلامة ، وقسم يعتقد بان تأمين السلامة يجب ان يسبق نزع السلاح . وليس من شك في ان السلامة ونزع السلاح قضيتان مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً . وقد ظلت هذه المشكلة المزوجة شغل العصبة الشاغل مدة طويلة . اما المفاوضات

التي جرت حول نزع السلاح بعد انشاء اللجنة التحضيرية لمؤتمر نزع السلاح في العام ١٩٢٦ فسيأتي الكلام عليها في فصل لاحق . وسنقتصر البحث هنا على مشكلة السلامة ، وكيف عالجتها العصبة ، لأن محاولات العصبة النظرية لايجاد الوسائل الناجعة لتسوية الخلافات الدولية ومنع الحروب بالطرق السلمية هي من خصائص فترة التفاؤل التي اعقبت لوكارنو ، ومن اهم الاعمال التي اضطلعت بها مؤسسة جينيف وسلف ذكرها .

مشاريع العصبة

كانت الفترة الممتدة من العام ١٩٢٦ الى العام ١٩٢٩ غنية بالمشاريع التي وضعت لتعزيز السلامة . وكانت كل دورة من دورات انعقاد الجمعية تتمخض باقتراح جديد .

ففي العام ١٩٢٦ قدّمت البعثة الفنلندية في العصبة مشروعاً تقترح فيه منح الدولة التي تستهدف للاعتداء مساعدة مالية بشروط عادلة تساهم فيها زميلاتها اعضاء العصبة . وتكون هذه المساعدة فعالة لأن المادة السادسة عشرة من القانون تنص على منع التسهيلات المالية عن الدولة المعتدية . وتبلور الاقتراح وأصبح اتفاقاً للتعاون المالي تبنته الجمعية في العام ١٩٣٠ . ولكنه ظل مشروعاً لا اكثر ولا اقل لأن تنفيذه كان متوقفاً على عقد اتفاق بشأن نزع السلاح .

وعقدت الجمعية جلستها في العام ١٩٢٧ فصبّت جهودها كلها على دراسة مشكلة السلامة بعد ان اعترضت سبيل اللجنة التحضيرية لمؤتمر نزع السلاح عقبات كأداء . وسمعت وشوشات لأول مرة

منذ العام ١٩٢٤ بشأن بعث ميثاق جينيف . وطلبت البعثة الهولندية إلى الجمعية «العود الى دراسة مبادئ نزع السلاح، والسلامة، والتحكيم التي ينص عليها ميثاق العصبة» . فدعت الجمعية للحال اللجنة التحضيرية لتأليف لجنة للتحكيم والسلامة «غايتها توفير الوسائل اللازمة لضمان سلامة جميع الدول حتى يتسنى لهذه الدول ان تحقق سلاحتها إلى أدنى درجة مستطاعة في حال عقد معاهدة دولية لنزع السلاح» .

واستمر نشاط لجنة التحكيم والسلامة بين دورتي الجمعية في العام ١٩٢٧ والعام ١٩٢٨ . وكانت البعثة الزوجية قد تقدمت باقتراح الى الجمعية ، فراحت اللجنة تدرسه . فقد اظهر اختبار العام ١٩٢٤ ان اغلبية اعضاء العصبة لم تكن مستعدة لأن تحطو الخطوة نفسها في طريق التحكيم . لهذا جاء اقتراح التزوجين يقضي بعقد اتفاقات عدة بين دولتين او مجموعة من الدول على غرار ميثاق جينيف فتلتزم الدول صاحبة العلاقة ، وتكتب لها هكذا الحياة . وعلى هذا وضعت اللجنة عشرة اتفاقات مثالية مختلفة ورفعتها الى الجمعية في العام ١٩٢٨ لتختار منها ما يناسبها . فلم يكن من الجمعية إلا ان خلطت بين مزايا «الاتفاق المثالي» ومزايا الاتفاق العام . فأخذت ثلاثة «اتفاقات» وحولتها الى ثلاثة فصول استهلّت بها قانون التسوية العام للخلافات الدولية بالطرق السلمية . وقد نص الفصل الاول على انشاء لجنة دائمة مهمتها اقتراح الحلول لحسم المنازعات بين الدول الموقعة على الاتفاق دون ان يكون قرارها مازماً . وينص الفصل الثاني على تقديم جميع الخلافات ذات الصبغة الحقوقية الى محكمة العدل الدولية العليا التي يكون قرارها مازماً .

أما الفصل الثالث فينص على تقديم الخلافات غير الحقوقية الى لجنة من المحكمين تختار رئيسها المحكمة الدولية اذا لم تتفق الدول ذات العلاقة على تعيين الرئيس . وقد نص فصل رابع على انه يحق لاعضاء العصبة التوقيع على الفصول كافة او احدها، وان يبدوا بعض التحفظات بشأن انواع الخلافات التي لا يريدون ان تشملها احكام الاتفاق .

ومع ان هذا الاتفاق كان مطاطاً بحيث يوافق جميع الأهواء فانه لم يصادف النجاح الذي كان يرجى له . فقد رأى البعض ان الفصل الأول لا قيمة له في حد ذاته ، اذ تعهد من قبل كثير من الدول باللجوء الى التحكيم وسلك سبيل المصالحة عند نشوب خلافات . ولكن واحدة من هذه الدول لم تكن امينة لعهودها، وظلت المعاهدات والاتفاقات حبراً على ورق . ولم تمض سنتان على تصديق جمعية العام ١٩٢٨ على القانون حتى كانت بلجيكا ونروج والدنمارك وفنلندا قد رضيت به ووقعت على جميع فصوله ، بينما لم توقع هولندا واسوج الا على الفصلين الاولين .

ميثاق باريس

في هذه الاثناء ظهرت محاولة جديدة ولكن من ناحية اخرى . قد كانت باريس مسرحاً لنشاط سياسي عظيم أسفر عن عقد ميثاق بهذا الحرب المعروف بميثاق باريس او ميثاق « بريان - كيلوغ » . واستقبل المأ هذا الحادث الخطير بالبشر والارتياح دون ان يذكر العصبة بالخير مع انه في اثناء انعقاد الجمعية العام ١٩٢٧ تقدمت البعثة بولونية بتصريح جريء جاء فيه ان « حروب الاعتداء كلها غير

مسموح بها، ويجب ان تُمنع بتاتاً ! » ووافق الجميع على التصريح
البولوني .

ولميثاق كيلوغ حكاية تستحق ان تروى . فقد اقترح ارستيد
بريان في نيسان العام ١٩٢٧ على الحكومة الاميركية (بعد اخذ
رأي جماعة من الاميركيين ذوي النفوذ) عقد ميثاق بين فرنسا
والولايات المتحدة تتعهدان فيه بنبذ الحرب وعدم اللجوء اليها
كأداة لحل المشاكل بين البلدين . ولما كانت من المتعذر، بل من
المستبعد ، ان تشب حرب بين فرنسا واميركا رؤي ان فائدة مثل
هذا الميثاق ستكون معدومة . غير أن مجرد عقده يكسب فرنسا
« قوة » بصفتها الحليفة الاوروبية للولايات المتحدة الاميركية .
لهذا عمد كيلوغ، وزير الخارجية الاميركية، الى التسويق والمطالبة
في عقد الميثاق حتى اقترح في النهاية ان يكون دولياً . وقبِل
الاقتراح ، واجتمعت في باريس في ٢٧ آب ١٩٢٨ للتوقيع على
الميثاق كل من الدول الست الكبرى (الولايات المتحدة، بريطانيا
العظمى ، فرنسا ، المانيا ، ايطاليا ، اليابان) ، ودول لوكارنو
الثلاث (بلجيكا ، بولونيا ، تشيكوسلوفاكيا) ، ودول الدومنيون
البريطانية ، والهند . وقد دعيت كل دولة من دول العالم المستقلة
الى الانضمام الى الميثاق .

وجدير بالذكر ان الدولتين اللتين اقترحتا عقد الميثاق قد سبق
وصرحتا بان هذا الميثاق قد نبذ الحرب العدائية، ولكنه لم يتعرض
للحرب الدفاعية بشيء ، ولم يقرر مبدأ المقاومة السلبية السلمية .
وزادت بريطانيا على ذلك قولها ان حق الدفاع عن النفس ، فيما
يتعلق بها ، يعني حق الدفاع « عن بعض مناطق العالم التي يهمنها أمر

انعاشها وسلامة اراضيها ، والتي تشكل جزءاً خاصاً من مصلحتنا
 في السلم والطمأنينة » . أما الولايات المتحدة فالدفاع عن النفس ،
 بالنسبة اليها ، يعني عدم خرق مبدأ مونرو المعروف . وهكذا دلت
 الشروح المختلفة المستفيضة على ان كل دولة تفسر الميثاق على هواها ،
 ولم تبدل اية جهود لتفسير الميثاق ورسم طريقة تنفيذه الصحيحة .
 ومهما يكن من شيء فان ميثاق باريس هو نسيج وحده . وقد
 آلم الارجننتين ، والبرازيل ، وبوليفيا ، وسلفادور تثبت مبدأ
 مونرو فظلت خارج حظيرة الدول التي وقّعت على الميثاق ، بينما
 سارعت سائر الدول الى الانضمام اليه مع إبداء تحفظات طفيفة
 لا تأثير لها في الجوهر . وكان في جملة هذه الدول الاتحاد السوفياتي
 الذي ابدى حماسة ورغبة عظيمتين حتى انه عقد اتفاقاً خاصاً مع
 جيرانه من شأنه ان يضع ميثاق باريس موضع التنفيذ فيما يتعلق بهم
 الى ان يتم ابرام الميثاق الذي بلغ عدد الموقعين عليه خمساً وستين
 دولة . ولكن سرعان ما تجاهلته اليابان وايطاليا ، الاولى تحت
 ستار عملية تتعلق بالشرطة والأمن ، والثانية بحجة الدفاع عن النفس .
 غير ان هذا لا يعني ان الدول مجتمعة كانت مستعدة لأن تعبت
 بالميثاق بمثل هذه السهولة . ومجرد استعمال الاميركيين لتعبير
 « نبذ الحرب » يدل على ان ثمة قانوناً عالمياً غير مكتوب يقول بان
 الحرب جريمة لا تعترف . وقد رسخت هذه الفكرة في التفكير
 السياسي العالمي مع انعدام السلطة التي تقرر ان القانون قد خرق
 فتعين العقوبة المتوجبة في مثل هذه الحالات .
 وإذا ما قابلنا ميثاق باريس بدستور عصبة الامم تبين لنا ان
 الميثاق من هذه الناحية اغنى من الدستور وأهم . فقد نص الدستور

على الحالات التي يحق لاحد اعضاء العصبة ان يدخل فيها الحرب دون رادع او وازع . ولما جاء الميثاق ينبذ الحرب ولا يقرها . إلا للدفاع عن النفس رؤي من الضروري إضافة ذلك إلى دستور العصبة لدعمه ولتقرير واقع الحال . وهكذا لم يُفاجأ أحد من اعضاء العصبة عندما تقدمت البعثة البريطانية في العام ١٩٢٩ بسلسلة من التعديلات ليصير ادخالها على ميثاق العصبة وللوصول إلى النتيجة المطلوبة . وكانت الحكومة في بريطانيا العظمى وقتئذ عمالية تريد ان تتخلي عن السياسة السلبية التي كانت تتمشى عليها سابقتها . ولكن الامر كان اصعب مما ظن الكثيرون . فالبون بين ميثاق باريس وميثاق العصبة شاسع ، لأن الاول ليس الا تصريحاً ادبياً واخلاقياً يقوم على كون الحرب جريمة ، أما الآخر فعهدة سياسية تقوم في الاساس على ما رآه ساسة العام ١٩١٩ عملياً وضرورياً . فهو والحالة هذه يسمح ببعض الحروب ويعاقب على بعضها الآخر لأنه يحرمه ، في حين يحرم ميثاق باريس الحروب كافة ولا يعاقب على واحدة منها . ومن الصعوبة بمكان عظيم التوفيق بين ميثاقين يختلفان في الاصل والروح هذا الاختلاف ، ويناقض احدهما الآخر . فكيف السبيل إلى تعديل ميثاق العصبة باضافة ما جاء في ميثاق كيلوغ ؟

لم يبق إذن امام الذين يرغبون في التعديل إلا ان يضيفوا العقوبات التي تنص عليها المادة السادسة عشرة من ميثاق العصبة إلى ميثاق باريس المجرد من اي نوع من العقوبات ، فيصبح العقاب هكذا شاملاً للحروب المحرمة جميعاً ، الأمر الذي يشد أزر الميثاقين إذ تصبح الحروب كلها محرمة تحريماً مطلقاً ، ويُعاقب موقدو

نيرانها باقى العقوبات إذا كانوا من اعضاء عصبة الامم . هذا كان الاقتراح البريطانى الذى أيدته الفرنسيون لانهم رأوا فيه ضماناً جديداً فعالاً للسلامة المنشودة . وقد اكبر العالم قاطبة هذه البادرة البريطانية لان البريطانيين كانوا السبب الرئيسى فى القضاء على ميثاق جينيف . وقد رؤى ارجاء البحث فى التعديلات حتى دورة الجمعية فى العام ١٩٢٠ لان اليابان والدول الاسكندينية عارضت فى إدخالها على الميثاق ، ومع هذا كان بالامكان إقرار التعديلات باكثرية لا بأس بها ، ولكن كان يُخشى ان يحجر ذلك الى عدم إتمامها عندما يأتي دور التصويت . ولهذا اتخذت الجمعية قراراً بتأجيل البحث فيها حتى الدورة التالية . ووافى العام ١٩٣١ فاذا ببريطانيا تتخبط فى أزمة وزارية واخرى اقتصادية مالية حادة . وهكذا انقضت فترة التفاؤل ، وتواترت بانقضاءها التعديلات المقترحة .

وجدير بالذكر هنا ان محاولة بريطانيا العظمى لتعديل ميثاق العصبة بضم ميثاق باريس اليه كانت الخطوة الاخيرة الهامة فى سبيل تعزيز السلامة الدولية . فقد بدأت مرحلة النشاط هذا فى العام ١٩٢٢ وتوقفت برهة من الزمن ، ثم عادت فى العام ١٩٢٧ الى عالم الوجود ، واستمرت حتى العام ١٩٣٠ عندما بدأت تتلبد فى الجو غيوم قائمة . وهكذا تكون جمعية سنة ١٩٣٠ آخر جمعية يستطيع العالم قاطبة ان يشعر فيها (كما شعر منذ عقد ميثاق لوكارنو) بان راية السلام قد اخذت ترفرف فوق انحاء المعمور فتجعله مرتعاً أميناً ، وان العصبة تسير من نجاح الى آخر فى تلافي اسباب الحروب .

مشروع يونغ

يعود الفضل في تهدئة خواطر العالم ونشر السلام في أجوائه في تاريخ ما بعد الحرب الى التحسن المفاجيء الذي طرأ على العلاقات الفرنسية - الالمانية على اثر عقد مشروع دوز ومعااهدات لوكارنو . فقد ظل ثالث لوكارنو السياسي - شتريزمان ، بريان ، واوستن تشمبرلن - يدير الشؤون الخارجية في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا حتى صيف العام ١٩٢٩ .

وكان للصدقة المتينة الاواصر التي جمعت بين الساسة الثلاثة اثر كبير في استقرار الموقف السياسي في اوروبا طيلة هذه السنوات الثلاث . وذلك عائد في الدرجة الاولى الى العصبة التي كان وزراء الخارجية يتقابلون فيها . غير ان المشكلة الفرنسية - الالمانية التي تراجعت قليلاً عن المسرح الاممي لم تحتف ، ولم تُنسَ مطلقاً . ففي العام ١٩٢٦ ، عندما انضمت ألمانيا الى العصبة ، اختلى بريان بشتريزمان خلوة طويلة في قرية « توارى » بالقرب من جينيف . وقد صدر على اثر ذلك بلاغ جاء فيه ان الوزيرين درسا المشاكل التي تهم البلدين ، ووفقاً بين وجهتي النظر الفرنسية والالمانية فيما يتعلق بالحل العام الذي سيفعانه الى حكومتيها لتبديا رأيها فيه . هذا كل ما قيل وعُرف عن الاتفاق الموقت . ولكن الذي فهم وقتئذ ان شتريزمان طلب الى بريان ان يعمل على الجلاء عن منطقة الراين والتخلي لالمانيا عن مقاطعة السار مقابل معاملة فرنسا معاملة خاصة عند دفع التعويضات . وقد كان بريان على استعداد للتسليم بهذه المطالب ، إلا ان الحكومة الفرنسية عارضت في تقديم الموعد

الذي ضربته معاهدة فرساي للجلاء عن منطقة الراين ، ولانها
أشرف العصبة على السار . وتبين لها انه ليس في وسع المانيا ،
مالياً ، ان تدفع المبالغ التي وعد بها شتريزمان . ولكن ذلك لم
يؤثر في الصداقة الفرنسية - الالمانية . ففي كانون الأول ١٩٢٦ تم
الاتفاق على وضع حد للاشراف العسكري الحليف على المانيا .
وفي آخر كانون الثاني ١٩٢٧ غادرت اللجنة الحليفة الارض الالمانية .
قسمت معاهدة فرساي منطقة الراين الى ثلاثة قطاعات تخضع
للاحتلال الحليف ، احدها مدة خمس سنوات ، وثانيها مدة عشر
سنين ، وثالثها مدة خمس عشرة سنة من تاريخ تنفيذ المعاهدة . اما
القطاع الاول فقد جلا عنه الحلفاء في اواخر العام ١٩٢٥ ، اي بعد
الموعد المحدد ببضعة اشهر . وكان تاريخ الجلاء عن القطاعين الآخرين
سنة ١٩٣٥ و ١٩٣٥ .

وهكذا كان شغل المانيا الشاغل حمل الحلفاء على التعجيل في الجلاء
عنها بعد ان تحسنت العلاقات بينها وبينهم وخاصة بينها وبين فرنسا ،
وضم السار اليها دون انتظار نتيجة الاستفتاء المقرر في العام ١٩٣٥ .
وقد أمل شتريزمان الوصول الى غايته بالضرب على وتر التعويضات
والمعاملة الممتازة التي يمكن ان يخصص بها فرنسا . فمشروع دوز
موقت ، ومن مصلحة الجميع عقد تسوية نهائية بشأن ديون المانيا التي لم
يحدد مجموعها بعد ، كما ان مصلحة المانيا تقضي بالتحرر من القيود التي
فرضها عليها مشروع دوز ، واهمها مراقبة ماليتها .

كانت الظروف في مصلحة المانيا ، فالرأي العام البريطاني جد
مشوق الى رؤية نهاية الاحتلال الحليف لمنطقة الراين . وقد ادرك
الرأي العام الفرنسي ان لا فائدة ترجى من مواصلة هذا الاحتلال ،

وان الحكمة في إنهاؤه بأقرب وقت مستطاع . وفي اثناء انعقاد
العصبة ١٩٢٨ اتفق مندوبو المانيا والدول الخمس الكبرى صاحبة
العلاقة بالتعويضات على ضرورة اجراء مفاوضات لتقديم موعد الجلاء
عن منطقة الراين ، وتعيين لجنة من الخبراء الماليين لوضع تسوية
كاملة ونهائية لمشكلة التعويضات . ويُفهم من نص الاتفاق ان هاتين
المشكلتين ستدرسان في آن واحد ، الا ان فرنسا ألحّت على ضرورة
مناقشة مشكلة الاحتلال في منطقة الراين بعد تسوية مشكلة
التعويضات . وهكذا تحوّل الاهتمام الى هذه المشكلة .

اجتمعت لجنة الخبراء الماليين في باريس في شباط ١٩٢٩ ،
وكانت تتألف من عضوين عن كل دولة اشتركت في التوقيع
على ميثاق جنيف مع مندوبين اثنين عن الولايات المتحدة
الاميركية . وانتخب المندوب الاميركي اوين يونغ رئيساً للجنة
فعرفت بلجنة يونغ . ودام اجتماعها اربعة أشهر ، وضعت في نهايتها
(٧ حزيران ١٩٢٩) مشروعاً رفعته الى الدول المختصة باسم
« مشروع يونغ » .

وقد قسم هذا المشروع التعويضات الى سبعة وثلاثين قسطاً
سنوياً تبلغ قيمة كل منها مئة مليون ليرة انكليزية تقريباً (كان
القسط السنوي حسب مشروع دوز ١٢٥ مليون ليرة انكليزية)
تتبعها اثنتان وعشرون دفعة سنوية تكفي لتغطية ديون الولايات
المتحدة على الحلفاء ، وتستمر حتى العام ١٩٨٨ . ورُفعت عن مالية
المانيا المراقبة التي فرضتها لجنة دوز ، غير ان مسؤولية تحويل النقد
المدفوع بقيت على عاتق الحلفاء كما كانت قبلاً . كذلك تقرر اعتبار
ثلث قيمة القسط السنوي (٣٣ مليون استرلينية) واجباً اجبارياً

غير مشروط ، كما سمح لالمانيا بتأخير الدفع مدة اقصاها سنتان اذا ما وجدت صعوبات في تحويل النقد . وقد نص المشروع كذلك على انشاء مصرف دولي للتسويات تكون مهمته تسلم مدفوعات التعويض وتوزيعها وعقد قرض مالي دولي على الاقساط غير المشروطة ، وعلى الجملة اجراء جميع المعاملات التي يقوم بها المصرف الدولي المركزي .

بقي الآن تبني الدول المختصة مشروع يونغ ووضع تفاصيل الجلاء عن منطقة الراين . وتنادى الجميع الى عقد مؤتمر في لاهاي في آب ١٩٢٩ . وكان المندوبان البريطانيان من حزب العمال وهما وزير المالية الجديد سنودين (الفيكونت سنودين فيما بعد) ووزير الشؤون الخارجية آرثر هندرسون .

واعترض سبيل تصديق المشروع عقبات كأداء لم تكن منتظرة جاءت من بريطانيا العظمى وليس من المانيا . فقد أخذت السياسة البريطانية (منذ عهد اوستن تشمبرلن) تنظر الى الشؤون الدولية نظر فرنسا اليها ، مما جعلها تستهدف لانتقادات عدة . من ذلك ان بريطانيا العظمى رأت اغراء فرنسا بتحويل نسبة مئوية مما يلحقها من اقساط التعويضات السنوية اليها لكي ترغبها في قبول مشروع يونغ . اما فيما يختص بالاقساط السنوية غير المشروطة (الاختيارية) فان بريطانيا حولت ثلاثة ارباع نصيبها منها الى فرنسا ، وتركت لنفسها ما يمكن ان يصيبها من المدفوعات الالمانية الاختيارية . غير ان سنودين لم يظهر عطفاً كسابقيه ، بل شدد في وجوب التقيد بمقررات اتفاق شباط فيما يختص بنصيب كل دولة من التعويضات التي تدفعها المانيا . ودافع عن هذه القضية عدة اسابيع

حتى كرهه الساسة الفرنسيون وابعضوه ، وارتفع قدره في عيون
البريطانيين واصبح اكثر الساسة شعبية في انكلترا . وكان النجاح
حليفه فتحققت معظم مطالبه . وانتهى المؤتمر بتصديق النسخة
الجديدة من مشروع يونغ المعدل .

في تلك الاثناء كان بريان وشيريزمان وهندرسون يتفاوضون
بشأن الجلاء عن منطقة الراين في اللجنة السياسية من ذلك المؤتمر .
وكان وصول العمال الى الحكم في بريطانيا عاملاً على التعجيل في
وضع حد للاحتلال الحليف .

وحاول الفرنسيون عرقلة الأمور بطلبهم تعيين لجنة
مهمتها التثبت من نزع الالمان لسلح المنطقة المحتلة، ولكن افقارهم
رفض لساعته . واخيراً وافق المؤتمر على ان تنسحب القوات
الحليفة من منطقة الراين في آخر حزيران العام ١٩٣٠ (اي قبل
التاريخ المحدد بخمس سنوات) على اعتبار ان مشروع يونغ
يكون قد وُضع موضع التنفيذ قبل ذلك التاريخ ...

وصرح الدكتور شاخ ، رئيس بنك الرايخ وأحد الخبراء
الذين تألفت منهم لجنة يونغ ، بان مطالب المشروع الجديد ستبهم
كاهل المانيا . غير ان احداً لم يأخذ هذه «النبوءة» بعين الاعتبار .
وفي كانون الثاني من العام ١٩٣٠ عقد مؤتمر ثانٍ في لاهاي لايضاح
بعض النقاط الغامضة في المشروع ، ولتسوية ما تبقى من مشكلة
التعويضات الجزية والبلغارية . وفي ١٧ ايار وضع مشروع يونغ
موضع التنفيذ . ولم تنقضى ستة اسابيع حتى غادر آخر جندي
حليف الارض الالمانية .

وهكذا انقضت فترة الهدوء وبدأت فترة الازمات . ويحسن

بنا قبل الانتقال من هذه الفترة الى الفترة التالية ان نستعرض الاحداث التي مهدت لهذا الانتقال . فقد انسحب اوستن تشمبرلن من المسرح السياسي في ايار من العام ١٩٣٩ بذهاب حكومة المحافظين بعد الانتصارات السياسية التي احرزها بتعاون الوثيق مع زميله الالماني والفرنسي . اما شتريزمان فقد قضى نحبه في تشرين الاول ، اي بعد نهاية مؤتمر لاهاي بخمسة اسابيع .

وفي الوقت نفسه حدثت أزمة مالية في البورصة الاميركية في نيويورك كان لها اثر عظيم في اوروبا ، وبالتالي على اقساط التعويضات لعدم تمكن المالىين الاميركيين من استثمار اموالهم والمضاربة بارسال دولاراتهم عبر المحيط الاطلسيكي .

وفي لندن عُقد مؤتمر بحري استمر من كانون الثاني ١٩٣٠ حتى نيسان من السنة نفسها . وفي الصيف اقترح بريان مشروع انشاء الولايات المتحدة الاوروبية بينما كان آخر الجنود الفرنسيين يغادر منطقة الراين . وقدمت العصبة بدورها مشروع بريان الى اللجنة المختصة وطلبت اليها دراسته .

غير ان الحال لم تدم على هذا المنوال . ففي اثناء انعقاد العصبة العام ١٩٣٠ اعلنت نتائج الانتخابات الالمانية للرأيشستاغ . وكانت الدهشة عظيمة عندما عرف العالم ان الحزب الاشتراكي الوطني او النازي الصغير الذي يقوده ادولف هتلر ، الخطيب المفوه ، قد نال مائة مقعد . وفي كانون الاول وضعت اللجنة التحضيرية لمؤتمر نزع السلاح مشروع اتفاق كانت كل مادة من مواده موضع نقاش وجدل وخلاف .

ولم تواف سنة ١٩٣١ حتى هبت العاصفة في سماء اوروبا شديدة

تنذر بالويل والثبور، وبانت لفظة «الازمة» الكلمة الشائعة
والاكثر استعمالاً في قاموس العلاقات الدولية.

الفهرس



تسوية فرساي

٧	تمهيد
٩	التسوية الاوروبية
١٩	الشرق الادنى وافريقيا
٢٦	اميركا والشرق الاقصى

القسم الاول - فترة التنفيذ :

المعاهدات (١٩٢٠ - ١٩٢٤)

الفصل الاول

٣٣	فرنسا وحلفاؤها
٣٦	نظام الضمانات
٣٩	نظام المحالفات
٣٩	بولونيا
٤٨	التحالف الصغير

الفصل الثاني

٥٤	المانيا في هزيمتها
٥٥	جرائم الحرب ومجرموها
٥٨	نزع السلاح ونزع الصفة العسكرية
٦٣	التعويضات

الفصل الثالث

٧١	مستودع البارود في أوروبا
٧١	دول حوض الدانوب
٧٧	إيطاليا
٨٢	الاتحاد السوفياتي

القسم الثاني - فترة الهدوء والسلام :

عصبة الأمم (١٩٢٤ - ١٩٣٠)

الفصل الرابع

٩١	أسس السلام
٩١	مشروع دوز
٩٥	ديون الحلفاء
٩٧	ميثاق جينيف
١٠١	ميثاق لوكارنو

الفصل الخامس

١٠٦	عصبة الأمم في أوجها
١١١	العصبة صانعة السلم
١١٥	بعض مظاهر نشاط العصبة

الفصل السادس

١١٩	الحملة ضد الحرب
١٢٠	مشاريع العصبة
١٢٢	ميثاق باريس
١٢٧	مشروع يونغ

منشورات
مكتب توزيع المطبوعات
بيروت

•
الكتب السياسية والتاريخية والادبية

ستالين : تأليف ستيفن غراهام
صاحب الجلالة عبد العزيز آل سعود
الارملة المملول : نجاتي صديقي

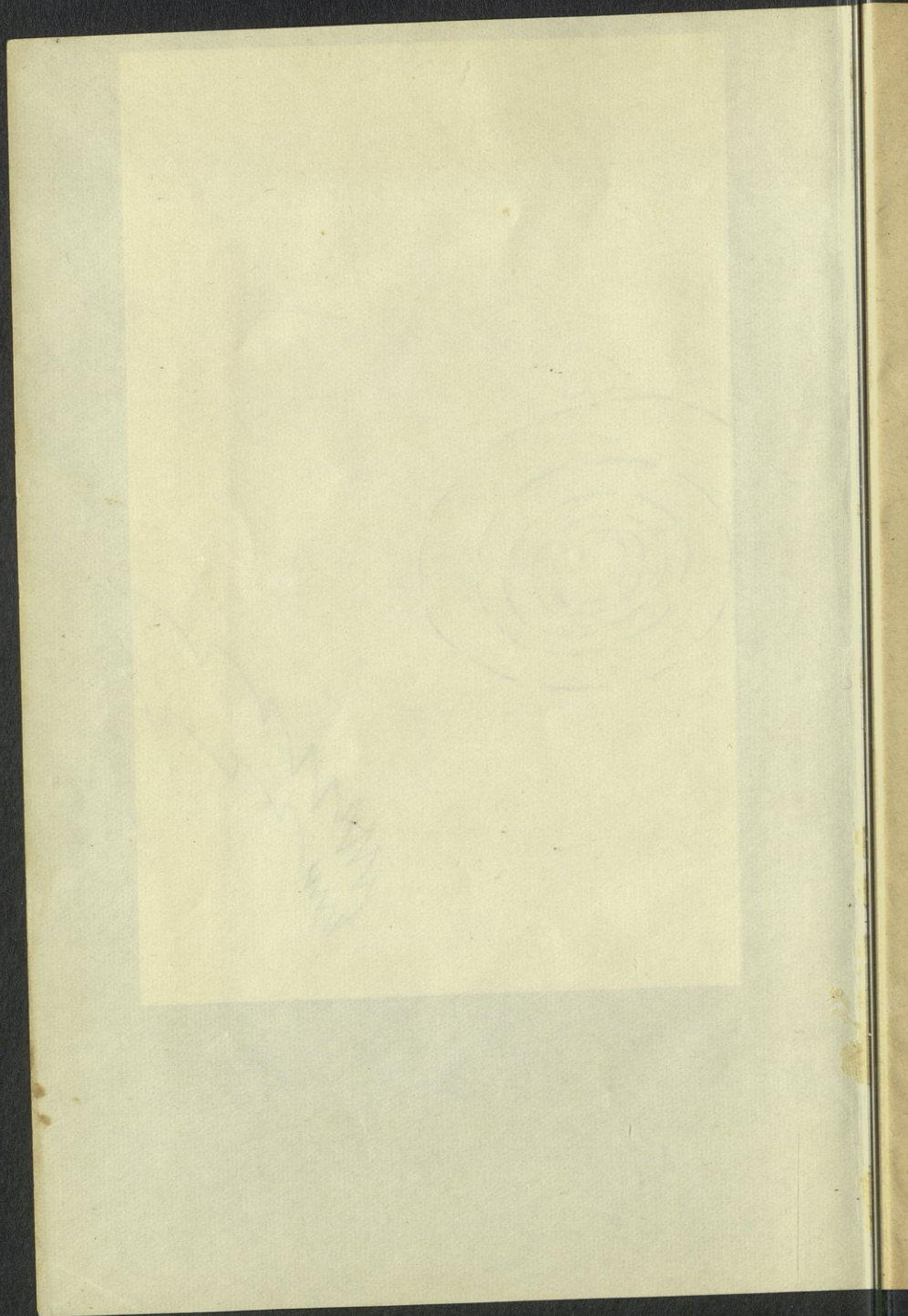
•
الكتب الروائية البوليسية
بطلها ارسين لوبين

- ١ - ارسين لوبين
- ٢ - سرّ الغادة الشقراء
- ٣ - رصاصة في الليل
- ٤ - ارسين لوبين وجانيارد
- ٥ - ارسين لوبين في لندن

•
البوليس السري

سلسلة كتب بوليسية لأشهر كتّاب هذا الفن في العالم

العنوان : بناية اللعازارية - الطابق الثاني - ص.ب. ٢٦٤٦



[illegible]

شيخاني، سمير
العلاقات الدولية في عشرين سنة -
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01014430

American University of Beirut



General Library

327

C309t2A

v.1